الطبعة الثالثة 2014



العلاقات الخليجية - الإفريقية

الواقع وآفاق المستقبل

محمد عاشور مهدي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إهــداء ٢٠١٤
مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه
الامارات

العلاقات الخليجية ـ الإفريقية
الواقع وآفاق المستقبل

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010
الطبعة الثانية 2012
الطبعة الثالثة 2014

النسخة العادية: ISBN 978-9948-14-264-5
النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-265-2

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

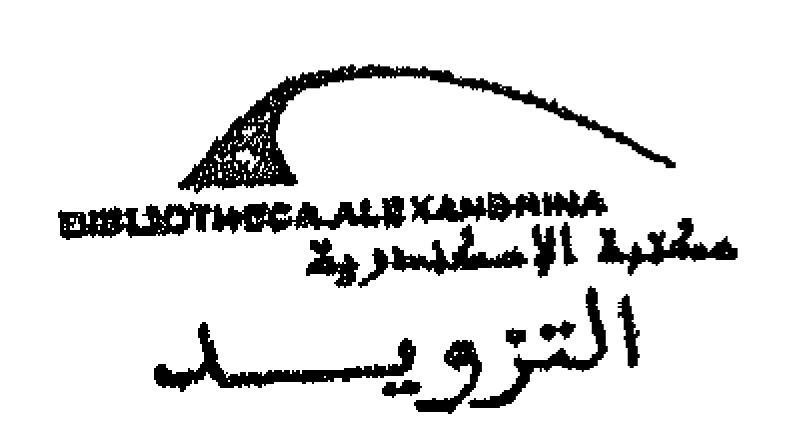
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

العلاقات الخليجية - الإفريقية
الواقع وآفاق المستقبل

محمد عاشور مهدي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر هذه السلسلة من الكتب كإضافة جديدة متميزة في المجالات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

المحتويات

مقدمة 7

الفصل الأول: التحولات الدولية وضرورات التعاون الخليجي ـ الإفريقي .. 15

الفصل الثاني: مؤسسات التفاعل الخليجي ـ الإفريقي وأطره........ 33

الفصل الثالث: واقع العلاقات الخليجية ـ الإفريقية ومعوقاتها 65

الفصل الرابع: قضايا العلاقات الخليجية ـ الإفريقية ومواقف الطرفين منها....... 103

الخاتمة 129

الملاحق 137

الهوامش 151

المصادر والمراجع 181

نبذة عن المؤلف 193

مقدمة

أسفر الجوار الجغرافي بين إفريقيا والخليج العربي، عن مجموعة من التفاعلات الموغلة في القدم، جوهرها الصلات والهجرات البشرية، على نحو ما تشهد به الكتابات التاريخية، وبعض تفسيرات الكتب السماوية. كما ساعد العامل المناخي في تطوير العلاقات بين الجانبين؛ إذ أدى هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، من موطن العرب (خليج عُمان وسواحل الجزيرة العربية) نحو الساحل الإفريقي، والعكس في فصل الربيع، إلى تنشيط حركة التجارة والانتقال بين الجانبين، خلال دورة الرياح تلك.[1] وكانت التجارة في هذه المنطقة، تعتمد على السلع التي تنتجها بلاد العرب، وخاصة اللبان من حضرموت، إلى جانب السلع الأخرى التي تجمع من إفريقيا والشرق؛ فجعل هذا من مَعِين وحضرموت وسبأ فاعلين في التجارة بين شرق إفريقيا والخليج العربي وشبه الجزيرة الهندية، وكذا البحر الأبيض المتوسط.[2]

وهكذا لم يكن البحر الأحمر حائلاً دون هجرة الكثير من الأفراد والأسر والعائلات من شبه الجزيرة العربية إلى إفريقيا؛[3] بحثاً عن الأمن الاقتصادي[4] والأمن السياسي،[5] عبر البحر الأحمر وبرزخ السويس وسيناء، ثم وادي النيل والصحراء الكبرى بعد ذلك.[6]

وتؤكد المصادر التاريخية أن عرب الخليج وأهل شبه الجزيرة العربية بصفة عامة، هم أقدم من وصل إلى ساحل شرق إفريقيا، وأن بعض المهاجرين ترك الجزيرة العربية إلى وادي النيل، ومنه إلى الشرق والغرب، وإلى أماكن أخرى من إفريقيا، حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، وقد حمل المهاجرون معهم حضارتهم القديمة التي

امتزجت بالحضارات الموجودة في أرض المهجر؛[7] حيث انتشر السكان ذوو الأصول العربية، في معظم أرجاء الجوار الإفريقي، واختلطوا بالأفارقة وتزاوجوا وإياهم.[8] وكان لظهور المؤثرات العربية في شرق إفريقيا، أثر واضح في أن يعد بعض الباحثين الشريط الساحلي من شرق إفريقيا وافداً من الشرق العربي.[9]

وعلى الرغم من كثرة الحديث في المناسبات الرسمية، والمحافل العربية ـ الإفريقية عن العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة، وعن حتمية التعاون العربي ـ الإفريقي، في مواجهة التحديات التي تواجه كلا الطرفين، في ظل التحولات الإقليمية والدولية، فإن الواقع البحثي يشهد بضآلة ما كتب عن تلك العلاقات من الجانب العربي، وندرته على الجانب الإفريقي.

وإذا كان ما كتب عن العلاقات العربية ـ الإفريقية محدوداً، فإن ما كتب عن العلاقات الخليجية ـ الإفريقية كان أكثر محدودية، وقد ركز في معظمه على الأبعاد التاريخية والدينية للعلاقات بين الطرفين، أو على العلاقات الثنائية بين إحدى دول الخليج وقارة إفريقيا، أو إحدى دولها، واتسم في جانب آخر، بطابع موسمي ارتبط في جانب منه بالتحديات والتطورات التي جرت على الساحة العربية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة، ولعل المتأمل في الكتابات والمشروعات التي أُصدِرت حول العلاقات العربية ـ الإفريقية، خلال حقبة السبعينيات من القرن العشرين، وهي التي شهدت انعقاد القمة العربية ـ الإفريقية عام 1977، مقارنة إلى ما كانت عليه الحال قبل تلك الحقبة وبعدها، يكتشف بيسر حقيقة تلك السمة.

والحق أنه يصعب الحديث عن علاقات سياسية خليجية ـ إفريقية بالمعنى الدقيق، قبل عقد الستينيات من القرن العشرين؛ ومرجع ذلك أن معظم الدول الإفريقية

والخليجية لم يحصل على استقلاله الحقيقي قبل ذلك العقد، وإن لم يمنع ذلك استمرار العلاقات الإنسانية بأبعادها المختلفة (العقدية، والتجارية، والاجتماعية. . .) بين الطرفين، حتى في ظل وجود الاستعمار والحماية الأجنبية على الجانبين. وقد لعبت مجموعة من المتغيرات الفكرية (الأيديولوجية) والسياسية والاقتصادية على الجانبين، دوراً أساسياً في التأثير - إيجاباً وسلباً - في مسار العلاقات العربية ـ الإفريقية بصفة عامة، والخليجية ـ الإفريقية بصفة خاصة، في مراحلها المختلفة.

وإشكالية البحث الأساسية في هذا الكتاب، هي أنه على الرغم من عمق الروابط التاريخية بين منطقة الخليج العربي وإفريقيا، وبرغم توافر الكثير من الإمكانيات والركائز للتعاون بين الطرفين، فإن الواقع المشاهَد يشير إلى ضعف جوانب ذلك التعاون، لمصلحة علاقات أخرى للجانبين بأطراف دوليين؛ في مقدمتها: الولايات المتحدة الأمريكية التي أضحت ذات حضور دائم ووجود مستمر في كلتا المنطقتين، والأكثر من ذلك، أنه مع تصاعد الحديث عن النفط الإفريقي، تم تصوير ذلك النفط، على أنه بديل محتمل، أفضل نوعاً، وأوفر أمناً، وأكثر قرباً (إلى السواحل الأمريكية)، وأقل تسييساً من نفط منطقة الشرق الأوسط المتوترة؛[10] وهو ما يمكن أن يغير كلياً طبيعة العلاقة بين الجانبين الخليجي والإفريقي من التعاون المشترك لمواجهة التحديات النابعة من الواقع الداخلي والواقع الإقليمي والواقع الدولي لكلتا المنطقتين، إلى التنافس المفتوح، واستخدام كل طرف من جانب القوى الدولية؛ للحصول على أقصى ما يمكن من الطرف الآخر.[11]

والتساؤل الرئيسي الذي يُعنى الكتاب بالإجابة عليه هو: إلى أي مدى أثرت التحولات الدولية والإقليمية، في طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية والدول الإفريقية؟ وهل العوامل الخارجية - أو بعبارة أدق تبعية دول المنطقتين وانكشافها للقوى الدولية - هي العائق الأساسي أمام تنشيط العلاقات الخليجية ـ الإفريقية وتفعيلها، أو أن هناك عوامل هيكلية داخلية وإقليمية على صعيد أطر العلاقات وطبيعتها بين الطرفين، تحول دون تعزيز ذلك التعاون؟ وسيكون التركيز بالأساس في هذا الكتاب على علاقات دول مجلس التعاون والدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإن لم يمنع ذلك من التعرض للعمق التاريخي لهذه العلاقات، كلما كان ذلك مُعيناً على فهم أدق لطبيعة العلاقات ومجرياتها، مستخدمين في ذلك المقولات الرئيسية لمنهج تحليل النظم؛ انطلاقاً من واقع أن الخليج وإفريقيا بمنزلة نظامين فرعيين استجدت على مؤسساتهما الداخلية والإقليمية مدخلات، (من النظام الدولي بالأساس)، تحمل من الفرص والتحديات أمام تعزيز علاقات الجانبين ما يتطلب تجاوبهما وإياها؛ بما يعظم الاستفادة من تلك التحولات، ويقلص آثارها السلبية فيهما.

الدراسات السابقة

تتميز الدراسات السابقة حول العلاقات الخليجية ـ الإفريقية - على قلتها - بالخصائص والسمات الأساسية الآتية:

1. كون دراسة العلاقات الخليجية ـ الإفريقية في معظم الأحوال، جزئية في إطار دراسة العلاقات العربية ـ الإفريقية بصفة عامة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ندوات ومؤتمرات ودراسات عدة، دارت موضوعاتها حول الجوانب المختلفة للعلاقات العربية ـ الإفريقية، وتضمنت إشارات إلى الجذور التاريخية والعقدية والاقتصادية للعلاقات العربية ـ الإفريقية؛ وهو ما كان يقود

بالضرورة إلى الحديث عن علاقات شبه الجزيرة العربية بشرق إفريقيا، ودور الفتوحات الإسلامية والتجار في نشر الدعوة الإسلامية في ربوع إفريقيا،[12] أو في تجارة الرقيق.[13]

2. تركيز بعض الدراسات المعاصرة عن العلاقات العربية ـ الإفريقية على دور دول الخليج العربية، في حشد التأييد الإفريقي لدعم القضية الفلسطينية، باستخدام سلاح النفط والمساعدات الإنسانية التي كانت مثار جدل بين مؤيد ومعارض، بشأن أسلوب تقديمها ودرجة الالتزام الفعلي - لا الشفهي - بها، والدور التنموي الذي أدته تلك المساعدات على الساحة الإفريقية، والمردود السياسي لها على صعيد دعم القضايا العربية.[14]

3. كون الدراسات المحدودة التي أجريت عن العلاقات الخليجية ـ الإفريقية جاءت هي الأخرى جزئية؛ حيث تناولت علاقة دولة أو أخرى من دول الخليج بالقارة الإفريقية،[15] وعبرت اثنتان منها عن اهتمام شخصي من الباحثين القائمين على إعداد الدراسات، أكثر منه اهتماماً بحثياً مؤسسياً،[16] أما الطابع الغالب لرصد العلاقات الخليجية ـ الإفريقية فجاء في صورة تقارير دورية عن المساعدات الإنسانية التي تقدمها دول الخليج وصناديقها التنموية ومؤسساتها الدعوية للقارة الإفريقية، وبرغم ذلك لم يكن المنشور من تلك التقارير بالدورية والشمول بما يفي بإمكانيات الإحاطة بدور تلك المؤسسات الإيجابي أو دورها السلبي، على صعيد علاقات الجانبين.

4. كون الدراسات التي تناولت العلاقات الخليجية ـ الإفريقية اتسمت - مثلها في ذلك مثل تلك التي تناولت العلاقات العربية ـ الإفريقية - بالطابع

الدوري أو الطابع الموسمي، وتأثرت بمجريات الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، ويتبدى ذلك التأثير بوضوح في انحسار الاهتمام بالدراسات العربية ـ الإفريقية، معبراً عنه بضعف الكتابات في هذا المجال، وقصر ذلك على اجترار بعض الكتابات القديمة في مؤتمر أو اثنين عبر عقدين من الزمان، وكذا الطابع الدفاعي لمحاور أحد الملتقيات الدولية التي عقدت بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2007، حول أثر التحولات الدولية، ونظرة القوى الكبرى إلى الدور الثقافي للجامعات الخليجية – السعودية تحديداً، في الكتابات والبحوث في هذا المجال.[17]

5. اتفاق الملاحظات السالفة البيان، مع ما ذهبت إليه إحدى الدراسات المسحية للكتابات، حول العلاقات العُمانية بشرق إفريقيا، وبخاصة جزيرة زنجبار؛ حيث يذهب الباحث أحمد علي سالم[18] إلى أن الكتابات الغربية عن العلاقات العُمانية بشرق إفريقيا، أكثر بكثير من الكتابات العربية والإفريقية في هذا الصدد؛ وهو أمر أثر تأثيراً كبيراً في رؤية كلا الطرفين العربي والإفريقي إلى بعضهما بعضاً، وهي التي كانت في جانب كبير منها رؤية سلبية؛ بفعل تأثرهما بالمنظور الغربي الاستعماري لتاريخ العلاقات بين الطرفين.[19]

ويسعى هذا الكتاب لإلقاء مزيد من الضوء على واقع العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الإفريقية في الوقت الراهن، من خلال محاور أساسية، تحاول الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما أسس العلاقات الخليجية ـ الإفريقية؟ وما مرتكزاتها؟
2. ما أطر هذه العلاقات؟

3. ما طبيعة العلاقات بين الجانبين؟ وما حجمها؟ وما مستوياتها؟
4. ما معوقات التعاون بين الجانبين؟
5. ما موقف كل طرف من قضايا الطرف الآخر؟ وما مشكلاته؟

وسوف نحاول الإجابة على هذه التساؤلات عبر فصول الكتاب، كل واحد في موضعه؛ حيث يقسم الكتاب إلى أربعة فصول: يعرض الفصل الأول منها للتحولات الدولية وضرورات التعاون الخليجي ـ الإفريقي، ويرصد الفصل الثاني مؤسسات التفاعل الخليجي ـ الإفريقي وأطره، ويُعنى الفصل الثالث بتحليل واقع العلاقات الخليجية ـ الإفريقية ومعوقاتها، ويخصص الفصل الرابع لقضايا العلاقات الخليجية ـ الإفريقية ومواقف الطرفين منها.

الفصل الأول

التحولات الدولية وضرورات التعاون الخليجي - الإفريقي

من المعلوم أن قدرة الدول الصغيرة على التصرف باستقلال على الصعيد الدولي، ترتبط ارتباطاً طردياً بمدى تعددية النظام الدولي ومرونته؛ ولذا فإن انهيار الاتحاد السوفييتي ومعه نظام القطبية الثنائية – وهو الذي ظل سائداً منذ الحرب العالمية الثانية حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين – أدى إلى تقليص هامش المناورة والحركة المستقلة للدول الصغرى، ولاسيما على الصعيد الدولي،[1] ولكنه فتح الباب لمزيد من الحركة والتفاعلات الإقليمية: الإيجابية منها والسلبية بين دول الأنظمة الإقليمية الفرعية، دونما خشية كبيرة من تداعيات تلك التفاعلات، على السلم والأمن الدوليين في حالات كثيرة.

لقد عانت الساحتان العربية الخليجية والإفريقية آثارَ انهيار القطبية الثنائية وانتصار المعسكر الغربي، وتعاظم الحديث عن العولمة بكل ما تحمله من نذر اندثار الكيانات القزمية الصغيرة؛[2] وهي المعاناة التي تضاعفت آثارها بفعل الأحداث الإقليمية على الساحة الخليجية (الغزو العراقي للكويت)، والإفريقية (الحروب الأهلية)، والتغيرات على الساحة الدولية، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وما تلاها من إعلان الحرب على الإرهاب؛ وهي الآثار التي شملت الصُعُد المختلفة (سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً. . .)، وطَرَحت كذلك تحدياتٍ، على كل من النظامين الإقليميين، بصورة جعلت تعزيز جوانب

التعاون في العلاقات العربية ـ الإفريقية بصفة عامة – وفي القلب منها العلاقات الخليجية ـ الإفريقية بصفة خاصة؛ بوصفها محركاً وشرياناً أساسياً – أمراً لازماً لوقف التداعيات السلبية الناجمة عن تلك التحديات.

ويعرض هذا الفصل العوامل والتحولات التي تمثل دافعاً أساسياً لضرورة تنامي الاهتمام بالعلاقات بين الجانبين، ومحاولة تفعيلها.

التحولات السياسية والأمنية

ألقت التحولات السياسية والأمنية التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظلالها، على مجمل المشهد السياسي الدولي؛ حيث كانت القطبية الثنائية ووجود الكتلة الشرقية، بمنزلة القشرة الخارجية الصلبة التي حالت دون امتداد تأثيرات المنظومة الغربية بصورة جدية لكثير من الدول في العالم النامي، بما في ذلك الدول الحليفة للغرب، ولكن، مع زوال ذلك العائق، بدا واضحاً الانكشاف الداخلي والانكشاف الإقليمي لكثير من الأنظمة؛ الأمر الذي تجلى في سلسلة التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، التي طال الدولَ العربية والخليجية، نصيبٌ يعتد به منها.

أولاً: التحولات على الصعيدين: الداخلي والإقليمي

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تصاعد المطالبة الداخلية على الساحتين: الإفريقية والخليجية – بدرجات متفاوتة – بأخذ النموذج الغربي للديمقراطية، وما يتفرع عنها من مفاهيم التعددية الحزبية، والانتخابات الحرة، والمشاركة في الحكم، واحترام حقوق الإنسان، وهي المطالبات التي ازدادت وتيرتها في مطلع التسعينيات

من القرن العشرين تارة، ثم في أعقاب أحداث 11 أيلـول/ سـبتمبر عـام 2001 تـارة أخرى، وإن اختلفت الدوافع، والأسباب، والآثار، في المناسبتين، وعلى الـساحتين،[3] في ظل قناعة غربية باستعصاء احتواء المنطقتـين سـلماً في المنظومـة الغربيـة، بـل نظـر بعض الباحثين إلى بلدان المنطقتين عـلى أنهـا خطـر عـلى الحـضارة الغربيـة،[4] واتخـاذ المطالبات بالتغيير في بعض الأحيان؛ ذريعة للتدخل في الشؤون الداخليـة لكـل مـن الدول الخليجية والإفريقية؛ وهو الأمر الذي مافتئ يسبب قلقاً للعرب والأفارقة، في ظل العولمة الثقافية والعولمة الحضارية اللتين ترميان إلى فرض أنموذج أحادي، يطبق على الجميع، وطمس متعمد لكل شيء غيره.[5]

وعلى الصعيد السياسي الإقليمـي؛ أدت التحـولات الدوليـة ومـا رافقهـا مـن خطابات وأحداث إلى تفجر قضايا الأقليات؛ وهي التي قـادت – مـن بـين أسـباب أخرى – إلى فتح الباب، أمام مزيد من التدخل الغربي في الشؤون الداخلية،[6] لكل من الدول الخليجية والإفريقية.

وبينما أصبح العالم في نهايات القرن العشرين، أقل توتراً مما كان عليه في بـدايات القرن وأواسطه؛ حيث شهدت حربين عالميتين، فقد أخذ النظام الإقليمـي الخليجـي وعدد من الدول الإفريقية يزدادان توتراً، وأصبحت أزمات الطـرف الخليجـي أكثـر تدويلاً،[7] وأصبحت أزمات الـدول الإفريقيـة أكثـر عنفـاً؛ حيـث شـهدت الـساحة الخليجية الغزو العراقي للكويت وتداعياته؛ ممثلة بالتحالف الدولي لإخـراج العـراق من الكويت عام 1991،[8] ثم احتلال العراق في بـدايات القـرن الحـادي والعـشرين؛ بدعوى تجريده من أسلحة الدمار الشامل،[9] بينما شهدت الدول الإفريقية سلسلة من الحروب الأهلية؛ مثل بعضها امتداداً لحروب وثارات قديمة؛ (رواندا، وبورونـدي،

والكونغو الديمقراطية، والكونغو برازافيل، وإفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وسيراليون، وليبيريا، والسودان)، وبرزت صراعات أخرى في دول كانت: إما نموذجاً للاستقرار (كوت ديفوار)، أو مضرب المثل في الدولة القومية المتجانسة السكان (الصومال)؛ وهي الصراعات التي أسفرت في بعض الأحيان عن تلاشي الدولة، على نحو ما تشهد به خبرة كل من ليبيريا وسيراليون في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وكذا الصومال حتى الوقت الراهن.[10] كما أسفرت كذلك، عن إحدى أعنف الحروب الحدودية، وهي الحرب الإريترية - الإثيوبية التي اندلعت عام 1997.[11]

وقد ارتبط بالمتغيرات الأمنية قضيتان أخريان، برزتا مؤخراً على السطح؛ وهما بالتتابع الزمني: قضية الإرهاب وما ارتبط بها من تجارة للسلاح، ولاسيما في منطقة القرن الإفريقي، وقضية القرصنة البحرية التي تمارسها مجموعة من العصابات المسلحة في المياه الإقليمية الصومالية وخليج عدن، وهي التي أدت إلى تهديد الملاحة بالممرات المائية في المنطقة، وزادت تكاليف الشحن البحري؛ ومن ثم أسعار السلع الواردة من تلك المناطق وإليها – وفي مقدمتها النفط – في ظل الأوضاع المتدهورة في الصومال التي مثلت حاضنة نموذجية لجماعات العنف السياسي والإرهاب، ورافداً أساسياً لتيارات اللاجئين الفارين إلى اليمن؛ بهدف الانتقال إلى إحدى الدول الخليجية والعمل فيها، وهو ما يزيد مخاطر تلك التداعيات على الدول الخليجية، ويدفع نحو مزيد من الاهتمام بالتطورات الجارية على الجانب الآخر من البحر الأحمر. وينطبق الأمر ذاته على الجانب الإفريقي أيضاً، في ظل الترابط الوثيق بين أمن الجانبين، على نحو ما تشير إليه خبرة تفجير السفارتين الأمريكيتين، في كل من كينيا وتنزانيا عام 1998، وقد كان من بين منفذيها بعض أبناء دول الخليج، في ضوء

المعلومات المتواترة، عن صلات بين التنظيمات الإسلامية المسلحة على الساحة الإفريقية ونظيراتها، في كل من العراق وأفغانستان.[12]

يضاف إلى ما سبق، التحولات التي شهدها مسار القضية الفلسطينية على الصعيد العربي، وزوال نظام التفرقة العنصرية على الصعيد الإفريقي، وبروز جمهورية جنوب إفريقيا فاعلاً رئيسياً على الساحة الإفريقية. ألقت هذه التغيرات كلها ظلالها على العلاقات الخليجية ـ الإفريقية، وفرضت مراجعة أسس العلاقة بين الطرفين، بعد أن استنفدت القضيتان السالفتا الذكر – لأسباب كثيرة – قدرتهما على دعم العلاقات بينهما؛[13] وهو أمر كان بعض الدراسات قد أشار إليه، محذراً من مغبة استناد العلاقات بين الجانبين العربي والإفريقي، إلى قضايا متغيرة لا إلى مصالح دائمة.[14]

ثانياً: التحولات على الصعيد الدولي

دولياً، تسهل ملاحظة، تراجع الدعم الغربي لقضايا المنطقة العربية، وكذلك التزام الغرب أمنَ الأنظمة السياسية والإفريقية وسلامتها، بل التنافس الغربي ـ الغربي، وخاصة الفرنسي ـ الأمريكي؛ للهيمنة على كلتا المنطقتين، وهو التنافس الذي حالت دونه طويلاً، حاجة الغرب إلى التضامن في مواجهة الكتلة الشرقية إبان وجودها.

ومثلما عانت الساحتان آثارَ انهيار القطبية الثنائية؛ فإنهما عانتا سعيَ القطب الدولي (الأوحد)، أو الإمبراطورية الجديدة؛ ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية؛ لبسط سطوتها وإرادتها المنفردتين على العالم؛ حيث اختيرت العراق ساحة أساسية لاختبار قدرات الإمبراطورية العسكرية، وإظهار قوتها للعالم، ضاربة عرض الحائط

بالقواعد والقوانين الدولية، والرأي العام العالمي المعارض للحرب غير الشرعية وغير الأخلاقية.[15]

وقدم الاحتلال الأمريكي للعراق درساً تعلمه بعض الدول الإفريقية؛ مثل: ليبيريا التي سارع رئيسها تايلور بالتنحي عن السلطة، والاكتفاء باللجوء السياسي في نيجيريا،[16] وليبيا التي سارعت إلى التخلي عن برامجها لتطوير أسلحة دمار شامل، وقبول التخلص من صواريخها البعيدة المدى، وفتح كل الأبواب للتفتيش الدولي، وسارعت دول أخرى بقبول إعفاء الجنود الأمريكيين من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية، حال ارتكابهم ما يقتضي ذلك.[17]

ولم تتوقف مساعي تثبيت الهيمنة وأحادية الإرادة الإمبراطورية على الجوانب العسكرية؛ بل امتدتا لفرض الرؤية الإمبراطورية لمساعي تسوية الصراعات المختلفة على الساحة الإفريقية، على نحو ما تشهد به خبرة الصراع في السودان ومساندة الولايات المتحدة لمبادرة "إيجاد" على حساب المبادرة المصرية الليبية، وفى الكونغو ساندت الولايات المتحدة الأمريكية، جهود التسوية التي قادتها جمهورية جنوب إفريقيا؛ وهي تقوم على أساس الحل الإقليمي للصراع، في مواجهة الرؤية الفرنسية التي قامت على أساس عقد مؤتمر دولي لحل الصراع.

وتجسيداً لسمو الرغبات الأمريكية على إرادة دول القارة الإفريقية، قام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بزيارة خمس دول إفريقية خلال شهر تموز/ يوليو عام 2003، وهي الزيارة التي تزامنت وانعقاد المؤتمر الثاني لرؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الإفريقي، وعلى الرغم من أن تلك الزيارة كان مقرراً لها شهر كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، وتم إرجاؤها بسبب تصاعد نذر الحرب ضد العراق، فإن

الإدارة الأمريكية لم تكلف نفسها تأجيل الزيارة بضعة أيام ليتسنى لرؤساء الدول التي ستشملها زيارة الرئيس الأمريكي استكمال جلسات الاتحاد الإفريقي، كما لم تحاول وضع الدولة المضيفة للمؤتمر آنذاك (موزامبيق)، على جدول الزيارة أو حضور جانب من اجتماعات المؤتمر، وتوجيه كلمة لرؤساء الدول والحكومات الأفارقة؛ بما يظهر احترام الولايات المتحدة وتقديرها لتلك الدول. وقد ترتب على ذلك مغادرة الرؤساء الأفارقة المؤتمر قبل نهايته لاستقبال الرئيس الأمريكي خلال زيارته، وهي الزيارة التي حفلت بالكثير من الوعود بدعم جهود التنمية ومساعيها ومساندتها ومكافحة الأمراض، وفى مقدمتها مرض الأيدز في القارة.

ثالثاً: صور الممارسات التمييزية تجاه العرب والأفارقة

الحق أن الشواهد – وإن كان كثير من دول العالم الثالث يشارك كلاً من المنطقتين العربية والإفريقية المعاناة؛ جرّاء ذلك النمط الجديد من السيطرة الإمبراطورية العالمية – تشير إلى أن المنطقتين عانتا أكثر من غيرهما، تلك الظاهرةَ التي أسماها بعض الناس "الأبارتهايد العالمي";[18] حيث كانت المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، مسرحاً أساسياً لاستعراض القوة العسكرية والقوة السياسية للقطب ذي السيطرة في النظام العالمي الجديد، وكان الأفارقة في مقدمة الضحايا الاقتصاديين له. وقد مُثِّلت الممارسات التمييزية ضد العرب بما يأتي:

1. قرار بوش الأب توفير الوقت في حرب الخليج الثانية (1990–1991)، مفضلاً الإسراع في الحرب على منح مساعي الحلول السلمية مزيداً من الجهد والوقت؛[19] وهي الحرب التي أسفرت عن سياسات أمريكية تدخلية، بدرجة كبيرة وبشكل سافر، في الشؤون الخليجية.[20]

2. قرار بوش الابن باحتلال العراق، وتدمير قدراته العسكرية، وما صاحب ذلك من أعمال سلب ونهب، طالت الأرواح البشرية والتراث الإنساني، ثم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

3. الموقف الأمريكي من النظم السياسية والتعليمية في المنطقة العربية بعامة، والخليجية بصفة خاصة، وإصرار الإدارة الأمريكية على تحميل تلك النظم السياسية والتعليمية المسؤولية عن تنامي المشاعر العدائية تجاه العالم الغربي بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وممارسة الإدارة الأمريكية ضغوطاً متزايدة على الأنظمة العربية؛ بغية إحداث تحولات سياسية وثقافية في المنطقة.

4. محاباة إسرائيل في مواجهاتها ضد العرب، وتقديم الأموال والمساعدات الفنية لدعم قدراتها العسكرية، والسماح لها بامتلاك أسلحة نووية، والحيلولة دون ذلك - وما هو أقل منه - بالنسبة إلى الدول العربية بكل السبل، ومن ذلك الرقابة الصارمة على كل النشاطات العسكرية للدول العربية، ومساعيها للتعاون ودول العالم المختلفة.[21]

5. التدخل الأمريكي في الصومال، وتسخير المنظمة الدولية؛ لتسويغه بدعوى الأغراض الإنسانية، وما ترتب على ذلك من إزهاق آلاف الأرواح.

6. الموقف الغربي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة، تجاه أزمة دارفور، والإصرار على تولي قوات دولية تابعة للأمم المتحدة - لا قوات الاتحاد الإفريقي - مهمة حفظ السلام في تلك المنطقة، برغم اعتراض حكومة السودان على ذلك المقترح، وفي المقابل رفض إسهام أي قوات دولية في عمليات استعادة السلام والأمن في

الصومال، برغم مناشدة حكومة الصومال العالم تقديم المساعدة في هـذا الأمـر، والإصرار على معالجة تلك القضية في إطار إفريقي ثبت إخفاقه، في استعادة أمـن الصومال واستقراره.

7. استخدام المحكمة الجنائيـة الدوليـة أداة لملاحقـة النظـام الـسياسي الـسوداني وتطويعه؛ استناداً إلى ممارسات ذلك النظـام الداخليـة، ولاسـيما عـلى صـعيد أزمة دارفور.[22]

أما الممارسات غير المشروعة في مواجهة الأفارقة، فإنه علاوة على ما سلف بيانـه بالنسبة إلى الصومال والسودان، يمكن الإشارة إزاءها إلى ما يأتي:

1. تجاهل الحروب الأهلية الدامية التي شهدها الكثير من الـدول الإفريقيـة، وكـان أخطرها أثراً، الحرب الأهلية في روانـدا التـي أدى التراخـي الـدولي في التعامـل وإياها، إلى إزهاق أرواح مئات الآلاف من أبناء الدولة.[23]

2. دعم الأنظمة الإفريقية غير الكفء القائمة، على الرغم من كل الشعارات المعلنـة عن الديمقراطية والحكم الجيد، بما يعني إعلاء المصالح الـسياسية عـلى منظومـة القيم المعلنة.

3. مثالب برامج التكييف الهيكلي التي طبقتهـا دول القـارة، بتوجيـه وإشراف مـن البنك الدولي.

4. عدم عدالة أسـعار الـسلع الأوليـة التـي ينتجهـا معظـم الـدول الإفريقيـة في الأسواق العالمية.

5. عدم الجدية في معاونة الدول الإفريقية، في مواجهة انتشار الفقر والأمراض، وفي مقدمتها الأيدز الذي غلّبت فيه الولايات المتحدة مصالح شركاتها الدوائية وأرباحها على قدرات الأفارقة وأرواحهم، حينما أصرت على تطبيق قواعد الملكية الفكرية بشأن الأدوية، وساندت مطالب شركاتها في المحافظة على الأسعار المرتفعة للدواء؛ بما يعنى عدم قدرة معظم الدول الإفريقية على توفيره.

وعلاوة على ما سبق، يمكن الإشارة إلى تداعيات الأزمة المالية الدولية على الجانبين، وإلى ما حملته من فرص وتحديات لاقتصادات تلك البلدان بصورة مباشرة أو بشكل غير مباشر.[24]

التحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية

لم تكن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة، أقل أهمية من التحولات السياسية والأمنية، في مجال التأثير في العلاقات الخليجية ـ الإفريقية؛ حيث مثّل بعضُ تلك التحولات عواملَ دفع، نحو التعاون الخليجي ـ الإفريقي، ومثّل آخرُ استمرارية قوى الفصل والتمايز بين الجانبين.

أولاً: التحولات الاقتصادية

حملت حقبة التسعينيات من القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، مزيداً من التحولات الاقتصادية الدافعة نحو تعزيز التعاون، أو التنسيق المشترك - على الأقل - بين الدول الخليجية والدول الإفريقية؛ يأتي في مقدمة تلك

التحولات: رفع الحظر الاقتصادي، والمقاطعة الاقتصادية عن جمهورية جنوب إفريقيا بعد التخلص من الحكم العنصري والتحول نحو حكم الأغلبية، وما أدى إليه ذلك من تغير النظرة الخليجية إلى الدول الإفريقية في مجملها، على أنها الطرف المتلقي دائماً؛ حيث أسهمت القدرات الاقتصادية لجمهورية جنوب إفريقيا، في تعديل موازين التجارة بين إفريقيا والعالم الخارجي - ومن بينه الدول الخليجية التي تشهد تنامياً في حجم التجارة مع جمهورية جنوب إفريقيا - ولاسيما في مجال السلاح، والثروات المعدنية التي تحتويها - وفي مقدمتها الماس والذهب - وكذا الإمكانيات السياحية بها، والزراعية.

ويُمثِّل المتغير الثاني المهم على الصعيد الاقتصادي، بتزايد الاكتشافات النفطية في منطقة خليج غينيا بمنطقة غرب إفريقيا، والتنافس الدولي، وخاصة الصيني ـ الأمريكي؛ للاستحواذ على النصيب الأكبر من تلك الثروة؛[25] ففي مطلع عام 2006، وفي "خطاب الاتحاد"، أعرب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عن مخاوفه من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية الكبير على النفط الذي تستورده من مناطق تعاني عدمَ الاستقرار.[26] وفي السادس من كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته، أصدر مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن تقريراً حذر فيه الولايات المتحدة، من مواجهة منافسة ضارية من الصين على إمدادات النفط من إفريقيا؛ داعياً واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة، باستثمار المزيد من الموارد هناك، وتجاوز أسلوب التعامل والقارة من منظور إنساني، والنظر إليها شريكاً. وقد أشار بعض الدراسات إلى أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية من نفط إفريقيا، - وبصفة خاصة منطقة خليج غينيا - قد فاقت عام 2005، وارداتها من كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وأنها مرشحة للازدياد خلال السنوات

القادمة؛ حيث يتوقع أن تسهم بنحو 25٪ من الاحتياجات الأمريكية عـام 2015؛ وهو ما دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى النظـر إلى نفـط غـرب إفريقيـا؛ بوصـفه "مصلحة استراتيجية وطنية".[27] وقد رأى بعض الناس في ذلك مؤشراً، يـومئ إلى التهديد الإفريقي للمكانة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسـط في السياسة الأمريكية، في ظل الميزات التي يتمتع بها النفط الإفريقي.[28]

فعلى الرغم من قلة نصيب إفريقيا من احتياطي النفط العالمي (10٪)، مقارنة إلى نصيب منطقة الشرق الأوسط – وفي القلب منها دول الخليج العربية (66٪ تقريباً) – فإن الخام الإفريقـي يتسم بأنه من نوعية الخام "الخفيف"، أو الخام "الحلـو sweet" – كما يسميه أهل الصنعة؛ بمعنى احتوائه على كميات أقـل مـن معـادن الكبريـت – ومن ثم فهو أسهل في عملية التكرير، وأرخـص تكلفـة في إنتـاج المـشتقات النفطيـة بأنواعها المختلفة منـه؛ وهنـا تكمـن ميـزة الـنفط الإفريقـي – بـرغم ضـآلة حجـم احتياطياته النسبية – على نفط الشرق الأوسط، وخاصة مع تزايد العوامل البيئية التي أفضت إلى وضع معايير مستجدة، وسنّ تشريعات ولوائح صارمة، لا بد من أن تقيد المصافي ومعامل التكرير بها نفسها، غرب أوربا والولايات المتحدة؛ حيث بـات مـن العسير عليها، أن تتعامل والخامات النفطية الثقيلة أو الشديدة اللزوجة، وإلا فسوف يقتضيها ذلك، دفع غرامات باهظة، تنال – بالطبع – من الكلفة الاقتـصادية لعمليـة التكرير برمتها.[29]

ويعد النفط الإفريقي أكثر أمناً؛ انطلاقاً من حقيقة أن القارة محاطة بمياه البحر والمحيط من كل الجهات، وهي – من ثم – أقرب إلى جزيرة هائلـة، يحـدّها البحـر المتوسط من الشمال، والبحر الأحمر والمحيط الهندي مـن الـشرق، بيـنما يحـدق بهـا

المحيط الأطلسي من الغرب والجنوب؛ وتلك ميزة جغرافية يفهمها خبراءُ النقل والشحن البحريون؛ حيث لا عوائق حاكمة، ولا حواجز مستعصية تحول دون سهولة نقل الإنتاج النفطي من مواقعه داخل أصقاع القارة إلى أسواق العالم الخارجي. علاوة على الميزة الفريدة لخليج غينيا؛ حيث يمكن استخراج الخام الخفيف، وبعد ذلك يسهل نقله مباشرة بسرعة ملحوظة إلى موانئ أوربا الغربية وأمريكا الشمالية الكبرى، دونما حاجة إلى المرور بقناة السويس، أو مد خطوط أنابيب باهظة التكاليف.[30]

ويزيد خطورة الأمر ووضوحه، أن الدول الإفريقية غير العربية المنتجة للنفط جميعها – ماعدا نيجيريا وأنجولا منذ عام 2007 – ليست أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)؛ ومن ثم فهي غير ملزمة بسياساتها الإنتاجية أو السعرية؛ وهذا يعني كذلك، أنه كلما ازدادت حصة تلك البلدان من النفط العالمي – دونما تنسيق مع دول أوبك – قُلِّصت قدرة دول أوبك على التحكم في أسعار النفط.[31]

وعلى الصعيد ذاته، ضاعفت أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، وارتفاع أسعار النفط، أهمية التعاون الخليجي ـ الإفريقي؛ بالنظر إلى حاجة دول الخليج المتزايدة إلى المواد الغذائية والمياه، بأخذ النمو السكاني المتزايد في تلك البلدان في الحسبان، مع مخاطر نضوب النفط؛ بوصفه مورداً رئيسياً للدخل القومي، مقابل غنى القارة الإفريقية بكل من المياه والأراضي القابلة للزراعة، حالَ توافر التمويل.

وعلى الصعيد الإفريقي، يشير بعض الدارسين إلى الفرص والتحديات التي سوف تنجم عن النمو السكاني على الساحة الإفريقية؛ حيث يقدر بعضهم أنه في

غضون أربعة عقود، سيكون في القارة الإفريقية نحو ملياري نسمة؛ وهـذا سيـشكل سوقاً هائلة للموارد البشرية، وتصريف المنتجات حالَ نهضة القارة وتعافيها، أو قـوة ضغط، ومصدر إزعاج واضطراب لدول العالم – وخاصة دول الجـوار – بحثـاً عـن مأوى وملجأ، حالَ استمرار تدهور الأوضاع على الساحة الإفريقية.[32]

وعلى صعيد آخر، أدت الأزمة الماليـة الدوليـة إلى سـعي دول القـارة الإفريقيـة لاستقطاب بعض الفوائض المالية الخليجية للاستثمار في إفريقيـا، بيـنما بـدا واضـحاً للدول الخليجية مخاطر تركز الاستثمارات في الدول الغربية، وفي مقـدمتها الولايـات المتحدة الأمريكية، وضرورة تنويع الاستثمارات.[33]

وقد مُثِّل أهم آثـار التحـولات الدوليـة عـلى الـساحتين الخليجيـة والإفريقيـة اقتصادياً، بضعف المنطقتين اقتصادياً وتجارياً، وانكشافهما أمام التكـتلات الإقليميـة والصناعية الكبرى، وضعف الموقف التفاوضي للجانبين في مواجهة تلك التكتلات، وحرمان المنتجات الخليجية من المنافسة العادلة في الأسواق العالمية،[34] وهو ما ينطبـق أيضاً، على المواد الأولية التي تنتجها الـدول الإفريقيـة التـي تـزداد معاناتهـا؛ بفعـل التشدد في تطبيق برامج التكيف الهيكلي، وتثبيت واقع التبعيـة الاقتـصادية الإفريقيـة للعالم الغربي، مع بروز نوع جديد مـن الحمايـة غـير المعلنـة لـدى الـدول الغربيـة في مواجهة منتجات الدول النامية – وفي مقدمتها الدول العربية والإفريقية – ومن تلك القيود الحمائية: المواصفات، وعمالة الأطفال، وحقوق الإنسان، والإغراق؛ وهـو مـا يشكل ضغطاً كبـيراً عـلى الـدول العربيـة والإفريقيـة.[35] وفي الوقـت ذاتـه، شـهدت المساعدات الغربية للدول الإفريقية انخفاضاً ملحوظاً مع ازدياد المشروطية السياسية لتلك المساعدات.[36]

ثانياً: التحولات الفكرية والاجتماعية

أدى التنازع العربي بين أنصار القومية العربية والهوية الإسلامية، إلى إضعاف قوى الفريقين، على الساحة الإفريقية، كما بدا أن هناك عدداً من المدركات والمفاهيم المسيطرة على الجانب الإفريقي، كان يصب جانب كبير منها، في غير مصلحة التعاون العربي ـ الإفريقي؛ ويأتي في مقدمة تلك المدركات: ما نجحت الممارسات الاستعمارية في غرسه في نفوس الأفارقة ومدركاتهم من دور عربي في تجارة الرقيق.[37] وهو أمر ساعدت على ترسيخه تطورات الأحداث في شرق إفريقيا، والأحداث الدموية التي وقعت في مطلع الستينيات من القرن العشرين، ضد العرب المقيمين في زنجبار، كما مُثِّلت بحركة الزنوجة التي تزعمها الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور، وحركة الوحدة الإفريقية التي قادها الرئيس الغاني كوامي نكروما – على صعيد غرب إفريقيا – أبرز الحركات التي وضعت حدوداً وقيوداً على إمكانات التعاون العربي ـ الإفريقي؛[38] وخاصة أن سيادة تلك النزعات والتصورات قد أدت إلى توجس الأنظمة الإفريقية، من أي توجه عربي على الساحة الإفريقية، بل التضييق على النشاطات الإسلامية في تلك البلدان، بما في ذلك الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة، وتضييق الخناق على الهوية الإسلامية لهذه البلدان؛ وهو ما مثل حاجزاً سلبياً أمام التعاون الخليجي ـ الإفريقي، في ظل ثقل المكون العقدي، في تشكيل السياسة الخارجية لبعض الدول الخليجية، تجاه الدول الإفريقية.[39]

ولعل أحد أسباب التجاهل الخليجي لإفريقيا، الطابع العلماني لقادة هذه الحركات والدعوات الإفريقية، إضافة إلى أن معظم هؤلاء الزعماء الأفارقة كان من غير المسلمين، ومن ذوي النظرة المتشككة في البلدان العربية، في ظل قناعة إفريقية، بأن كل

ما هو إسلامي هو عربي بالضرورة؛ وهو ما انعكس على موقف بعض الدول الإفريقية من عضوية الدول العربية الإفريقية في جامعة الدول العربية، ومطالبته بضرورة التخلي عن تلك العضوية؛ شرطاً مسبقاً للانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية.[40]

وقد فرضت العولمة تحدياً أساسياً على الصعيد الثقافي والصعيد الفكري للدول النامية، وفي مقدمتها الدول العربية، وكثير من الدول الإفريقية؛ لما اتسمت به من سيطرة منظومة فكرية بعينها، ومحاولة فرضها على المجتمعات الأخرى؛ كون تلك المنظومة أرقى ما توصلت إليه التجربة البشرية؛ الأمر الذي مثل دافعاً آخر من دوافع تكتيل الجهود الخليجية والإفريقية - وخاصة الإسلامية منها - للوقوف ضد الآثار السلبية للعولمة في هوية تلك البلدان وميراثها الفكري، ورؤيتها الحضارية؛ وهو ما تبدى بدرجة كبيرة، في الكتابات التي ظهرت على الجانبين محذرة من مغبة العولمة، والمواقف المشتركة بين وفود الجانبين في المحافل الدولية، والمطالبة المستمرة بضرورة احترام خصوصية المجتمعات، وتجربتها الحضارية، وتجربتها الفكرية.

وتجدر الإشارة، إلى أن مساعي توحيد الجهود الخليجية والإفريقية بشأن قضايا تتعلق بأبعاد فكرية وثقافية، لم يكن أمراً استحدثته العولمة - وإن كانت قد زادت الإحساس بأهميته وضرورته - حيث سبق ظهورَ العولمة، مساعٍ وجهود للعرب والأفارقة؛ للدفاع عن قضاياهم الفكرية ورؤيتهم الحضارية على الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، وقد جُسِّد التأييد الخليجي والتأييد الإفريقي الواسعا النطاق، لجهود المدير العام الأسبق لمنظمة اليونسكو أحمد مختار امبو الذي سعى لإخراج هذه المنظمة العالمية من السيطرة الغربية، وإظهار الطابع المتنوع للحضارة العالمية، وإسهامات الحضارات الأخرى غير الغربية - ولاسيما الحضارتين الإسلامية

والإفريقية – في المسار العام للحضارة الإنسانية؛ وهو ما قاد – من بين أسباب أخرى – أهمها: التصدي لانتهاكات إسرائيل المقدسات الإسلامية بالأراضي المحتلة – وبخاصة ممارسة أعمال الحفر في القدس الشريف – إلى مواجهة بين أحمد مختار امبو والإدارة الأمريكية التي هددت بالامتناع عن دفع حصتها في ميزانية اليونسكو. وقد وقفت الدول الخليجية والدول الإفريقية معاً؛ دعماً لموقف أحمد مختار امبو؛ معبرة عن تقديرها لجهوده وتأييدها لها، وعن أسفها للموقف الأمريكي، بقرارات رسمية أصدرتها منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.[41]

وعلى الصعيد الاجتماعي شهدت المنطقتان الخليجية والإفريقية، تحولات اجتماعية متشابهة، ممثلة بصراعات تيارات المحافظة على الموروثات والتقاليد أولاً، وتيارات الدعوة للتخلي عن تلك الموروثات والتقاليد؛ بوصفها عقبة أمام التقدم، في ظل اندماج متزايد للطرفين في النظام العالمي، وفي ظل المساعي الغربية لفرض منظومة القيم والسلوكيات الغربية؛ بدعوى عالميتها، على المجتمعات العربية والإفريقية ثانياً؛ مستخدمة في ذلك منظمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها المختلفة؛ مثل: مؤتمري القاهرة وبكين للسكان، والمطالبة بإجراء تعديلات على النظم التعليمية، ولاسيما في المجال الديني في الأنظمة الخليجية؛ وهو ما مهدت له وسائل الإعلام الأمريكية، بحملات إعلامية، تنتقد بشدة التعليم الديني في المملكة العربية السعودية.[42]

حاصل ما تقدم: أن التحولات الدولية والإقليمية على الساحتين الإفريقية والخليجية، حملت الكثير من الدوافع والمسوغات والفرص للتعاون الخليجي ـ الإفريقي، إلا أن واقع الحال يشير إلى ضعف هذا التعاون، وهو يثير التساؤل عن أسباب ذلك الواقع الهش للعلاقات الخليجية ـ الإفريقية.

الفصل الثاني

مؤسسات التفاعل الخليجي ـ الإفريقي وأطره

تتعدد مؤسسات التفاعل وأطره، بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإفريقيا، وتتنوع مستوياتها بحسب زاوية النظر التي ينطلق منها الباحث. ويمكن بصفة عامة، التمييز بين أربعة مستويات أساسية لهذه المؤسسات والأطر التي يتم خلالها التفاعل المباشر، أو التفاعل غير المباشر، وإدارة العلاقات بين كل من دول مجلس التعاون، والدول الإفريقية؛ وتلك المستويات؛ هي: أولاً، المؤسسات والمنظمات الدولية التي تشارك فيها المجموعتان؛ وفي مقدمتها: منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الفرعية المنبثقة عنها، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ثانياً، المؤسسات الإقليمية المعنية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بقضايا العلاقات بين الجانبين في سياقها الأوسع، ممثلاً بالعلاقات العربية ـ الإفريقية؛ ومن أمثلة تلك المؤسسات: جامعة الدول العربية، وما نتج منها من مؤسسات تمويلية وتنموية تُعنى بالشأن الإفريقي، وكذا التعاون الخليجي الجماعي عبر مجلس التعاون. ثالثاً، المؤسسات والصناديق التنموية والاستثمارية الخليجية ودورها في دول إفريقية. ويُمثَّل المستوى الرابع بالمؤسسات والروابط الخيرية الخليجية الرسمية وغير الرسمية العاملة على الساحة الإفريقية.

ولما كان من الصعوبة التعرف إلى كل تلك الأطر والمؤسسات، فسوف نعرض نماذج منها؛ بما يكشف مدى توافرها وتنوعها، ويبين طبيعتها وجهودها في دعم التعاون بين الجانبين.

المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية

تشارك دول الخليج وإفريقيا، في الكثير من المؤسسات الدولية والإقليمية التي تمثل إطاراً للتشاور، والتنسيق في المواقف بين الجانبين.

أولاً: المؤسسات والمنظمات الدولية

تأتي الأمم المتحدة في مقدمة الأطر الدولية للتفاعل ما بين الدول الخليجية والدول الإفريقية، بأخذ عضوية جميع تلك الدول فيها في الحسبان، ولقد كانت تلك المنظمة بأجهزتها ومنظماتها الفرعية المختلفة، مسرحاً للتفاعلات الدولية بين الدول العربية بصفة عامة والدول الإفريقية؛ وهي التفاعلات التي شهدت تنسيقاً عربياً ـ إفريقياً متنامياً ومتصاعداً منذ السبعينيات من القرن العشرين؛ بفعل قرارات الحظر الاقتصادي والحظر النفطي ضد روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)، وجمهورية جنوب إفريقيا، والثقل النسبي للدول العربية النفطية في هذا المجال، علاوة على الرغبة العربية في الحصول على دعم وتأييد من الدول الإفريقية لقضية العرب المحورية، وهي قضية فلسطين.

وقد ظلت الأمم المتحدة ساحة للتنسيق ومحاولات الاستقطاب بين الجانبين، وداخل كل واحد منهما، خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، بل تصاعدت أهميتها، في ظل ما شهدته المنطقة العربية بصفة عامة، ومنطقة الخليج بصفة خاصة، من أحداث جسام جُسِّدت في الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 – 1987)، ثم الغزو العراقي للكويت، علاوة على تطورات القضية الفلسطينية. (لاحظ الضغوط الدولية، ومساعي "التكتيل" لإصدار قرار بشأن

الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الثاني/ يناير عام 2009، وموقف الدول الإفريقية منه)، وكذا ما شهدته الدول الإفريقية من تداعيات انهيار النظام الدولي سياسياً واقتصادياً؛ بما قاد إليه ذلك من حروب أهلية وأزمات اقتصادية؛ تقاطعت في بعض الأحيان وأحداث منطقة الخليج وتأثرت بها. (قارن التعامل إزاء انهيار الصومال، وأزمة رواندا وبوروندي، وكوت ديفوار، والكونغو، إلى التعامل إزاء الغزو العراقي للكويت).

وتعد منظمة المؤتمر الإسلامي ثاني أهم الأطر الدولية (العامة)؛ للتفاعل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الإفريقية، ويشمل هذا الإطار جميع دول المجلس، وأكثر من نصف الدول الإفريقية؛ حيث تضم منظمة المؤتمر الإسلامي 27 دولة إفريقية؛[1] هي: أوغندا، والسنغال، والسودان، والجابون، والجزائر، والصومال، والكاميرون، والمغرب، والنيجر، وبنين، وبوركينا فاسو، وجامبيا، وجيبوتي، وجزر القمر، وسيراليون، وغينيا، وغينيا بيساو، وتوجو، وتونس، وتشاد، وكوت ديفوار، وليبيا، ومالي، ومصر، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيجيريا، علاوة على إفريقيا الوسطى التي تحظى بصفة عضو مراقب. وتمثل الدول الإفريقية ما يقرب من نصف عدد أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو البالغ 57 عضواً. كما يحظى الاتحاد الإفريقي، بصفة مراقب لدى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتعد منظمة المؤتمر الإسلامي، وما يتفرع عنها من مؤسسات فرعية – ولاسيما المؤسسات التنموية؛ كالبنك الإسلامي للتنمية – أحد أهم مجالات التأثير والتنسيق المتبادل بين دول مجلس التعاون (منفردة، ومجتمعة)، والدول الإفريقية؛ فعلى الرغم من ضعف الثقل العددي النسبي لدول مجلس التعاون في منظمة المؤتمر الإسلامي (نحو 10٪ من إجمالي الأعضاء)، فإن الدور التاريخي لهذه الدول – وخاصة المملكة

العربية السعودية – في نشأة هذا التنظيم،[2] والثقل المادي ممثلاً بالدعم المالي والدعم النقدي لمؤسسات المنظمة ومشروعاتها، وخاصة البنك الإسلامي، الذي تتمتع فيه دول مجلس التعاون، بقدرة تصويتية عالية،[3] تجعل إمكانية تأثير دول مجلس التعاون على قرارات المنظمة وأعمالها، تفوق بكثير قوتها العددية على صعيد المنظمة.

ثانياً: المؤسسات الإقليمية

تمثل جامعة الدول العربية، أحد الأطر التنظيمية المهمة على صعيد العلاقات العربية ـ الإفريقية، وتؤدي فيها دول مجلس التعاون دوراً أساسياً، إزاء ما يتعلق بالمشروعات التنموية الاقتصادية والثقافية التي يتم تنفيذها على الساحة الإفريقية، عبر المؤسسات والأجهزة التابعة لجامعة الدول العربية؛ وفي مقدمتها: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وهو الذي قُرِّر إنشاؤه عام 1973، وتسهم دول مجلس التعاون بأكثر من نصف رأس ماله، وهو مخصص – بالأساس – لدعم الدول الإفريقية غير العربية وتنميتها.[4] كما أنشأت الدول العربية المصدرة للنفط، الصندوق العربي لتقديم القروض إلى الدول الإفريقية والعربية؛ بمقتضى قرار وزراء النفط العرب بالقاهرة في كانون الثاني/ يناير عام 1974، من خلال إنشاء صندوق عربي لمساعدة الدول الإفريقية برأس مال قدره 200 مليون دولار، وقد تعهدت بدفعه ثماني دول؛ من بينها: خمس من دول المجلس هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، وعُمان، والكويت، وقطر، أما الثلاث الأخرى فهي: العراق، وليبيا، والجزائر.[5] وفي مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1974، قُرِّرت زيادة إسهام بعض الدول في الصندوق الذي حُوِّلت تبعيته منذ عام 1977، إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

وتجسد إسهامات المملكة العربية السعودية في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية، الثقل النسبي للتمويل الخليجي لمشروعات تلك المؤسسات ونشاطاتها على تنوعها، كما يظهر في الجدول (2-1).

الجدول (2-1)

إسهامات المملكة العربية السعودية في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية

(1975 - 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 2007)

المؤسسات	رأس المال	إسهام المملكة	إسهام المملكة ٪
صندوق النقد العربي	2,862,000,000	424,291,500	14.83
صندوق النقد الدولي	344,629,002,000	11,106,945,000	3.22
صندوق التنمية الإفريقي*		281,318,163	1.13
صندوق أوبك للتنمية الدولية	3,435,008,438	1,033,279,607	30.00
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	3,652,000,000	389,778,000	10.75
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	2,413,067,776	578,919,358	23.99
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	2,200,000,000	538,177,000	24.46
البنك الإسلامي للتنمية	23,850,000,000	5,859,356,700	24.57
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	189,801,000,000	5,403,800,000	2.85
بنك التنمية الإفريقي	32,780,876,000	61,665,356	0.19
هيئة التنمية الدولية	168,438,550,000	2,258,210,000	1.34
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	364,667,880	81,886,500	22.46

مؤسسة التمويل الدولية	2,365,102,000	30,062,000	1.27
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	202,429,495	13,647,750	14.37
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	154,214,100	21,465,000	28.72
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	500,000,000	38,120,000	25.40
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	750,000,000	120,000,000	16.00
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	1,885,558,000	59,813,000	3.17

* ليس لصندوق التنمية الإفريقي رأس مال محدد، ولكنه يعتمد على المساعدات التي تقدمها الدول المانحة.

المصدر: موقع وزارة الخارجية السعودية <www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=4258&InNewsItemID=40581>

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بوصفه تنظيماً إقليمياً فرعياً - يمثل إطاراً لتنسيق السياسات بين أعضائه، إزاء ما يتصل بالتعاون والدول الأخرى - ومنها الدول الإفريقية - لما يمنحه من قدرة جماعية في التفاوض، لدول المجلس التي يناهز إجمالي مساحتها زهاء 2.673 مليونين ونصف مليون من الكيلومترات المربعة، وإجمالي عدد سكانها - وفق التقديرات الرسمية - نحو 36.2 مليون نسمة، وإجمالي الناتج المحلي لدولها نحو 832 مليار دولار.[6] وبرغم ذلك فإن الدور الذي يلعبه مجلس التعاون على صعيد العلاقات الخليجية ـ الإفريقية، لا يكاد يذكر، في ظل تفضيل معظم دول المجلس إدارة علاقاته بدول إفريقيا، بصورة مستقلة عبر الآليات والأدوات السالفة البيان من التعاون الجماعي، أو عبر أدوات وأطر من التعاون الثنائي؛ وأبرزها الصناديق التنموية والاستثمارية.

الصناديق التنموية والمؤسسات الخيرية الخليجية والمنتديات الاقتصادية المشتركة

تمتلك دول الخليج العربية، جماعياً وفردياً، شبكة متنوعة من مؤسسات وأطر في التعاون الثنائي والدول الإفريقية؛ ويأتي في مقدمة تلك المؤسسات: البعثات الدبلوماسية للدول الخليجية لدى الدول الإفريقية، والبعثات الإفريقية التي تستضيفها الدول الخليجية على أراضيها، وإلى جانب تلك البعثات هناك صناديق التنمية التي أنشأها معظم دول الخليج، من حيث هي إطار لدعم اقتصادات الدول النامية – وفي مقدمتها دول إفريقيا – وكذلك الصناديق السيادية الخليجية للاستثمار، وهي التي تمتلك إمكانات هائلة للاستثمار داخلياً وخارجياً؛ حيث تبلغ القيمة الإجمالية للصناديق السيادية الخليجية نحو 5 تريليونات دولار، مقارنة إلى مستوى، كان يبلغ 500 مليار دولار عام 1990. على أن نصيب إفريقيا من نشاطات تلك الصناديق لا يكاد يذكر، في ظل حقيقة أن الجانب الأكبر من تلك الاستثمارات، يُركَّز في الصين وهونج كونج والكويت والنرويج والاتحاد الروسي والسعودية وسنغافورة ودولة الإمارات.[7]

وإلى جانب تلك المؤسسات الثنائية الرسمية، هناك مجموعة أخرى من المؤسسات شبه الرسمية، وهي لا تقل أهمية في مجال إدارة العلاقات الخليجية ـ الإفريقية، وفي التأثير إيجاباً أو سلباً فيها؛ ومنها: المؤسسات الخيرية والدعوية التابعة لدولة أو أخرى من دول مجلس التعاون، والمنتديات الاقتصادية المشتركة بين الجانبين، وهي التي برزت على الساحة منذ عام 2008.

أولاً: الصناديق التنموية الخليجية

سوف يتم التركيز في هذا الجزء على التعريف بأهم المؤسسات التنموية الرسمية التابعة لدول مجلس التعاون، وهي التي تُمثَّل بالصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، كما سيتم إلقاء الضوء بصورة عامة على الصناديق السيادية للاستثمار؛ وذلك على التفصيل الآتي:

1. الصندوق السعودي للتنمية[8]

أُسِّس الصندوق السعودي للتنمية، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 48)، الذي أُصدِر في أول أيلول/ سبتمبر عام 1974، وبدأ أعماله في أول آذار/ مارس عام 1975.

إن الهدف الرئيسي للصندوق السعودي للتنمية - كما هو محدد في نظامه - هو الإسهام في تمويل المشروعات الإنمائية في الدول النامية، بمنح تلك الدول القروض، ودعم الصادرات الوطنية غير النفط الخام، من خلال تمويل الصادرات وضمانها.

بدأ الصندوق نشاطه برأس مال قدره عشرة مليارات ريال، مقدم من حكومة المملكة، ثم تمت زيادته على ثلاث مراحل؛ ليصبح 31 مليار ريال سعودي. وتُمثَّل مجالات نشاطات الصندوق بتمويل المشروعات التنموية، وكذلك التمويل والضمان للصادرات الوطنية غير النفطية؛ حيث يتم إسهام الصندوق بتقديم قروض ميسرة، ونشاطه غير محدد من الناحية الجغرافية، وهو يتعامل مباشرة وحكومات

الدول النامية؛ للإسهام في تمويل المشروعات الإنمائية. ويعطي الصندوق الدول الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض، الأولويةَ في التمويل.

وتركز الاستراتيجية التنموية للصندوق، على دعم القطاعات ذات الأولوية، ضمن خطط التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول المقترضة، وقد بلغ إجمالي اتفاقيات القروض التي وقعها الصندوق 428 اتفاقية قرض، منذ إنشائه حتى عام 2007، خصصت لتمويل 417 مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً اقتصادياً، بمبلغ إجمالي قدره 27,728.36 مليون ريال، وقد استفاد من هذه المساعدات 71 دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم؛ منها: 41 دولة في إفريقيا، و25 دولة في آسيا، وخمس دول في مناطق أخرى.

2. صندوق أبوظبي للتنمية[9]

أُسِّس صندوق أبوظبي للتنمية في تموز/ يوليو عام 1971؛ بهدف الإسهام في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، بتقديم القروض لتمويل المشروعات التي تساعد على الحد من الفقر، وتحسين ظروف المعيشة لشعوبها.

يرتكز برنامج عمل الصندوق في تقديم المساعدات على شكل قروض ميسرة ومنح؛ بهدف تمويل المشروعات التي تركز على تنمية القطاعات الجديدة ومشروعات البنية التحتية وتطويرها؛ مثل مجالات: الكهرباء والمياه، والنقل والمواصلات، والصحة، والزراعة، والتعليم؛ بهدف إيجاد أسس للدول النامية.

ويركز صندوق أبوظبي للتنمية على العمل من خلال الأولويات الآتية:

أ. التعزيز والدعم للقدرات، من خلال دعم السياسات والبرامج التي تزيد إمكانية تحقيق الدولة للتنمية والانخراط في الاقتصاد العالمي.

ب. الاستثمار في برامج اجتماعية، تزيد فرص العمل للدول المعنية.

جـ. تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، من خلال تقوية الروابط بين الدول؛ لتنمية الأسواق، وإتاحة فرص كبرى؛ لتسويق منتجاتها وخدماتها.

ويبلغ إجمالي قيمة القروض والمنح والاستثمارات التي موَّلها صندوق أبوظبي للتنمية وحكومة أبوظبي، وأشرف على إدارتها منذ عام 1971 حتى عام 2008، ما يقارب 23 مليار درهم إماراتي، نظير 266 مشروعاً تنموياً، لمصلحة 52 دولة نامية؛ من بينها: 30 دولة إفريقية.

ويقوم صندوق أبوظبي للتنمية أيضاً - بالإضافة إلى نشاطه - بإدارة القروض والمنح التي تقدمها حكومة أبوظبي؛ حيث يقوم بدور أساسي في التصميم والتنفيذ والإشراف والتقويم للمشروعات التي مولتها حكومة أبوظبي. وقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها حكومة أبوظبي، والتي يديرها الصندوق حوالي 60 عملية تمويلية، بقيمة إجمالية قدرها حوالي 10 مليارات درهم إماراتي.

3. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية[10]

أُنشِئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1962؛ بهدف مساعدة الدول العربية، والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصاداتها.

وتُمَثَّل نشاطات الصندوق بتقديم القروض والضمانات، وتقديم المنح على سبيل المعونة الفنية، والإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية، وغيرها من المؤسسات الإنمائية، وتمثيل دولة الكويت فيها.

وقد رُكِّزت عمليات الصندوق بشكل أساسي، على قطاعات: الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي، ثم أضيفت إليها القطاعات الاجتماعية؛ لتشمل الأبنية التعليمية والصحية.

ويقدم الصندوق مساعداته إلى جهات متنوعة، تشمل: الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة، و مؤسسات التنمية، سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية، ولاسيما مؤسسات التمويل الإنمائي، والمؤسسات التي تضطلع بمشروعات مشتركة، بين عدد من الدول النامية والمنشآت المختلطة والخاصة ذات الشخصية الاعتبارية، والتي يكون لها طابع إنمائي، ولا يُقتَّصر هدفها على تحقيق الربح. ويشترط أن تكون هذه المنشآت تتبع واحدة أو أكثر من الدول النامية، وتتمتع بجنسيتها.

وتتخذ مساعدات الصندوق: إما شكل القروض المباشرة والكفالات، أو التمويل الموازي أو التمويل المشترك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أو التابعة لإحدى الدول، أو تقديم المنح لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية، سواء تعلقت تلك الدراسات بمشروعات يسهم الصندوق في تمويلها، أو غير ذلك. وتشمل هذه الدراسات مجالات مختلفة؛ منها: الأبحاث السابقة على الاستثمار، والأبحاث الخاصة باستقصاء فرص الاستثمار، والمشروعات ودراسات الجدوى، وإعداد المشروعات للتنفيذ، والدراسات القطاعية، ونحو ذلك، ويساعد الصندوق كذلك، في

تقديم المشورة الفنية، إزاء ما يتعلق بالجوانب الفنية والمالية والاقتصادية والقانونية للمشروعات أو البرامج أو سياسات الإنماء، أو إزاء ما يتعلق بتقديم المساعدات في مجال التنمية، علاوة على الإسهام في رأس مال مؤسسات التنمية ومواردها، وكذلك الإسهام في رأس مال المؤسسات المؤهلة لذلك. ولا يقدم الصندوق مساعدات مالية؛ تستهدف دعم الميزانيات العامة، أو دعم موازين المدفوعات.

وقد بلغ عدد المنح والمساعدات الفنية التي قدمها الصندوق حتى شباط/ فبراير عام 2009، إلى دول العالم المختلفة، 178 منحة؛ من بينها 53 منحة للدول الإفريقية غير العربية، كما بلغ عدد المنح الحكومية المقدمة إلى الدول ذاتها 10 منح من إجمالي 23 منحة حكومية قدمها الصندوق إلى دول العالم. وكان نصيب دول إفريقيا غير العربية، من قروض الصندوق 229 قرضاً، من إجمالي 747 قرضاً، قدمها الصندوق منذ إنشائه حتى شباط/ فبراير عام 2009.

وتشير بيانات الصندوق - على صعيد المشروعات - إلى أن عدد المشروعات الخاصة بدول إفريقيا غير العربية قد بلغ نحو 249 مشروعاً حتى عام 2009، من إجمالي المشروعات التي نفذها الصندوق، خلال 47 عاماً، وعددها 813 مشروعاً.

والملاحظة العامة، التي يمكن ذكرها حول جهود الصناديق الخليجية السالفة البيان ونشاطاتها، هي أنه على الرغم من تنوع نشاطاتها، والكبر النسبي لعدد المشروعات المنفذة في الدول الإفريقية والمنح المقدمة، فإن التأمل في القيمة الإجمالية لتلك المشروعات - على نحو ما سيرد التفصيل - يقلل كثيراً من الثقل النسبي لمشروعات القارة على صعيد نشاطات تلك الصناديق، وهو ما يظهر بوضوح أكبر في جانب الصناديق السيادية للاستثمار التابعة للدول الخليجية.

4. الصناديق السيادية للاستثمار[11]

صناديق الثروة السيادية مؤسسات تابعة للحكومات، وتستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار ذات الأمد الطويل خارج دول المنشأ، وتعد هذه الصناديق إحدى الأدوات التي تستخدمها دول المنشأ لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاستراتيجية، وتستقطبها الدول المضيفة أيضاً؛ للاستعانة بموارد تلك الصناديق في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وتنمية قدراتها، أو المحافظة عليها؛ حيث تظهر أهمية الصناديق السيادية في حصول الدولة على مجالات دخل؛ لتغطية عجزها المالي عندما تهبط إيراداتها وترتفع نفقاتها؛ لسبب أو آخر،[12] كما أنها تسهم في تنويع مصادر الدخل، وفي تقليل مخاطر الاعتماد على النفط، من حيث هو مصدر وحيد للدخل في دول الخليج، بمراعاة حقيقة أنه مورد قابل للنضوب.

أما إيجابيات الصناديق السيادية في الدول المتلقية فهي كثيرة؛ إذ إن استثمارات هذه الصناديق؛ تؤدي مباشرة إلى تحريك الاقتصاد المتلقي وإنعاشه، كما تسهم في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛ كالبطالة؛ فقد أدى إسهام صندوق "مبادلة" الإماراتي بنسبة 8.1٪ من أسهم شركة (AMD) الأمريكية – على سبيل المثال – إلى توفير 1400 فرصة عمل مباشرة ترتبط بقطاع الإلكترونيات في هذه الشركة، وحوالي 5000 فرصة عمل، ترتبط بالنشاطات الأخرى ذات العلاقة بهذا القطاع.

والصناديق السيادية ليست مؤسسات مصرفية، بل هي أجهزة استثمارية، تتخذ قراراتها؛ نتيجة دراسة اقتصادية مستفيضة، وإن لم يمنع ذلك من دور للعوامل والمؤثرات السياسية في تلك القرارات؛ وهو الأمر الذي يشكل أحد

المخاوف والمحاذير التي ترتبط بنشاطات تلك الصناديق التي باتت تلعب دوراً بارزاً على الساحة الاقتصادية العالمية.

ومن بين الصناديق الثمانية الكبرى في العالم – وهي التي تزيد أصولها على 150 مليار دولار – تمتلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أربعة؛ منها: اثنان للإمارات، وواحد لكل من السعودية والكويت.[13] ويوضح الجدول (2-2) حجم أصول صناديق الاستثمار بدول مجلس التعاون.

الجدول (2-2)

بيان بصناديق الاستثمار السيادية التابعة لدول مجلس التعاون

الدولة	اسم الصندوق	سنة التأسيس	قيمة الأصول بمليارات الدولارات
دولة الإمارات	جهاز أبوظبي للاستثمار	1976	875
دولة الإمارات	مؤسسة دبي للاستثمار	2006	82
دولة الإمارات	مبادلة	2002	10
دولة الإمارات	هيئة رأس الخيمة للاستثمار	2005	1
دولة الإمارات	هيئة استثمار الإمارات	2007	-
البحرين	ممتلكات	2006	14
السعودية	ساما	-	365
السعودية	الاستثمارات العامة	2008	5
عُمان	الاحتياطي العام	1980	6
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2003	60
الكويت	الأجيال القادمة	1953	264

المصدر: صباح نعوش، الصناديق «السيادية العربية»، الجزيرة.نت (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)، على الرابط الآتي:
<www.aljazeera.net/NR/exeres/8DC50F7C-6A1B-4EFA-A5B2-0F3ACE2AB682.htm>

إن جهاز أبوظبي للاستثمار - كما يبين من الجدول - يعد أكبر الصناديق السيادية الاستثمارية على المستوى الخليجي والمستوى العالمي أيضاً، من حيث حجم أصوله التي تتراوح تقديراتها بين 650 و1300 مليار دولار. ويعد صندوق الأجيال القادمة الكويتي أقدم صندوق سيادي في العالم؛ والغرض منه تخصيص نسبة سنوية من إيرادات النفط الكويتي، قدرها 10٪، وتنميتها باستثمارها في نشاطات خارج الكويت.

وعلى الرغم من تلك الإمكانيات المالية الضخمة للصناديق الخليجية للاستثمار، فإن الملاحظ هو ندرة اهتمام تلك الصناديق بالاستثمار في الدول الإفريقية، إن لم يكن انعدامها، وتَركُّز الجانب الأعظم من استثمارات تلك الصناديق في امتلاك أصول وسندات بالدول والبورصات الغربية، واستحواذ أنصبة في المشروعات والبنوك الكبرى في تلك البلدان، أو الحصول عليها، على الرغم مما تبديه تلك الدول الغربية من توجسات تجاه الاستثمارات العربية بها، وبرغم ما يعتري تلك العمليات من مخاطر،[14] على حين لا تكاد الدول الإفريقية غير العربية، تحظى بنصيب يذكر من تلك الاستثمارات.

ثانياً: المؤسسات الخيرية الخليجية

تمتلك دول الخليج العربية شبكة واسعة من المؤسسات الإنسانية الإغاثية والدعوية، تقدم خدمات متنوعة: اجتماعية، واقتصادية، وثقافية؛ ومن أمثلة تلك المؤسسات: صناديق الزكاة، ومنظمات الهلال الأحمر، ووزارات الأوقاف التابعة لدول مجلس التعاون، ورابطة العالم الإسلامي والمؤسسات التابعة لها (السعودية)، والندوة العالمية للشباب الإسلامي(السعودية)، وهيئة الإغاثة الإسلامية (السعودية)، ومؤسسة الملك فيصل الإسلامية (السعودية)، ومؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان

للأعمال الخيرية (دولة الإمارات)، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية (دولة الإمارات)، ومؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية (قطر)، ومؤسسة قطر الخيرية. والأمانة العامة للعمل الخيري (الكويت)، وبيت التمويل الكويتي، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (الكويت)، وجمعية العون المباشر - وهي لجنة مسلمي إفريقيا سابقاً - (الكويت)، وغيرها الكثير من المؤسسات الخاصة التي يمتد بعض نشاطاتها إلى دول إفريقيا. وفيما يأتي تعريف ببعض تلك المؤسسات.

1. رابطة العالم الإسلامي[15]

أُنشِئت رابطة العالم الإسلامي عام 1962، بموجب قرار أصدره المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد بمكة المكرمة في 18 أيار/ مايو عام 1962، والرابطة لها نشاطات خيرية تُمثَّل بدعم الجمعيات الإسلامية وبرامجها الدعوية والتربوية والاجتماعية، وتقديم العون والإغاثة إلى الأقليات والشعوب الإسلامية في دول العالم وقاراته المختلفة، وللرابطة علاقات تنظيمية، وصفة عضو مراقب في منظمات وهيئات دولية؛ كمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وعضو في اليونسكو واليونيسيف. وقد خفضت الرابطة نشاطها الخيري الصرف، بإنشاء هيئة الإغاثة الإسلامية التابعة لها، وهي تمثل ذراعها الإغاثية.

2. الندوة العالمية للشباب الإسلامي[16]

أُنشِئت الندوة العالمية للشباب الإسلامي عام 1972؛ لخدمة جيل الشباب المسلم، وتقديم برامج مناسبة له، وقد أسهمت في العقود الأخيرة بنصيب وافر في مجال العمل الدولي، من خلال:

أ. برامج دعوية وتدريبية لجيل الشباب؛ كالمنح الدراسية، وكفالة المعلمين، والمخيمات التربوية، والقوافل، والملتقيات، وكفالة الدعاة، وطباعة الكتب والمواد الدعوية باللغات المختلفة.

ب. برامج للمشاركة في الملتقيات الدولية، ممثلة ببرامج الأمم المتحدة ومؤسساتها ومؤتمراتها، والمشاركة في النشاطات الدولية الإسلامية؛ كنشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي، والملتقيات الدولية والإقليمية للمنظمات الإسلامية؛ وقد حصلت الندوة على العضوية في بعض مجالس الأمم المتحدة، وشاركت في مؤتمرات السكان والمرأة، بالتنسيق مع المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة في القاهرة.

جـ. برامج دعم المؤسسات الإسلامية الشبابية، ورفع مستوى الأداء لديها بوسائل عدة؛ منها: تصحيح وضعها التنظيمي؛ إذ يتم تسجيلها مؤسسة خيرية أو تسجيلها وقفاً. . . إلخ، ودعمها بالمال عن طريق المحسنين، وتقديم دورات تدريبية إليها في مجال الإدارة ومجال العمل الدعوي، من خلال النشاطات الصيفية.

د. برامج إغاثية للمتضررين.

3. مؤسسة الملك فيصل الخيرية[17]

أُنشِئت مؤسسة الملك فيصل الخيرية عام 1975، وهي تعمل في نطاق معين، يُمثَّل ببرنامج منح وخدمات أكاديمية، يقدمها مركز الملك فيصل للبحوث

والدراسات الإسلامية، وجوائز عالمية مشهورة، تقدمها الأمانة العامة لجائزة الملك فيصل العالمية، في خمسة مجالات؛ هي: خدمة الإسلام، والدراسات الإسلامية، والأدب العربي واللغة، والطب، والعلوم. ولدى المؤسسة برنامج منح موجه لطلاب الدراسات العليا في مجالات "العلوم البحتة والتطبيقية".

4. هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية[18]

انبثقت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية في المملكة العربية السعودية من رابطة العالم الإسلامي، بقرار من مجلسها التأسيسي في دورته العشرين المعقودة بمكة المكرمة خلال المدة 17 – 29 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1978، وقد أصدر المجلس التأسيسي في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في مكة المكرمة في الفترة من 7 إلى 10 كانون الأول/ ديسمبر عام 1997، النظام الأساسي للهيئة، وتم تحديد أهدافها ووسائلها. والهيئة مكونة من أجهزة متعددة، ويعد مجلس الإدارة هو السلطة العليا، وقراراته ملزمة للجهاز التنفيذي، ويترأسه الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، ورئيس مجلس إدارة الهيئة، وتقدم الهيئة الكثير من الخدمات في قارة إفريقيا وغيرها من مناطق العالم.

5. مؤسسة الحرمين الخيرية[19]

تنطلق مؤسسة الحرمين الخيرية من المملكة العربية السعودية، وهي تُعنى بالدعوة إلى الله، وتعليم أبناء المسلمين، ومساعدة الفقراء والمعوزين في الداخل
بالدعوة إلى الله، وتعليم أبناء المسلمين، ومساعدة الفقراء والمعوزين في الداخل
والخارج، وقد بدأت مرحلة تأسيسها الأولى عام 1987، بجهود بعض الدعاة إلى الله عزَّ وجلَّ، أما مرحلة التأسيس الفعلي فكانت عام 1991، بمدينة الرياض. وقد

سعت المؤسسة لفتح فروع لها في أنحاء العالم، ووُسِّعت أعمالها ومشروعاتها، وعينت عشرات المندوبين في كثير من دول إفريقيا والعالم.

وتهدف المؤسسة إلى ترسيخ العقيدة، ونشر العلم الشرعي في المجتمعات الإسلامية، ومساعدة المسلمين برفع مستواهم العلمي، بإقامة المعاهد والمراكز والدورات المختلفة، في العقيدة والعبادة والسلوك، والمسارعة إلى إغاثة المسلمين، عند نزول الكوارث والنكبات.

وقد اهتمت المؤسسة بقضية دعم المسلمين في إفريقيا، وخصوصاً في الدول المنكوبة؛ مثل: الصومال وإثيوبيا وكينيا؛ (لوجود كثير من اللاجئين الصوماليين)، وتنزانيا ونيجيريا وغينيا. وبلغ إجمالي مصروفات لجنة إفريقيا التابعة للمؤسسة لعام 1999، أكثر من 19 مليون ريال. وتقدم لجنة إفريقيا نشاطاتها المتنوعة، عبر مكاتبها ومندوبيها في الدول الآتية: الصومال (مكتب)، وكينيا (مكتب)، ونيجيريا (مكتب)، وتنزانيا (مكتب)، وغينيا (مكتب)، جزر القمر (مكتب)، وبنين (مندوب)، وأوغندا (مندوب)، وموريتانيا (مندوب)، والسودان (مندوب)، وبوركينا فاسو (مندوب)، ومدغشقر (مندوب). وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة قد عُرِّضت في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، لاتهامات أمريكية بالتورط في تمويل نشاطات إرهابية؛ الأمر الذي أثر في نشاطاتها وقلص دورها في إفريقيا.[20]

6. المنتدى الإسلامي

أُنشِئ المنتدى الإسلامي عام 1985، ومقره حالياً لندن، وله نشاطات دعوية وتربوية، في كل من: المملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وغانا، ومالي، ونيجيريا،

وكينيا، وبنجلاديش، وتشاد، وجيبوتي، وبنين، وتوجو. وهو يُصدر مجلة متخصصة في متابعة الشؤون الإفريقية، هي **مجلة قراءات إفريقية**.[21]

7. هيئة الهلال الأحمر الإماراتي[22]

أشهرت دولة الإمارات العربية المتحدة هيئة الهلال الأحمر، بالقرار رقم (6/ 2)، في 31 كانون الثاني/ يناير عام 1983، وهي الهيئة الوحيدة التي تمثل الهلال الأحمر في دولة الإمارات محلياً ودولياً، والهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الذاتي، ويقوم نظامها على العمل التطوعي، وهي – أيضاً – هيئة إغاثة إنسانية تطوعية. وتقوم هيئة الهلال الأحمر الإماراتية – علاوة على نشاطها الداخلي؛ مثلها في ذلك مثل المؤسسات المشابهة بدول الخليج الأخرى – بتقديم الكثير من الخدمات التي تصب في تقديم المساعدات، إلى من يحتاج إليها في مجالات: التعمير والمساندة وتقديم المساعدات المالية والمواد العينية، بحسب الحاجة.

وتُقسَم مشروعات هيئة الهلال الأحمر الإماراتي؛ إلى:

أ. مشروعات إنشائية؛ مثل: البناء والترميم للمساجد، وحفر الآبار، وإقامة المدارس ودور الأيتام، وما يُحتاج إليه من الدور السكنية والمرافق الحيوية.

ب. مشروعات تسييرية، تختص باستمرار المشروعات التي يتم إنشاؤها، وتسيير الكثير من المشروعات والجهات المختلفة؛ مثل: ملاجئ الأيتام، وتشغيل العيادات، والمدارس، والمراكز التدريبية والتأهيلية.

جـ. مساعدات مقطوعة، وهي مساعدات مالية مقطوعة، تقدم لجهة طالب المساعدة، بعد دراسة أوراق هذه الجهة.

د. مساعدات متفرقة، وهي تشمل مساعدات عينية، تقدم إلى من يحتاج إليها، بحسب طلبه، أو بحسب التقارير الواردة إلى الهيئة في أي بقعة في الأرض؛ وهي: أجهزة ومعدات طبية، وملابس، ومصاحف، وبعض الكتب والكتيبات.

هـ. مشروعات موسمية تنفذها الهيئة في أوقات معينة من السنة؛ وهي تتضمن: زكاة الفطر، وكسوة العيد، والأضاحي، ومشروع الحقيبة المدرسية، وعملية التثقيف الصحي.

8. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية[23]

أُنشِئت مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية عام 1992؛ وهي تهدف إلى القيام بأعمال الخير والبر والإحسان والنفع العام الممكنة، بشتى أنواعها، داخل البلاد وخارجها؛ ومن ذلك على وجه الخصوص الإسهام فيما يأتي:

أ. إنشاء المراكز الثقافية، ومجامع البحث العلمي، والمؤسسات التي تهتم بالتوعية العامة، ودعمها، والتعريف الصحيح بتعاليم الدين الحنيف وآدابه، وتراثه وحضارته، وإسهامات علمائه في تطوير الحضارة الإنسانية.

ب. إنشاء المدارس ومعاهد التعليم العام والتعليم العالي، ومراكز البحث العلمي والمكتبات العامة، ومؤسسات التدريب المهني، ودعمها، وتقديم المنح الدراسية، ودعم جهود التأليف والترجمة والنشر.

جـ. إنشاء المستشفيات، والمستوصفات، ودور التأهيل الصحي، وجمعيات الإسعاف الطبي، ودور الأيتام ورعاية الطفولة، ومراكز المسنين والمعاقين، ودعمها.

د. إغاثة المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية والاجتماعية؛ كالمجاعات والزلازل والفيضانات والعواصف والجدب، ودعم الأبحاث والجهود التي تحاول رصد احتمالاتها، والاحتياط لمواجهتها، ومحاولة احتوائها.

9. الهيئة القطرية للأعمال الخيرية[24]

أُسِّست الهيئة القطرية للأعمال الخيرية عام 1980؛ بوصفها منظمة غير حكومية، بمبادرة من مجموعة من الشخصيات القطرية المعروفة داخل قطر، والمشهود لها بالمصداقية والرغبة الصادقة في تنمية المجتمع القطري والمجتمعات المحتاجة. وتعد المؤسسة المنظمة الطوعية الكبرى في دولة قطر، كما أنها أقدم مؤسسة في هذا المجال، وهي تعمل في أكثر من 22 دولة، في كل من إفريقيا وآسيا وأوربا، سواء من خلال مكاتبها الميدانية الموجودة في بعض الدول، أو من خلال الشراكة والتعاون والمنظمات غير الحكومية التنموية المحلية، فضلاً عن عملها في دولة قطر.

10. مؤسسة عيد بن محمد آل ثاني الخيرية (قطر)[25]

أُنشِئت مؤسسة عيد بن محمد آل ثاني الخيرية؛ بوصفها مؤسسة وقفية عام 1995، وهي تُعنى بتقديم الخدمات الإنسانية والخيرية والإغاثية والصحية إلى

المنكوبين والمحتاجين والمضطهدين والمتضررين من القحط والجفاف والمجاعات والكوارث الطبيعية والبشرية، والقيام بالخدمات التعليمية والتربوية والدعوية للمجتمعات الإسلامية التي لا تمتلك الإمكانات المادية، وبناء المدارس والمستشفيات والمساجد ومراكز تحفيظ القرآن، وإنجاز المشروعات الخيرية في الأماكن التي تحتاج إلى ذلك، ورعاية الأرامل والمطلقات وكفالة الأيتام، وبالأخص أولئك الذين يعانون الفقرَ بجانب اليتم، والتعاون والجمعيات واللجان الخيرية داخل قطر، والتنسيق الكامل معها، ومع غيرها من خارج قطر؛ لتحقيق الخير والتوازن، وإيصال الخير إلى الجميع، والاستفادة من جميع الخبرات المتاحة، وتلقي الإعانات و"الوصايا" والهبات وتوزيعها على مستحقيها.

11. منظمة الدعوة الإسلامية (قطر)[26]

أُنشِئت منظمة الدعوة الإسلامية عام 1985، وهي تعمل على خدمة الدعوة الإسلامية وترشيدها، وتقوية العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين؛ هادفة إلى:

أ. نشر الإسلام عقيدة وشريعة، في أوساط غير المسلمين، وترشيد الجماعات المسلمة؛ من أجل تنمية الشخصية المسلمة القادرة على فهم عقيدة التوحيد، والتعبير عن معانيها العميقة في الحياة الفردية والحياة الاجتماعية.

ب. نشر روح التفاهم والتسامح بين الجماعات المسلمة وأصحاب الديانات الأخرى، وتوجيه الجماعات المسلمة وتطويرها فكرياً وثقافياً؛ وفقاً لتعاليم القرآن والسُّنة؛ بوصفهما معيارَين موحدين للفكر والشعور والممارسة الإسلامية.

جـ. الإسهام في التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والرعاية الصحية للجماعات المسلمة، من خلال القيام بدراسات علمية ميدانية؛ ترمي إلى التبصير بالواقع الحضاري واتجاهاته في إفريقيا وغيرها، والقيام بتخطيط هادف قويم؛ لنشر الدعوة الإسلامية في القارة الإفريقية وغيرها بوسائل حديثة ومتطورة.

د. تقوية الصلات بين الأفراد والهيئات والمنظمات الإسلامية العاملة في مجال نشر الدعوة والتنمية الاجتماعية في إفريقيا وغيرها، وتبادل الخبرات والمعلومات، وجمعها، والعمل على توحيدها، في منظمات إقليمية عامة، ودعمها مادياً وأدبياً.

هـ. إنشاء المؤسسات التعليمية والصحية والجمعيات والأندية وغيرها، من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ لتحقيق أغراض المنظمة.

و. القيام بنشر الكتب والمطبوعات والدوريات التي تحقق أهداف المنظمة، والقيام بأي نشاط آخر، يكون لازماً لأي غرض من أغراض المنظمة أو مناسباً له.

12. جمعية الإصلاح (البحرين)

تقوم جمعية الإصلاح بنشاط خيري: دعوي تعليمي، وإغاثي اجتماعي، داخل مملكة البحرين وخارجها، من خلال لجنة الأعمال الخيرية؛ حيث تقوم الجمعية بإنشاء المساجد والمشروعات الصحية والتعليمية ورعاية الأسر المحتاجة وحفر الآبار وتقديم الإغاثات الطارئة، في قارات آسيا وإفريقيا وأوربا.[27]

13. جمعية النور للبر (البحرين)

أُسِّست جمعية النور للبر في مملكة البحرين عام 1997، وهي تتضمن لجنة خاصة بمساعدة مسلمي إفريقيا، كما أنها تتعاون ونظيراتها في تقديم أوجه مختلفة من المساعدات إلى الدول الإفريقية.[28]

14. الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (الكويت)

أُسِّست الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية عام 1986، وهي تعمل على إغاثة المجتمعات الإنسانية، وتقديم الإسهامات التنموية، وتنسيق الجهود الخيرية؛ بغية استثمار أمثل للموارد المالية والبشرية؛ ويأتي في طليعة اهتمامات الهيئة قضايا: التمكين، والتعليم، والاتصالات؛ والمراد بالتمكين توفير فرص التعليم والتدريب والخدمات الأساسية والعمل والإنتاج؛ لتأهيل الفقير والمحتاج ليغدوَا قادرَين على مساعدة نفسيهما. ويوجد للهيئة مكاتب في كل: من أوغندا، ونيجيريا، والنيجر، وبوركينا فاسو، وبنين، والسودان.[29]

15. جمعية العون المباشر (الكويت) [30]

ترجع نشأة جمعية العون المباشر إلى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وكانت تسمى "لجنة مسلمي إفريقيا"، قبل تغيير اسمها عام 1999 إلى الاسم الحالي، وهي هيئة دعوية خيرية تعمل في معظم قارة إفريقيا؛ حيث تقوم ببناء المؤسسات التعليمية والشرعية، ورعاية الأمومة والطفولة وكفالة الأيتام وتأهيلهم للعلم، وتحفيظ القران الكريم، كما تقوم ببناء المساجد والمراكز الصحية والمستشفيات والعيادات الخارجية،

ومـشروعات ميـاه الـشرب، وحفـر آبـار للمـشروعات الزراعيـة، وتقـوم أيـضاً، بمشروعات إنتاج زراعي وإنتاج حيواني، ومـشروعات موسـمية؛ كإفطـار الـصائم والأضاحي وكسوة العيد، وتُصدر نشرة شهرية بعنوان **مجلة الكوثر**، وأخرى داخليـة تسمى نشرة **العون**.

وقد أُجريت محاولات تنسيق لجهود هذه المؤسسات الخيرية الخليجية؛ بما يعظـم الاستفادة منها ويمنع ازدواجية النشاطات، في إطار ما عرف بالاجتماعات التشاورية للجمعيات الخيرية الخليجية، وقد عقد أولها في مملكة البحرين عـام 2003، بحـضور 19 جمعية خليجية،[31] وكذا تم عقد المؤتمر الخليجـي الأول للجمعيـات والمؤسـسات الخيرية الخليجية بالكويـت عـام 2004،[32] وهـي جهـود حققـت بعـض النجاحـات وواجهها الكثير من الصعاب،[33] وكان لها آثارها على صعيد الموقـف الإفريقـي، مـن نشاطاتها، ومن التعاون الخليجي ـ الإفريقي بصفة عامة، على نحو ما سيرد بيانه.

ثالثاً: المنتديات الاقتصادية المشتركة

أدت التطورات الجارية على الساحة الدوليـة؛ جـرّاء الأزمـة الماليـة العالميـة إلى تصاعد اهتمام القوى الدولية المختلفة بقارة إفريقيا؛ بوصفها سـاحة واعـدة في مجـال الاستثمار؛ حيث سعى الكثير من القوى الدولية: (الصين، واليابان، والهند، وتركيـا، وإيران. . .)، لاستقطاب الدول الإفريقية، وبحث السبل والفرص؛ لتعزيز الاستثمار في دول القارة، من خلال مؤتمرات قمة ومنتديات، تنظمهـا تلـك القـوى الإقليميـة بالتعاون ودول القارة؛[34] وكان ذلك من دوافع تنظيم المنتـدى الخليجـي ـ الإفريقـي الأول الذي عقد بالمنامة في الفـترة 1 – 3 كـانون الأول/ ديـسمبر عـام 2008، وتـلا

ذلك عقد جولة أخرى من الحوار الاقتصادي الخليجي ـ الإفريقي، بمدينة كيب تاون بجمهورية جنوب إفريقيا في الفترة 23 – 25 شباط/ فبراير عام 2009، بمبادرة من مركز الخليج للأبحاث في دبي بـ(دولة الإمارات العربية المتحدة). وفيما يأتي مزيد من البيان عن هذا المنتدى وهذه الجولة وما دار فيهما من فعاليات ونشاطات.

1. منتدى المنامة للحوار الخليجي ـ الإفريقي

في مطلع شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 2008، نظم منتدى كرانس مونتانا الشرق الأوسط، (وهو إحدى المنظمات المهتمة بالتنمية وتعاون دول الجنوب على المستوى الدولي)، بالتعاون وصندوق أوبك للتنمية الدولية، أول منتدى اقتصادي خليجي ـ إفريقي بالمنامة، تحت عنوان:"**دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز التعاون مع إفريقيا**"، شارك فيه مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين والمسؤولين الحكوميين والخبراء المصرفيين من الأفارقة والخليجيين؛ لبحث فرص الاستثمار والتجارة بين الجانبين، وتشجيعها.[35]

وقد مُثِّلت أهم أهداف المنتدى بما يأتي:

أ. توفير منبر دولي لتشجيع الاجتماعات وإقامة الشبكات والمناقشات، بين المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والمستثمرين، في كل دولة من دول مجلس التعاون وإفريقيا.

ب. توفير المناخ الملائم النزيه للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات بدول مجلس التعاون؛ للتعرف إلى الفرص المتاحة بإفريقيا وتقويمها.

جـ. التركيز على المشروعات والفرص لكل بلد؛ وفق ما يتم طرحه في المنتدى، وبيان مناخ الاستثمار في إفريقيا والدول الخليجية، سياسياً وتنظيمياً، فضلاً عن واقع المشروعات الرئيسية الوطنية والإقليمية المتاحة، وفرصها أمام الحكومات والقطاع الخاص.

وقد مُثِّلت الموضوعات الرئيسية المطروحة على المنتدى بخمس قضايا؛ هي:

أ. كيفية استفادة إفريقيا من مشروعات التعاون ما بين بلدان الجنوب التي تنفذها دول مجلس التعاون، ويُدرج فيها دور المنظمات الدولية؛ كالبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، وصندوق النقد الدولي، واليونيدو، والبنك الإفريقي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية، ودور الصناديق السيادية في استراتيجيات التعاون الدولي، والدور الجديد للمصارف الإسلامية، ومعرفة كيف يمكن إفريقيا الاستفادة من الدور الجديد لكبرى الشركات العالمية في شراكة مع المنظمات الدولية.

ب. بناء القدرات التجارية، عبر مساعدة الدول الإفريقية على تطوير شبكات التجارة الموجهة نحو السوق، وتطوير عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف والأعمال، وتنفيذ الاتفاقات التجارية بين دول مجلس التعاون والبلدان الإفريقية.

جـ. الاستثمارات العربية المباشرة في إفريقيا والشروط اللازمة لذلك؛ من ضرورة تحسين المناخ للاستثمار الأجنبي، وتطوير شراكات الأعمال، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

د. عرض فرص الاستثمار الملموسة في إفريقيا، بحسب القطاع والبلد، في مجالات الموارد الطبيعية والتعدين والنفط والغاز، والطاقة المتجددة، والنقل، والبنى التحتية الصناعية والاقتصادية، والخدمات المالية والمصرفية، والإسكان، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والصناعات التحويلية، والصحة العامة والنشاطات ذات الصلة بذلك، والخصخصة.

هـ. دور الصناديق السيادية في الاستثمار الأجنبي، والتنمية الاقتصادية في إفريقيا، ولاسيما إسهامها في تطوير البنية التحتية، وفي تمويل البحث والتطوير، في قطاعات التكنولوجيا العالية.

2. المنتدى الاستراتيجي الخليجي ـ الإفريقي

أعلن مركز الخليج للأبحاث عن تنظيم منتدى بعنوان: **مجلس التعاون وإفريقيا: تعزيز آفاق التعاون بين الجانبين**، في إطار برنامج العلاقات الخليجية ـ الإفريقية، التابع للمركز، وأقيم المنتدى في مدينة كيب تاون خلال الفترة 24 – 25 شباط/ فبراير عام 2009.

وقد مُثِّلت الأهداف المعلنة للمنتدى،[36] بتوطيد العلاقات بين الجانبين، من خلال الرصد والتقويم لجوانبها المختلفة، واستشراف الآفاق المستقبلية لها، وجمع القيادات والشخصيات الفاعلة من رجال الأعمال والمستثمرين والأكاديميين والحكوميين والإعلاميين؛ من أجل بلورة القضايا الرئيسية والتحديات التي تواجه العلاقات بين الجانبين؛ واقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكنها أن تعظم الاستفادة من فرص التقارب الخليجي ـ الإفريقي.

واشتملت أجندة المنتدى على ستة محاور أساسية؛ جاءت على النحو الآتي:[37]

أ. المحور الأول: «العلاقات الخليجية ـ الإفريقية: وضع خريطة الطريق»، وقد خصص لمناقشة أبعاد العلاقات بين الجانبين في الماضي والحاضر، والصعوبات التي تواجه هذه العلاقات، وتحدياتها المستقبلية، وميزات تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون والدول الإفريقية.

ب. المحور الثاني: «الخليج وإفريقيا: الشركاء التجاريون»، ويشمل التعرف إلى قاعدة الموارد والفرص المتاحة لكل من دول إفريقيا ودول مجلس التعاون، والمجالات التي مازالت في حاجة إلى الاستكشاف، واحتمالات تزايد التكامل في الموارد والإمدادات، وعمليات الانتقال بين المنطقتين، والآثار المترتبة على زيادة التنافس على موارد الطاقة.

جـ. المحور الثالث: «إفريقيا: مدارات الاستثمارات الناشئة ومحاورها»، وقد سعى للتعرف إلى اتجاهات الاستثمارات في المنطقتين، ومعرفة لماذا يعد السياق مواتياً للاستثمارات، والقطاعات الاستثمارية التي مازالت غير مستكشفة، والتحديات التي تواجه الاستثمار في إفريقيا، وسبل ضمان استثمارات تنموية طويلة الأجل.

د. المحور الرابع: «الخليج وإفريقيا: الحاجة إلى صوت سياسي إقليمي»، وقد عُنِي هذا المحور بمناقشة ضرورة وجود تحالف سياسي دولي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الإفريقي، وبحث دوائر الفعل وقوى التأثير المختلفة في الساحة الإفريقية؛ وفي مقدمتها: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، والصين، والهند، ودول مجلس التعاون، ولاسيما الدور السياسي لدول الخليج في إعادة الإعمار، بعد انتهاء الصراع وتحديات تحقيق السلام.

هـ. المحور الخامس: «الخليج وإفريقيا: التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية»، وقد مُثِّلت نقاط هذا المحور بالتعرف إلى معالم التنمية الاجتماعية، والتحديات التي ماتزال إفريقيا تواجهها، والدور الذي ينبغي لدول الخليج أن تلعبه في المستقبل بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية في إفريقيا، ومعرفة إلى أي مدى تمثل المعطيات الدولية من الأطراف الدوليين الفاعلين، عاملاً مشجعاً للدور الخليجي على الساحة الإفريقية، أو مثبطاً له.

و. المحور السادس: «الخليج وإفريقيا: استكشاف الخيارات»، وهو بمنزلة خلاصة لأعمال المؤتمر والتوصيات والرؤية المستقبلية لمستقبل العلاقات بين الجانبين؛ حيث مُثِّلت التساؤلات المطروحة في هذا المحور بأسئلة؛ منها: ما الدروس المستفادة من وجهات النظر المعروضة؟ وما الأبعاد الأخرى للعلاقات بين إفريقيا ودول الخليج، التي تقتضي الاهتمام والبحث العاجل؟ وما المجالات الاستراتيجية التي تتطلب التعاون بين دول مجلس التعاون والدول الإفريقية؟

وقد شهد المنتديان تمثيلاً رفيع المستوى، واهتماماً من القطاعين الحكومي والخاص على الجانبين، وكان في مقدمة الحاضرين الكثير من وزراء دول مجلس التعاون والدول الإفريقية، والأمناء العامين للمنظمات الإقليمية الإفريقية، بالإضافة إلى الكثير من الشخصيات من القطاع الخاص، والكثير من شاغلي المناصب العليا بالشركات الحكومية، والغرف التجارية والصناعية، علاوة على إعلاميين وأكاديميين من الجانبين، ومن المهتمين بالشؤون الإفريقية والخليجية من خارج المنطقتين.[38]

ويمكن أن نقول: إنه على الرغم من المنطق العلمي والغايات والأهداف المثلى لكلا المنتديَين، وبرغم التنظيم الدقيق للموضوعات الواجبة مناقشتها في إطارهما،

وكذا الحضور والتمثيل الرفيعا المستوى، فإن مراجعة ما تم طرحه من قضايا وموضوعات وأوراق بحثية في المرتين، تكشف واقع ضعف وعي كل طرف بقضايا الطرف الآخر؛ حيث ركز بعض الأوراق المقدمة على واقع ضعف العلاقات، وخطورة التحديات التي تواجه الجانبين، وركز قسم آخر منها على البيانات الأولية الخاصة بكل طرف؛ هروباً من واقع الضعف المشار إليه آنفاً، في علاقات الجانبين.[39]

ويلاحظ أن التغطية الإعلامية لكلا المنتديَين لم تكن على المستوى اللائق والأهمية الخاصة لعلاقات الطرفين؛ ويكشف ذلك عدد المفردات والمقالات الخاصة بهذين الحدثَين؛ فهو الذي يسفر عنه البحث على شبكة الإنترنت، بما يشير من طرف خفي إلى استمرارية الطابع الاحتفالي والطابع الدوري في مجال العلاقات الخليجية -الإفريقية؛ وهو أمر سيرتبط إثباته أو نفيه، بقدرة الطرفين على المحافظة على انتظام انعقاد المنتدى، وتطوير آلياته.

الفصل الثالث

واقع العلاقات الخليجية ـ الإفريقية ومعوقاتها

يهدف هذا الفصل إلى رصد واقع العلاقات الخليجية ـ الإفريقية ومعوقاتها، من خلال البحث في: التفاعلات الدبلوماسية، معبراً عنها بمؤشر انتقائي محدد، هو حجم التمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، والتفاعلات الاقتصادية ممثلة بحجم التبادل التجاري بين الطرفين، ونصيب قارة إفريقيا في المساعدات والمشروعات التنموية التي تمولها – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبيان حجم المشروعات المشتركة، وتوزيعها، والمؤسسات والأطراف الفاعلين، وأخيراً، بيان أهم معوقات التعاون الخليجي ـ الإفريقي.

التفاعلات الدبلوماسية

يعد وجود العلاقات الدبلوماسية ممثلة برموزها: (أعضاء السفارة أو القنصلية أو الملحقية)، ومؤسساتها: (مبنى السفارة أو مبنى القنصلية أو مبنى الملحقية) من المؤشرات الأساسية، في قياس حجم العلاقات بين الأطراف المعنيين، وتحديد طبيعتها. ويلاحظ بصفة عامة، أنه كلما ازدادت المصالح والروابط المشتركة بين دولتين من دول العالم ارتقى حجم التمثيل الدبلوماسي بينهما كماً ونوعاً. وعلى العكس من ذلك، نجد أنه كلما تراجعت المصالح والروابط بين الدولتين انعكس ذلك سلباً على حجم التمثيل الدبلوماسي، وطبيعته بين الطرفين.

وفيما يأتي نعرض تباعاً، حجم التمثيل الدبلوماسي لدول مجلس التعاون لدى الدول الإفريقية، ثم حجم التمثيل الدبلوماسي الإفريقي لدى دول مجلس التعاون.

أولاً: التمثيل الدبلوماسي لدول مجلس التعاون لدى دول إفريقيا

بالنظر إلى الجدول في الملحق رقم (1) - وهو الخاص بالتمثيل الدبلوماسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إفريقيا - يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

1. إن النظرة العامة إلى إجمالي البعثات الدبلوماسية لدول مجلس التعاون في إفريقيا، تشير إلى ثقل دبلوماسي كبير لهذه الدول على الساحة الإفريقية؛ حيث يصل إجمالي عدد البعثات الدبلوماسية لدول المجلس بالقارة إلى 69 بعثة دبلوماسية أو قنصلية (على الأقل)، وهو ما يفوق تمثيل أي من القوى الكبرى الدولية والإقليمية، ولا يفوقه إلا تمثيل دول الاتحاد الأوربي، على أن تلك النظرة العامة البراقة سرعان ما تتوارى عند النظر في تفصيلات الصورة العامة للبعثات الدبلوماسية، ومناطق توزيعها ووجودها؛ حيث يتبدى عدم وجود تنسيق في توزيع البعثات الدبلوماسية على الساحة الإفريقية ومهماتها، وهو ما تزيده الملاحظات الآتية بياناً وتوضيحاً.

2. إن أكثر الدول كثافة في التبادل الدبلوماسي بالنسبة إلى دول مجلس التعاون هي دول الشمال الإفريقي العربية (مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمملكة المغربية، والسودان، وموريتانيا)، فمن بين 69 بعثة دبلوماسية لدول مجلس التعاون في قارة إفريقيا نجد 39 بعثة لدى الدول الإفريقية العربية (مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وجيبوتي). (لاحظ أنه لا يوجد تمثيل دبلوماسي لدول الخليج العربية لدى كل من جزر القمر

والصومال، وفق بيانات عام 2008). ومن بين تلك البعثات 28 بعثة لدى دول الشمال الإفريقي وحدها (مصر 6، وليبيا 4، وتونس 6، والجزائر 6، والمغرب 6).

3. إن توزيع البعثات الدبلوماسية الخليجية الثلاثين في الدول الإفريقية غير العربية، يكشف تحيزاً لدول الغرب والشرق على حساب دول الجنوب والوسط؛ ففي الشرق توجد 10 بعثات دبلوماسية (أو قنصلية) لدول الخليج، تستضيفها ست دول؛ هي: إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وتنزانيا، وموريشيوس، وأوغندا، (بواقع بعثتين لدى كل دولة من الدول الأربع الأُوَل، وبعثة لدى كل من موريشيوس وأوغندا، بخلاف بعثتين أخريين في دولة جيبوتي)؛ بما يجعل إقليم شرق إفريقيا الأكثر حظوة في درجة التمثيل الدبلوماسي الخليجي فيه، مع عدم وجود تمايز واضح لأي دولة من دول الإقليم في هذا الصدد على غيرها، كما هي الحال في غرب القارة وجنوبها.

وفي الغرب - حيث يوجد بالإقليم 12 بعثة دبلوماسية - نجد أن دولة السنغال يوجد فيها ثلاث بعثات، مقابل 9 بعثات أخرى موزعة على تسع دول في الإقليم؛ هي: غانا، وغينيا، والنيجر، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، ومالي، والكاميرون، وكوت ديفوار، وتشاد.

وفي الجنوب، يوجد لدول مجلس التعاون 7 بعثات دبلوماسية؛ منها: 5 بعثات في جمهورية جنوب إفريقيا، بما يجعل الأخيرة بمنزلة نجم العلاقات الدبلوماسية في دول مجلس التعاون؛ حيث تحتفظ كل دول المجلس، ماعدا مملكة البحرين، ببعثة دبلوماسية لها لدى جمهورية جنوب إفريقيا؛ الأمر الذي يعكس ثقل تلك الدولة وأهميتها، والبعثتان الأخريان هما في كل من زامبيا وزيمبابوي.

4. لا يوجد أي تمثيل دبلوماسي مقيم لـدول مجلس التعـاون في 26 دولـة إفريقيـة؛ وتلك الدول هي: أنجولا، وبنين، وبوتسوانا، وبوروندي، وكيب فيرد (الـرأس الأخضر)، وإفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وغينيـا الاسـتوائية، وغينيـا بيـساو، والجابون، وجامبيا، وليسوتو، وليبيريا، ومدغـشقر، ومـالاوي، وموريـشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ورواندا، وسـاوتومي وبرنـسيب، وسيـشل، وسـيراليون، والصومال، وسوازيلاند، وتوجو، والكونغو الديمقراطية.

ويمكن تفسير غياب الوجود الدبلوماسي الخليجي في تلك البلـدان، بمجموعـة من العوامل؛ يأتي في مقـدمتها: نـدرة الكـوادر الدبلوماسـية الخليجيـة المؤهلـة، والراغبة في العمل على الساحة الإفريقية، ومعاناة كثير من تلك البلدان الحروبَ والمنازعـات، وعـدم الاسـتقرار الـداخلي؛ (الـصومال، وروانـدا، وبورونـدي، والكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وليبيريا، وإفريقيا الوسطى).

علاوة على أن الطابع الثقافي والطابع الاجتماعي والطابع اللغوي المغـاير تمامـاً في كثير من تلك البلدان للثقافة الخليجية، أمور تمثل حـاجزاً آخـر في هـذا الإطـار؛ يدل على ذلك، عدم وجود أي تمثيل دبلوماسي لأي دولة من دول مجلس التعاون مع أي دولة من الدول الناطقة بالبرتغاليـة، المعروفـة بـدول اللوزيفـون؛ وهـي: (أنجولا، وغينيا بيساو، وموزامبيق، وساوتومي وبرنسيب، وكيب فـيرد)؛ وهـو ما يدفع إلى عدم التوسع في إقامة علاقات دبلوماسية بتلـك البلـدان، والاكتفـاء برعاية أقرب سفارة أو قنصلية للدولة المعنية لمصالح الـبلاد في هـذه الدولـة، أو قيام سفارة إحدى الدول الصديقة برعاية تلك المصالح، حالَ وجودها. ويُكـرَّر هذا النمط في دور سـفارات دول الخلـيج بجمهوريـة جنـوب إفريقيـا في رعايـة مصالح بلدانها في منطقة الجنوب الإفريقي، ولاسيما إزاء ما يمكـن تـسميته دول

مدار جمهورية جنوب إفريقيا، وهي التي لا تتوافر فيها بعثات دبلوماسية خليجية؛ (سوازيلاند، وبوتسوانا، وليسوتو، وناميبيا)؛ وهو ما يعظم الاستفادة من الكوادر الدبلوماسية الخليجية النادرة.

وتجدر ملاحظة أن جميع الدول الإفريقية "الجزيرية"؛ (الواقعة في بحار أو محيطات)؛ مثل: جزر القمر، وموريشيوس، وسيشل، ومدغشقر، وساوتومي وبرنسيب، وكيب فيرد، لا يوجد فيها أي تمثيل دبلوماسي بالمعنى الحرفي لدول مجلس التعاون، (إذا ما استثنينا التمثيل القنصلي لسلطنة عُمان لدى دولة موريشيوس)؛ وهو أمر يصعب تفسيره بالطابع الجغرافي لهذه البلدان الإفريقية – أخذاً في الحسبان واقع الحال مع دول جزيرية أخرى؛ مثل: سنغافورة، وهونج كونج – ولذا فإن ضعف الروابط والمصالح بأنواعها المختلفة بين الجانبين هو العامل المفسر المشترك لغياب التمثيل الدبلوماسي، لا بالنسبة إلى هذه الدول فحسب، بل إلى دول القارة المختلفة في علاقاتها الدبلوماسية بدول الخليج.

5. إن التوزيع العام للبعثات الدبلوماسية الخليجية في إفريقيا، تأثر بدرجة كبيرة، بتوزيع البعثات الدبلوماسية السعودية في القارة؛ بسبب الثقل النسبي لعدد بعثات المملكة في القارة، كما أن ذلك التوزيع العام يخفي بعض التمايزات في التوجهات الدبلوماسية لدول مجلس التعاون، كما تعكسها العلاقات الدبلوماسية لكل دولة من دول المجلس وحدها.

فبعض الدول لا توجد له بعثات دبلوماسية لدى دول إفريقية غير عربية؛ حتى إن التمثيل الدبلوماسي لمملكة البحرين في القارة الإفريقية، يكاد يُحصر

في أربع من الدول العربية، ولا يوجد لها تمثيل دبلوماسي لدى أي دولة من دول إفريقيا بجنوب الصحراء، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى دولة الإمارات التي تُحصَر بعثاتها الدبلوماسية في دول إفريقيا غير العربية، في جمهورية جنوب إفريقيا فقط.

ويتسع نطاق التبادل الدبلوماسي لسلطنة عُمان؛ ليشمل: تنزانيا، وجمهورية جنوب إفريقيا، إلى جانب الدول العربية؛ (مصر، والسودان، والمغرب، وتونس، والجزائر)، إضافة إلى وجود قنصلية عُمانية في موريشيوس، وهو ما يكشف امتداداً للاهتمام العُماني التاريخي بمنطقة المحيط الهندي، والروابط المشتركة بين سلطنة عُمان ودول تلك المنطقة.

ويمتد التمثيل الدبلوماسي لدولة الكويت؛ ليشمل دولاً؛ مثل: زيمبابوي، وإثيوبيا، وكينيا، والسنغال، وجمهورية جنوب إفريقيا، علاوة على التمثيل الدبلوماسي لدى الدول العربية؛ (مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا)، ويمكن تفسير الوجود الدبلوماسي الكويتي في الدول الإفريقية غير العربية السالفة البيان، بثقل تلك البلدان السياسي في مناطقها الإقليمية، وكذا بالاستثمارات الكويتية في تلك البلدان، ومشروعات التعاون المشترك وإياها.

أما دولة قطر فنجد أنها تقيم علاقات دبلوماسية بثلاثٍ من دول إفريقيا غير العربية، ممثلة للأقاليم المختلفة بالقارة؛ وهي: إريتريا (الشرق)، والسنغال (الغرب)، وجمهورية جنوب إفريقيا (الجنوب)، إضافة إلى علاقاتها بثماني دول

إفريقية عربية في الشمال الإفريقي بالأساس؛ وهي: مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وجيبوتي.

ويعد التمثيل الدبلوماسي السعودي في القارة الإفريقية، هو الأكبر بين دول مجلس التعاون؛ حيث تقيم المملكة علاقات دبلوماسية بـ18 دولة إفريقية غير عربية، تغطي أقاليم القارة المختلفة، مع وجود كثافة ملحوظة لذلك الوجود الدبلوماسي في غرب القارة وشرقها، على حساب الوسط والجنوب؛ فمن بين البعثات السعودية الـ18 في إفريقيا، هناك نحو: 10 بعثات في غرب القارة – (ليس من بينها موريتانيا) – مقابل 6 بعثات بشرق القارة ووسطها – (ليس من بينها جيبوتي) – وثمة بعثتان فقط لدول الجنوب في كل من جمهورية جنوب إفريقيا وزامبيا؛ وهو أمر يجد تفسيره في طبيعة السياسة الخارجية السعودية التي تحركها الروابط العقدية والمصالح الأمنية والاقتصادية؛ حيث يتوافر البعد الأول بدرجة كبيرة في دول غرب إفريقيا الإسلامية، على حين تُمَثِّل المصالح الاستراتيجية والأمنية مع دول الشرق، ولاسيما تلك المطلة على البحر الأحمر، وتمثل المصالح الاقتصادية الدافع الأكبر لعلاقات المملكة بكل من جمهورية جنوب إفريقيا وزامبيا.

ثانياً: التمثيل الدبلوماسي الإفريقي لدى دول مجلس التعاون

بالنظر إلى معطيات الجدول في الملحق رقم (2) بشأن التمثيل الدبلوماسي الإفريقي لدى دول مجلس التعاون، يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

1. إن العدد الإجمالي للبعثات الدبلوماسية الإفريقية لدى دول مجلس التعاون يبلغ 109 بعثات؛ منها: 49 بعثة لعشر دول عربية إفريقية؛ أي بمتوسط خمس بعثات تقريباً لكل دولة، يليها دول غرب إفريقيا بعدد 33 بعثة، ممثلة لـ 16 دولة؛ وهي: السنغال 5 بعثات، والنيجر 3 بعثات، وبعثتان لكل من: بوركينا فاسو، والكاميرون، وتشاد، وكوت ديفوار، والجابون، وجامبيا، وغانا، وغينيا، ومالي، ونيجيريا، وسيراليون، وبعثة واحدة لكل من: بنين، وغينيا بيساو، وليبيريا. وتأتي دول الشرق في المرتبة الثالثة، من حيث درجة تمثيلها الدبلوماسي لدى دول مجلس التعاون بعدد: 17 بعثة دبلوماسية تمثل 8 دول؛ هي: (إريتريا: 5 بعثات، وتنزانيا: 3 بعثات، وبعثتان لكل من: إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وبعثة واحدة لكل من: رواندا، وموريشيوس، وسيشل)، وفي المرتبة الرابعة تأتي دول الجنوب الإفريقي؛ حيث تمثلها لدى دول مجلس التعاون بعثات دبلوماسية؛ نصفها لجمهورية جنوب إفريقيا، والخمس الأخرى لثلاث دول؛ هي: زامبيا 2، وزيمبابوي 2، وبعثة واحدة لموزامبيق.

ويكاد ذلك التوزيع لاهتمام دول إفريقيا الدبلوماسي بالتعاون ودول مجلس التعاون، يتسق مع التوزيع الخاص بدول التعاون الخليجي، مع ملاحظة حرص بعض الدول الإفريقية على الاحتفاظ بوجود دبلوماسي من طرفها فقط، لدى دول مجلس التعاون؛ وهو أمر يعكس في جانب منه، طبيعة معادلة العلاقات بين دول المجلس وبعض دول القارة، وهي التي تكشف حاجة هذه الدول إلى تعاون دول مجلس التعاون ومساعدتها، أكثر من حاجة دول المجلس إليها.

2. هناك 15 دولة إفريقية ليس لديها بعثات دبلوماسية لدى دول مجلس التعاون؛ وتلك الدول هي: أنجولا، وبوتسوانا، وبوروندي، وكيب فيرد، وإفريقيا الوسطى، والكونغو، وغينيا الاستوائية، وليسوتو، ومدغشقر، ومالاوي، وناميبيا، وساوتومي وبرنسيب، وسوازيلاند، وتوجو، والكونغو الديمقراطية. وهو أمر يمكن تفسيره في ضوء ضعف إمكانات الدول المذكورة، أو ضعف الروابط والمصالح المشتركة.

3. إن الدول الإفريقية غير العربية الأكثر تمثيلاً لدى دول مجلس التعاون؛ هي: جمهورية جنوب إفريقيا (5 بعثات)، السنغال (5 بعثات)، إريتريا (5 بعثات)، وإذا كان الثقل الاقتصادي والثقل السياسي لكل من دولتي جمهورية جنوب إفريقيا والسنغال كل دولة في إقليمها، علاوة على مبدأ التعامل بالمثل، أمور يمكن أن تفسر ذلك الوجود الدبلوماسي المكثف لهاتين الدولتين لدى دول مجلس التعاون، فإن رغبة إريتريا في الدعم الخليجي بكل صوره المادية والمعنوية في إطار مشروعاتها التنموية، وسعيها لموازنة القوة المادية لمنافسيها في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بقوة إعلامية وقوة دبلوماسية، هما الدافعان الأساسيان إلى الوجود الدبلوماسي الإريتري على هذا النحو في دول مجلس التعاون.

4. إذا كانت كثافة التمثيل الدبلوماسي الإفريقي - ولاسيما من جانب دول شرق القارة وغربها، لدى المملكة العربية السعودية - تجد أساسها في المكانة الرمزية للملكة العربية السعودية، وما تحتويه من أماكن مقدسة لمسلمي العالم والدول الإفريقية، والعلاقات العقدية بين الجانبين، والمساعدات التي

تقدمها المملكة، لكثير من تلك البلدان سواء في صورة قروض ومعونات وهبات، أو مشروعات مشتركة واستثمارات، وإذا كان الوجود الدبلوماسي للدول الجزيرية بالمحيط الهندي ودول شرق إفريقيا لدى سلطنة عُمان يجد تفسيره في الروابط التاريخية بين سلطنة عُمان وتلك البلدان، فإن مما يجذب الانتباه، ذلك الحضور والتمثيل الدبلوماسي الإفريقي لدى دولة قطر؛ حيث يبلغ عدد البعثات الدبلوماسية الإفريقية غير العربية لديها، نحو 19 دولة إفريقية، ثلثاها (13 دولة)، من دول غرب إفريقيا، والثلث الآخر مناصفة بين دول شرق القارة (3 دول) وجنوب القارة (3 دول)، علاوة - بطبيعة الحال - على وجود تمثيل دبلوماسي للدول العربية الإفريقية العشر. ويمكن فهم ذلك الوجود الدبلوماسي الإفريقي لدى قطر، في ضوء جهود صناديق المعونات الخيرية القطَرية الرسمية والخاصة، وكذا المشروعات القطرية الاستثمارية في هذه البلدان.

5. غياب التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين أي من دول مجلس التعاون ودولة نفطية واعدة؛ مثل: أنجولا، وكذا ضعف التمثيل الدبلوماسي بين دولة إقليمية قائدة؛ مثل: نيجيريا ودول مجلس التعاون؛ حيث يُقصَر التمثيل الدبلوماسي على سفارتين لنيجيريا في كل من السعودية والكويت، على حين لا يوجد إلا سفارة واحدة لدول مجلس التعاون في نيجيريا وهي السفارة السعودية؛ وهو أمر يرجع في جانب منه إلى قصر المصالح المشتركة على التنسيق إزاء ما يتصل بإنتاج النفط وأسعاره، من دون أن يتعدى ذلك إلى مشروعات تعاون في مجالات اقتصادية أخرى، وفي جانب آخر إلى الواقع

الاجتماعي والوضع الأمني في دولة نيجيريا. والأقرب إلى الصحة هو الافتقار إلى التنسيق المشترك، إزاء ما يتصل بمشروعات للتعاون بين الجانبين؛ ذلك أن دولة؛ مثل: جمهورية جنوب إفريقيا تعاني - على الصعيد الأمني - مشكلاتٍ لا تقل خطورة عن الوضع في نيجيريا، إلا أن نجاحها في بلورة مجالات للتعاون المشترك بينها وبين دول مجلس التعاون، دفع الجانبين نحو مزيد من التمثيل الدبلوماسي؛ لرعاية تلك المصالح وتعزيزها.

التفاعلات الاقتصادية

يعرض هذا الجزء العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون ودول إفريقيا، والتعاون التنموي بين الصناديق الخليجية للتنمية ودول القارة.

أولاً: العلاقات التجارية لكل من دول مجلس التعاون والدول الإفريقية

يشير بعض الدراسات إلى أن قيمة صادرات دول مجلس التعاون إلى الاتحاد الإفريقي، ودول إفريقيا جنوب الصحراء قد تضاعفت حوالي ست مرات، خلال الفترة 1996 - 2006،[1] وتضاعفت التجارة البينية نحو ثلاث مرات، خلال الفترة 2000 - 2007؛ إذ بلغ إجمالي حجم التجارة بين الجانبين عام 2000، نحو 6.4 مليارات دولار، ثم تضاعف ليبلغ 11 مليار دولار عام 2005، ووصل 21.2 مليار دولار عام 2007،[2] بينما تضاعفت صادرات دول مجلس التعاون إلى أنحاء العالم الأخرى، حوالي 3.5 مرات ونصف، في الفترة نفسها. أما واردات دول مجلس التعاون من الدول الإفريقية والعالم معاً، فقد تضاعفت ثلاث مرات، خلال الفترة نفسها.

غير أن تلك النسب المطلقة تخفي حقيقة ضعف التبادل التجاري، بين دول مجلس التعاون والدول الإفريقية؛[3] حيث يبين من الملحق رقم (3)، أن كلا الطرفين يرتبط في تجارته بالدول الغربية، وخاصة دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، على حين لا تمثل التجارة بين الجانبين- إجمالاً - أي قدر يعتد به، مع استثناءات معدودة، تتعلق بالتبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أولاً، وبين دول؛ مثل: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وتنزانيا، وجزر القمر، وجيبوتي، وكينيا، والصومال، والسودان، وسيشل، وزامبيا، وجمهورية جنوب إفريقيا، والمملكة المغربية ثانياً، على نحو يؤكد حقيقة الارتباط العضوي بين اقتصادات المنطقتين والاقتصاد الدولي.

فحجم التجارة السعودية ـ الإفريقية – على سبيل المثال – لا يتجاوز 1.7٪ من حجم التجارة الخارجية السعودية. وتستأثر دول الجنوب الإفريقي – وفي القلب منها جمهورية جنوب إفريقيا – بنحو 75٪ منها.

وتمثل صادرات المملكة العربية السعودية إلى الدول الإفريقية نحو 2٪ من إجمالي صادراتها، وهي مركزة في جمهورية جنوب إفريقيا (77٪)، وكينيا (10٪)، على حين لا يتجاوز الوزن النسبي للواردات السعودية من الدول الإفريقية نحو 0.76٪ من إجمالي واردات المملكة، علماً أن نسبة 87٪ من تلك الواردات، تأتي من جنوب إفريقيا (49٪)، وزامبيا (38٪).[4]

ويمكن إبداء بعض الملاحظات على الجدول في الملحق رقم (3)؛ تُمَثَّل بما يأتي:

1. إن الغالبية العظمى من البلدان التي تظهر السعودية ودولة الإمارات شريكين تجاريين رئيسيين لها، تقع في منطقة شرق إفريقيا؛ الأمر الذي يؤكد دور الموقع الجغرافي في التأثير في مسار العلاقات التجارية بين الدول الخليجية وإفريقيا.

2. يمثل النفط المكون الرئيسي في هيكل التجارة الخارجية للدول الخليجية وأغلب دول القارة،[5] وهو المشكل من الوقود المعدني، ومنتجات التقطير، والمركبات والأجهزة، والمنتجات البلاستيكية؛[6] حيث بلغت قيمة صادرات دول مجلس التعاون من النفط إلى دول إفريقيا نحو 10مليارات دولار عام 2006، من إجمالي 18.8 مليار دولار؛ هي إجمالي حجم التجارة بين الجانبين في العام ذاته،[7] وبرغم أن الصادرات الإماراتية تتسم بقدر أكبر من التنوع، في ظل قدرتها على استقطاب الكثير من فروع التوكيلات الصناعية والتجارية الدولية، والاستفادة من القرب الجغرافي إلى دول المنطقة، فإن صادراتها من النفط تحظى بنصيب الأسد في التجارة بينها وبين الدول الإفريقية.

3. تمثل المواد الأولية من الأحجار الكريمة، والمعادن – وخاصة الحديد والنحاس – والمواد الغذائية من الخضر والفاكهة والبن والشاي والتوابل، والحيوانات الحية – في المقابل – المكون الرئيسي في هيكل واردات دول مجلس التعاون من الدول الإفريقية.[8]

4. باستثناء الصومال – وبدرجة ما، السودان – فإن الثقل الرئيسي لدول مجلس التعاون، وتحديداً السعودية ودولة الإمارات، يتبدى في جانب واردات الدول الإفريقية؛ وهو أمر يعزى إلى ثقل مكون النفط في واردات الدول الإفريقية أولاً، وملاءمة بعض الصناعات والمنتجات الخليجية أسواق هذه البلدان ثانياً،

وخاصة مع القرب الجغرافي والتسهيلات التي تقدمها دول المجلس لكثير من بلدان القارة، إزاء ما يتصل بطرائق السداد.

5. إن اعتماد كثير من البلدان الإفريقية على كل من السعودية ودولة الإمارات في الوفاء باحتياجاته من الطاقة وبعض السلع الأساسية، يمنح الدولتين قدرة على التأثير في تلك البلدان، مع أخذ واقع ضعف كثير من هذه البلدان في الحسبان، وعدم القدرة على التأثير العكسي، في ظل إخفاق بعض هذه البلدان في الوفاء بمستحقات تلك الواردات، وتحولها في بعض الأحيان إلى هبات.

ثانياً: التعاون التنموي بين الصناديق الخليجية للتنمية ودول إفريقيا

سلفت الإشارة، إلى التعدد والتنوع في إسهامات الدول الخليجية في الصناديق التنموية الجماعية والفردية، وعلى الرغم من ذلك فإن الملاحظ هو ضآلة نصيب قارة إفريقيا النسبي، في مشروعات تلك الصناديق على اختلاف أشكالها وأنواعها.

فما يتصل بالصناديق السيادية للاستثمار، لا نكاد نلمح وجوداً له في دول القارة الإفريقية؛ حيث اتجهت النسبة الغالبة من استثمارات تلك الصناديق للأسواق المالية والبورصات الغربية؛ (أوربا والولايات المتحدة الأمريكية)؛ بدعوى استقرارها وأمانها وارتفاع عائداتها، ووجهت النسبة المتبقية لبعض أسواق دول جنوب شرق آسيا الواعدة؛ كسنغافورة وهونج كونج وتايوان؛ فعلى سبيل المثال لم يزد حجم المشروعات الاستثمارية المشتركة للمملكة العربية السعودية في الساحة الإفريقية حتى عام 2007، على 31 مشروعاً، بقيمة إجمالية تناهز 2.147 ملياري دولار.[9]

وعلى صعيد الصناديق التنموية الجماعية نجد أنه في عام 2007، بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 3.5 مليارات ونصف المليار من الدولارات، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 7.5٪ عما كان عليه عام 2006. وبلغت المساعدات الإجمالية التي قدمتها السعودية عام 2007، زهاء 2.2 ملياري دولار، تمثل 62.2٪ من إجمالي المساعدات، بينما بلغت المساعدات التي قدمتها دولة الإمارات حوالي 464 مليون دولار بنسبة 13.2٪، والكويت نحو 434 مليون دولار بنسبة 12.4٪، وقطر حوالي 426 مليون دولار بنسبة 12.1٪، وعُمان نحو 3 ملايين دولار تمثل 0.1٪ من إجمالي المساعدات.[10] وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة التي قدمتها الدول العربية خلال الفترة 1970 – 2007، حوالي 132 مليار دولار، قدمت منها دول الخليج العربية نحو 125 مليار دولار؛ أي ما يعادل 94.7٪، وقد أسهمت فيها: السعودية بحوالي 66.1٪، والكويت بنحو 15.4٪، ودولة الإمارات بحوالي 9.8٪، وقطر بنحو 2.9٪، وعُمان بحوالي 0.5٪، بينما أسهمت الدول العربية الأخرى بنسبة 5.3٪.[11]

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لتلك المساعدات، يلاحظ أن نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2007، بلغت نحو 59.8٪، مقابل 65.2٪ عام 2006، ومجموعة الدول الإفريقية 20.2٪ مقابل 16.4٪ عام 2006، ومجموعة الدول الآسيوية 17.2٪ مقابل 16.6٪ عام 2006، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية 1.4٪ مقابل 1.3٪ عام 2006، ومجموعة الدول الأخرى 1.4٪ مقابل 0.5٪ عام 2006.[12]

وقد بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية – وهو جزء من إجمالي العون الإنمائي العربي السالف الذكر – حوالي

84.5 مليـار دولار في نهايـة عـام 2007، مقابـل 79.9 مليـار دولار في نهايـة عـام 2006؛ إذ بلـغ نـصيب مجموعـة الـدول العربيـة منـه 51.9 مليـار دولار، بنـسبة 61.4٪، ومجموعـة الـدول الآسـيوية نحـو 18.2 مليـار دولار بنـسبة 21.5٪، ومجموعة الدول الإفريقية حوالي 12.6 مليار دولار بنسبة 14.9٪، ومجموعـة دول أمريكا اللاتينية زهاء 1.2 مليـار دولار بنـسبة 1.5٪، ومجموعـة الـدول الأخـرى حوالي 0.6؛ أي زهاء نصف مليار دولار بنسبة 0.7٪.[13]

وعلى الرغم من الزيادة النسبية التي طرأت على نـصيب الـدول الإفريقيـة مـن المساعدات العربية المختلفة خلال عـام 2007، فإننـا نجـد عـلى الـصعيد التراكمـي للمساعدات، وعلى نحو ما يـشير إليـه الجـدول (3-1)، أنـه يمكننـا أن نقـول: إنـه باستثناء جهود المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، فقد جاءت إفريقيا في المرتبة الثالثـة في جدول إجمالي المساعدات، بعد كل مـن الـدول العربيـة والـدول الآسـيوية. عـلى الصعيدين: الكلي (إجمـالي المـساعدات العربيـة)، والجزئـي (مـساعدات الـصناديق الخليجية الوطنية للتنمية؛ كالصندوق السعودي، والصندوق الكويتي).

الجدول (3-1)

المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية* بحسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 2007 (بالمليون دولار)

	البنك الإسلامي	صندوق أبوظبي	صندوق أوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	المجموع	حصص مجموعات الدول ٪
المجموع التراكمي الكلي	24,432.2	3,421.6	6,674.9	8,410.2	19,446	14,825.9	4,539.6	2,786.5	84,536.9	100
حصص المؤسسات ٪	28.9	4	7.9	10	23	17.5	5.4	3.3	100	
مجموعة الدول العربية	11,879.6	2,700.4	1,276.3	4,050.7	19,446	8,024.6	4,539.6	9.6	51,926.8	61.4
مجموعة الدول الإفريقية	2,820.5	147	2,600.1	1,657	0.0	2,639.6	0.0	2,776.9	12,641.1	14.9
مجموعة الدول الآسيوية	9,606.8	567	1,868	2,548.7	0.0	3,573	0.0	0.0	18,163.5	21.5
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	38	0.0	818.8	59.9	0.0	318.4	0.0	0.0	1,235.1	1.5
مجموعة الدول الأخرى	87.3	7.2	111.7	93.9	0.0	270.3	0.0	0.0	570.4	0.7

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و1978. وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إداراتها.

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، الفصل الحادي عشر، ص 399، على الرابط الآتي:

<www.amf.org.ae/amf/website/Weblisher/Storage/Uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/JOINT%20REPORT%202008/CHPTR-11.pdf>

وبنظرة أكثر قرباً إلى توزيع قروض الصندوق السعودي للتنمية، نجد - على نحو ما يبين من الجدول (3-2) - أن عدد الدول المستفيدة من قروض الصندوق، وكذلك عدد المشروعات المنفذة في دول إفريقيا، أكبر من الناحية المطلقة من نظيراتها في قارة آسيا، إلا أن تلك الحقيقة يقلل منها واقع أن القيمة النقدية للمشروعات المنفذة في قارة آسيا أكبر من تلك المنفذة على الصعيد الإفريقي، ولا يختلف الأمر كثيراً على صعيد التوزيع الجغرافي للمنح والمساعدات الفنية التي قدمها الصندوق الكويتي؛ حيث يوضح الجدول (3-3) التراجع النسبي في مكانة إفريقيا ونصيبها من مساعدات الصندوق، مقارنة إلى غيرها من الأقاليم والقارات الأخرى؛ فعلى الرغم من ارتفاع العدد المطلق للمشروعات المخصصة لدول غرب إفريقيا وشرق إفريقيا: (53 من إجمالي 178 بنسبة 29.7٪)، فإن القيمة الإجمالية لهذه المشروعات لا تتجاوز (8,987,169 ديناراً كويتياً من إجمالي 80,255,059 ديناراً كويتياً، بنسبة 11.19٪).

الجدول (3-2)

التوزيع الجغرافي للقروض التراكمية للصندوق السعودي للتنمية
في الفترة من عام 1975 حتى كانون الأول/ ديسمبر عام 2007

المنطقة	عدد الدول	المشروعات		البرامج		إجمالي المشروعات والبرامج		
		العدد	المبلغ بملايين الريالات	العدد	المبلغ بملايين الريالات	العدد	المبلغ بملايين الريالات	٪ من الإجمالي
إفريقيا	41	221	13,139.41	23	383.09	244	13,522.50	48.77
آسيا	25	165	13,553.28	2	242.02	167	13,795.30	49.75
أخرى	5	5	298.06	1	112.50	6	410.56	1.48
الإجمالي	71	391	26,990.75	26	737.61	417	27,728.36	100.00

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق السعودي للتنمية. (بتصرف) <www.sfd.gov.sa/sec_dist.htm>

الجدول (3-3)

التوزيع الجغرافي للمنح والمساعدات الفنية

التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية حتى شباط/ فبراير عام 2009

الإقليم	عدد المنح	القيمة بالدينار الكويتي
دول وسط آسيا وأوربا	18	4,578,027
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6	759,541
دول شرق آسيا وجنوبها والمحيط الهادي	21	12,573,187
الدول العربية	80	53,357,136
دول غرب إفريقيا	33	5,072,814
دول وسط إفريقيا وجنوبها وشرقها	20	3,914,355
المجموع للدول	178	80,255,059

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

<www.kuwait-fund.org/index.php?option=com_kfaedloanstable&Itemid=115>

ويكشف الجدول (3-4)، استحواذ الدول الإفريقية العربية على ما نسبته 59.9٪، من إجمالي القروض التراكمية المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية. ويليها في المرتبة دول غرب إفريقيا بنسبة 26.9٪، ثم تأتي دول شرق القارة وجنوبها في المرتبة الثالثة بنسبة 13.1٪، مع أفضلية لدول شرق إفريقيا على هذا الصعيد، مقارنة إلى دول وسط القارة وجنوبها.

ويشير الجدول (3-5) إلى أن نصيب أقاليم إفريقيا غير العربية من المنح الحكومية الكويتية المقدمة عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية كان عشر منح، استفادت منها عشر دول، بإجمالي قدره 14,567,317.198 ديناراً كويتياً، وبنسبة 6.75٪، من إجمالي المنح، احتلت بها المرتبة الثانية بعد الدول العربية التي حازت نحو 88٪ من إجمالي المنح، ومتقدمة في ذلك على دول آسيا.

الجدول (3-4)

التوزيع الإقليمي للقروض التراكمية للصندوق السعودي للتنمية في إفريقيا الفترة من عام 1975 حتى كانون الأول/ ديسمبر عام 2007 (بملايين الريالات)

دول غرب إفريقيا		دول شرق إفريقيا وجنوبها		الدول العربية	
بوركينا فاسو	289.87	إريتريا	95	تونس	1,226.55
تشاد	57	إثيوبيا	230.25	الجزائر	1,426.93
توجو	69.24	إفريقيا الوسطى	45	جزر القمر	44
الجابون	140.03	أوغندا	49.36	جيبوتي	232.73
جامبيا	122.17	بوتسوانا	59.39	السودان	1,368.15
كيب فيرد	8.66	بوروندي	113.79	الصومال	352.59
كوت ديفوار	37.5	تنزانيا	87.40	مصر	1,362.53
السنغال	927.42	رواندا	231.24	المغرب	1,333
سيراليون	35.33	زامبيا	65	موريتانيا	753
غانا	301.65	زيمبابوي	23.66		
غينيا	583.25	الكونغو الديمقراطية	70.04		
غينيا بيساو	81.70	الكونغو الشعبية	164.89		
الكاميرون	178.68	كينيا	374.45		
ليبيريا	70.6	ليسوتو	50.66		
مالي	563.09	مدغشقر	86.40		
النيجر	179.65	موريشيوس	30.30		
الإجمالي	**3,676.55**	**الإجمالي**	**1,776.83**	**الإجمالي**	**8,099.48**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، اعتماداً على بيانات الصندوق السعودي للتنمية لعام 2008، على الرابط الآتي:
<www.sfd.gov.sa/sec_dist.htm>

الجدول (3-5)

التوزيع الجغرافي لإجمالي المنح التي قدمها الصندوق الكويتي حتى شباط/ فبراير عام 2009

القطاع	عدد الدول	عدد المنح	قيمة المنح بالدينار الكويتي	النسبة	قيمة المنح بالدولار
دول وسط آسيا وأوربا	1	1	3,060,300.000	٪1.42	10,000,000.00
دول شرق آسيا وجنوبها والمحيط الهادي	1	1	3,488,160.000	٪1.62	12,000,000.00
الدول العربية	10	20	190,632,565.009	٪88.31	650,273,786.97
دول غرب إفريقيا	8	8	14,081,496.103	٪6.52	47,860,851.71
دول وسط إفريقيا وجنوبها وشرقها	2	2	485,821.095	٪0.23	1,647,511.14
المؤسسات	1	2	4,116,531.625	٪1.91	15,193,642.92
الإجمالي	23	34	215,864,873.832	٪100.01	736,975,792.74

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، على الرابط الآتي:

<www.kuwait-fund.org/index.php?option=com_kfaedprojects&Itemid=103>

ولا تختلف الحال كثيراً على صعيد القروض والمنح للمشروعات، وهي التي استفاد منها أكثر من أربعين دولة إفريقية غير عربية، في أقاليم القارة شرقاً وغرباً، وجنوباً ووسطاً، وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الممولة في هذه الأقاليم نحو 228 مشروعاً؛ منها 129 مشروعاً بدول غرب القارة والأخرى بشرق القارة ووسطها وجنوبها، مع أفضلية نسبية واضحة لدول شرق القارة، مقارنة إلى دول وسط القارة وجنوبها، ويمثل العدد المطلق لهذه المشروعات نسبة ٪30.5، من إجمالي

المشروعات التي موَّلها الصندوق الكويتي للتنمية، وعددها 747 مشروعاً حتى 8 شباط/ فبراير عام 2009.[14] إلا أن القيمة الإجمالية لهذه المشروعات - وهي التي تبلغ 714.712 مليون دينار كويتي - لا تتجاوز نسبتها 17.3٪، من القيمة الإجمالية للمشروعات التي قام بتمويلها الصندوق، وهي التي تزيد على أربعة مليارات دينار كويتي.[15]

ويبدو الأمر أكثر وضوحاً، إزاء ما يتصل بجهود صندوق أبوظبي الوطني للتنمية والقروض المقدمة من حكومة أبوظبي على الساحة الإفريقية؛ فمن بين نحو 266 مشروعاً، قام بتمويلها الصندوق والحكومة منذ عام 1976 حتى عام 2008، لم يتعدَّ نصيب الدول الإفريقية غير العربية أكثر من 41 مشروعاً، بما في ذلك مشروع نهر السنغال في موريتانيا، ومشروع آخر أُلغي في الكاميرون، على نحو ما يشير إليه الملحق رقم (4) الخاص بجهود صندوق أبوظبي الوطني للتنمية وقروض حكومة أبوظبي على الساحة الإفريقية.

ويبرز هذا الملحق سمة أخرى من سمات المشروعات التنموية الخليجية على الساحة الإفريقية، وهي تأخر تنفيذ بعض تلك المشروعات، فتراتٍ تصل في بعض الأحيان أكثر من ربع قرن؛ كمشروع طريق "باكواش ـ أراوا" في أوغندا منذ عام 1977، ومشروع تجديد مصانع النسيج في أوغندا أيضاً، منذ عام 1978، ومشروع سكر موسو في بوروندي منذ عام 1982، وكذا مشروع مركز الشيخ زايد لرعاية الأطفال في كينيا منذ عام 1987، وجميعها مشروعات كانت حتى عام 2008، قيد التنفيذ. وهو أمر تتداخل في تفسيره مجريات الأحداث على الساحتين الخليجية والإفريقية، وكذا بعض العقبات البيروقراطية لدى الجانبين.

وتجدر الإشارة، إلى ملاحظة أخرى - على صعيد توزيعات القـروض والمـنح والمشروعات الخليجية على الدول الإفريقية غير العربية - مؤداها أن ثمة تفاوتـاً في تلك التوزيعات؛ حيث يكشف التأمل في بيانات كـل مـن الـصندوق الـسعودي، والصندوق الكويتي للتنمية، تحيـزاً لـدول غـرب إفريقيـا عـلى حـساب الأقـاليم الأخرى، يليها إقليم شرق إفريقيا، فالوسط، فالجنوب؛ وهو مـا يمثـل امتـداداً لمـا رصدته دراسة أخرى منذ 17 عاماً.[16] كما أن دولاً؛ مثل: السنغال في غرب إفريقيا، وإريتريا، وكينيا في شرقها، تحتل مراكز متقدمة في حجم المـساعدات التـي تحـصل عليها من الصناديق الخليجية للتنمية، وهو أمـر يجـد تفـسيره في الـروابط العقديـة للدول الخليجية بدول غرب إفريقيا، والعوامل الأمنية المرتبطة بدول شرق إفريقيا، على حين يجد ارتفاع نصيب دول؛ مثل: روانـدا وبورونـدي والكونغـو تفـسيره في الإسهامات الدولية لإغاثة تلك البلدان وإعادة إعمارها، بعد كـل مـا شـهدته مـن حروب أهلية طاحنة.

كما يلاحظ - فيما يشبه توزيع أدوار ضمنياً بين الـصناديق الثلاثـة للتنميـة - اهتمام صندوق أبوظبي للتنمية بدول شرق إفريقيا بصفة عامة، والدول الجزيرية؛ كموريشيوس ومدغشقر وجزر سيشل، وهي التي كان لها مجتمعة أكثر من نـصف عدد المشروعات التي مولها الصندوق وحكومة أبوظبي؛ وهو أمر يمكن تفـسيره في ظل العلاقات التاريخية لدولة الإمارات بتلـك الأقـاليم، والجاليـات المهـاجرة منها إلى دولة الإمـارات. وإن كان يـصعب الجـزم بثقـل المـشروعـات المنفـذة في شرق إفريقيا، مقارنة إلى غربها، في ظل الافتقار إلى حجـم تمويـل كـل واحـد مـن تلك المشروعات.

رابعاً: التوزيع القطاعي للمساعدات الخليجية للدول الإفريقية

سنقصر الحديث هنا على عرض التوزيع القطاعي للمساعدات والمشروعات التي يقوم بها أبرز الصناديق التنموية الخليجية في دول إفريقيا غير العربية؛ كما يتضح من الجدول (3-6)؛ بوصف هذه الصناديق من الأدوات الأساسية لإدارة علاقات التعاون بين دول مجلس التعاون والدول الإفريقية، وبيان مدى تجاوب ذلك التوزيع ومتطلبات التنمية في القارة.

الجدول (3-6)

التوزيع القطاعي لمشروعات أبرز الصناديق الخليجية في دول إفريقيا غير العربية

القطاع	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية *	الصندوق السعودي للتنمية **	صندوق أبوظبي للتنمية **	الإجمالي	٪
الاتصالات	7	3	-	10	1.9
النقل	123	79	11	213	40.2
الزراعة	41	56	7	104	19.6
الصناعة	8	13	6	27	5.1
الطاقة	30	14	6	50	9.4
البنية الاجتماعية مياه صرف صحي، تعليم، صحة، إسكان	36	64	7	107	20.2
أخرى	1	15	3	19	3.6
الإجمالي	246	244	40	530	100

* منذ إنشائه حتى عام 2009.

** منذ إنشائهما حتى عام 2008.

الجدول من إعداد الباحث، استناداً إلى البيانات الرسمية للصناديق الثلاثة.

<www.adfd.ae/ar/home/projects/projsearch/default.aspx>
<www.kuwait-fund.org/index.php?option=com_kfaedprojects&Itemid=103>
<www.sfd.gov.sa/sec_dist.htm>

يكشف الجدول (3-6) مجموعة من الحقائق إزاء ما يتصل بالمساعدات والقروض والمنح الخليجية المقدمة إلى الدول الإفريقية غير العربية، يمكن إجمالها بما يأتي:

1. ضعف نصيب قطاع الاتصالات في المشروعات التي مولتها صناديق التنمية الخليجية الثلاثة؛ حيث لم تزد على نسبة 1.9٪ تقريباً، من إجمالي عدد المشروعات، على الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بقطاع الاتصالات على الساحة الإفريقية؛ بوصفه أحد أهم القطاعات الاستثمارية الواعدة. وربما يكون التنافس الدولي بين الشركات الأوربية والعربية والخليجية والإفريقية (جنوب إفريقيا)، العاملة في مجال الاستثمار بصفة عامة، وفي مجال الاتصالات بصفة خاصة على الساحة الإفريقية؛[17] هو المفسر الأساسي لإحجام الصناديق الخليجية عن تمويل تلك المشروعات.

2. استئثار قطاع النقل بـ 40.2٪، من إجمالي المشروعات التي نفذتها الصناديق الخليجية الثلاثة؛ وهو أمر يشير - في جانب منه - إلى حيوية ذلك القطاع وأهميته، في تحقيق الربط بين أجزاء القارة، وداخل الدول الإفريقية؛ حيث تمثل مشكلة النقل الداخلي والنقل الخارجي للدول الإفريقية قضيتين من أعقد القضايا؛ لارتباطهما بعوامل الاستقرار السياسي، وبسط هيمنة الدولة وسيادتها الإقليمية، وكذلك التنمية الاقتصادية. ولكن الأمر في حاجة إلى مزيد من البحث والتدقيق، إزاء ما يتصل بطبيعة الطرق والمشروعات التي تم تنفيذها؛ للتأكد من تحقيقها الأهداف السياسية والاقتصادية السالفة البيان، وألا تكون استمراراً للسياسات الاستعمارية السابقة؛ الهادفة إلى تثبيت

تخصص الدول الإفريقية في إنتاج المواد الأولية، وربط مناطق إنتاجها بموانئ التصدير؛[18] ويزيد أهمية ذلك التحقق أن الكثير من تلك المشروعات نجده في: صيانة الطرق والسكك الحديدية والمطارات القائمة من قبل، وتطويرها، وقد اقترحت ذلك مؤسسات التمويل الدولية، وفي مقدمتها: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وقامت على تنفيذه شركات غربية بالأساس، وقُصر الدور الخليجي في كثير من الأحيان، على توفير التمويل لتلك المشروعات.

3. ضعف نصيب المشروعات الصناعية في المنح والمساعدات التي قدمتها الصناديق الثلاثة؛ حيث لم تزد في مجموعها على 5.1٪، من إجمالي المشروعات، علاوة على أنها لم تكن مشروعات كبيرة القيمة؛ ومن: ذلك إعادة إعمار مصنع سكر كنيارا بأوغندا (بقيمة 25 مليون ريال سعودي)، ومجمع السكر في إفريقيا الوسطى (بقيمة 20 مليون ريال سعودي)، أو مجمع الصناعات المتعددة في غينيا بيساو (بقيمة 15.9 مليون ريال سعودي)، ودعم الصناعات القائمة في مدغشقر (بقيمة 12 مليون ريال سعودي)، من الصندوق السعودي للتنمية.

4. ارتفاع عدد مشروعات البنية التحتية التي ترتبط بقضايا: المياه النقية، والصرف الصحي، والتعليم، والإسكان، والصحة العامة؛ حيث جاءت في المرتبة الثانية – من حيث العدد – بعد مشروعات النقل، ولكنها من الناحية التمويلية تأتي في المرتبة الثالثة بعد النقل والزراعة، وبصورة عامة، فإن تلك المشروعات تمثل استجابة أساسية لاحتياج جوهري إلى الدول الإفريقية في هذا المجال؛ حيث تشير تقارير التنمية البشرية، إلى ضعف مؤشرات التنمية البشرية في معظم الدول الإفريقية.

5. على الرغم من أن مشروعات الطاقة وتوليد الكهرباء تمثل حاجة أساسية بالنسبة إلى الدول الإفريقية، سواء فيما يتصل بطموحاتها التصنيعية أو احتياجاتها البشرية، فإن نصيب قطاع الطاقة في مشروعات الصناديق الثلاثة لم يزد على نسبة 9.4٪، من إجمالي عدد مشروعات الصناديق المنفذة على الساحة الإفريقية غير العربية.

6. يمثل القطاع الزراعي ثالث القطاعات، من حيث عدد المشروعات المنفذة فيه، عبر الصناديق الخليجية الثلاثة، وهي التي بلغت 104 مشروعات، بنسبة 19.6٪ من العدد الإجمالي. ويأتي ذلك القطاع في المرتبة الثانية مباشرة بعد قطاع النقل إزاء ما يتصل بنصيبه من حجم التمويل، على نحو ما يوضح الجدول (3-6)؛ وهو أمر يتسق والأهمية النسبية لذلك القطاع على الصعيد الإفريقي أولاً، والاحتياجات والمساعي الخليجية إلى تأمين الاحتياجات الغذائية الآنية والمستقبلية لدولها كذلك ثانياً.

معوقات العلاقات الخليجية ـ الإفريقية

إن واقع ضعف العلاقات بين الدول الإفريقية والخليجية - برغم ما لديها من ركائز للعلاقات ومؤسسات وأطر للتعاون، وخبرات من التفاعلات والعلاقات على الصعيدين الثنائي والجماعي - يثير التساؤل حول أسباب ذلك، وهو ما سنتناوله ضمن ثلاث مجموعات أساسية من المعوقات: أولى المجموعات عامة، والثانية تتعلق بالمعوقات على الساحة الإفريقية، وتشمل الثالثة المعوقات على الساحة الخليجية.

أولاً: المعوقات العامة للعلاقات الخليجية ـ الإفريقية

إن التعاون والحوار؛ بوصفهما من أدوات التعامل السياسي والتعامل الدبلوماسي لا بد أن يتوافر لهما مضمون متعدد الأبعاد: مضمون سياسي؛ بمعنى خلق التزام متبادل بالتأييد أو المساندة، سواء بطرائق مباشرة أو غير مباشرة، تجاه القضايا المهمة لكل طرف، ومضمون اقتصادي يرتبط بعمليات الأخذ والعطاء، بحيث يستطيع كل طرف أن يكمل الآخر ويستفيد منه، ومضمون ثقافي يتضمن التقاليد والمواريث الفكرية والعقدية والتصورات الذهنية التاريخية لكل طرف عن الطرف الآخر. وفي ضوء هذا، نستطيع الوقوف على مجموعة من المعوقات العامة للعلاقات الخليجية ـ الإفريقية المرتبطة بجوهر عملية التعاون بين الجانب العربي بصفة عامة، (ومن بينه دول مجلس التعاون الخليجي)، والجانب الإفريقي، يمكن إجمالها بما يأتي:[19]

1. الصورة المشوهة لدى الطرفين العربي والإفريقي عن بعضهما بعضاً؛ وهي ترجع إلى عوامل تاريخية،[20] وإلى غياب المعرفة المطلوبة عن ثقافتيهما؛ جرّاء عدم مواءمة المناهج التعليمية على الجانبين، وارتباطها بالمفاهيم التي يريد الغرب تثبيتها لدى شعوب الدول العربية والإفريقية ومواطنيها، وخاصة أن كثيراً من تلك البرامج والمقررات التعليمية، يتم إعداده خارج الدول العربية والإفريقية، أو عبر خبراء أجانب.[21]

2. إن التعاون الخليجي ـ الإفريقي – مثله في ذلك مثل التعاون العربي ـ الإفريقي بصفة عامة – لم يستند في أي مرحلة من مراحله إلى منظومة فكرية محددة

للتعاون، أو فكر نابع من فلسفات الجانبين وتطلعاتها نحو المستقبل؛ حيث تداخلت مفاهيم العروبة والإسلام و"الإفريقانية"؛ بل اصطرعت أحياناً على الساحتين؛ فأسفر هذا عن اختلاف في ترتيب الأولويات،[22] وتوجه الجانبان لإعطاء العلاقة المشتركة بينهما أهمية ثانوية، لمصلحة علاقات كل طرف من الطرفين بأطراف دوليين وإقليميين آخرين؛ في مقدمتهم: الدول الغربية والدول الشرقية إبان الحرب الباردة، والمساعي الفردية والإقليمية؛ للمحافظة على الوجود في مواجهة تحولات ما بعد الحرب الباردة، وهي المساعي التي حرصت القوى الغربية ذاتها، على تثبيتها؛ محافظة على هيمنتها على مقدرات المنطقتين؛ ومن ثم لم يلقَ أمر التطوير والتنمية للتعاون المشترك بين الجانبين الاهتمامَ اللازم له، برغم كل الدعوات والقرارات التي أُصدِرت في هذا الشأن؛[23] حيث اتخذ التعاون بين الطرفين شكل ردود الأفعال للضغوطات والتحولات الدولية الواقعة على الجانبين،[24] ولعل الأكثر من ذلك، أنه حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، لم يكن ثمة قضايا خاصة تمثل تهديداً مباشراً وخاصاً بدول مجلس التعاون، يمكن اتخاذها مقياساً للارتباط والالتزام الإفريقيين بها؛ ولذا فإنه حتى ذلك الحين لا يمكن الحديث عن خصوصية خليجية في التعامل وإفريقيا.

3. عدم الاهتمام بالسعي لإيجاد علاقات اقتصادية، تستمد قواعدها وشروط نجاحها من الواقع الاقتصادي للطرفين، والعمل على تحق،يق التكامل في القطاعات التي تسمح بذلك، في ظل عقبة تشابه الاقتصادات الخليجية ـ الإفريقية، من حيث اعتمادها على المواد الأولية؛[25] حيث لم يحرص

الجانبان على وضع منهج متكامل لاستراتيجية اقتصادية، تحكم مسار تجربة التعاون، وتحدد الأهداف والأولويات للمراحل والخطط والبرامج؛ ولذلك اعتمد التعاون في شقه الاقتصادي، على التعاون في المجال المالي الذي اتخذ مساراً واحداً وصورة واحدة في أغلب الأحيان، هي صورة جانب مانح وجانب متلقٍ؛[26] الأمر الذي جعل المجال المالي يطغى على غيره من مجالات التعاون؛ بحيث أصبح التعاون الخليجي ـ الإفريقي في مجمله – على نحو ما سلف البيان – هو التمويلات المالية العربية للمشروعات الإفريقية. وبرغم أهمية هذا الجانب إلا إنه لم يكن كافياً وحده لإقامة تعاون دائم وتفاعل قادر على مجابهة المشكلات الإفريقية والطموحات الخليجية الخاصة بالتخلص من ربقة الاعتماد على مورد خام، يكون بمنزلة مصدر أساسي للدخل.[27]

4. إن التعاون الاقتصادي بين الطرفين ظل رهيناً بعلاقاتهما السياسية، واحتياج كل طرف إلى دعم ومساندة من الطرف الآخر لقضاياه وأهدافه. وقد عبر عن ذلك صراحة المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بقوله: «لا بد من الإشارة إلى أن الصندوق يعمل في إطار السياسة الخارجية لدولة الكويت، وهو يسعى من خلال تعاونه والدول العربية والدول النامية الأخرى لدعم جهودها الإنمائية، وهي جهود تعزز توثيق أواصر الصداقة بالدول المستفيدة؛ ومن ثم، فإن لها مردوداً سياسياً يُمثَّل بمساندة الدول المستفيدة – بوجه عام – لقضايا الكويت في المحافل الدولية، وقد اتضح ذلك في مساندة معظم دول العالم، دولةَ الكويت في أثناء غزو النظام العراقي الغاشم عام 1990».[28]

5. الطابع الفوقي، بل الأحادي الجانب في كثير من الأحيان، لمشروعات التعاون الخليجي ـ الإفريقي، وهي التي جاءت في معظم الأحوال – كما سلفت الإشارة إلى ذلك – في صورة مبادرة من قادة دول مجلس التعاون، أو استجابة لطلبات الدول الإفريقية، أو تنفيذاً لمقررات منظمات إقليمية أو هيئات دولية، على حين لم تحظَ العلاقات الثقافية والفنية المتبادلة التي هي شرط أساسي لمعرفة الآخر والتعامل وإياه باهتمام يذكر،[29] وترك ذلك الجانب لمؤسسات خاصة، أو قُصِر على المجال الديني الدعوي الذي كانت له آثار جانبية سلبية في العلاقات الخليجية ـ الإفريقية، في ضوء ما سيرد بيانه من حساسيات إفريقية في هذا الشأن، وعدم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وضعفها على الجانبين كذلك.[30]

6. إن دوافع الجانبين الخليجي والإفريقي من التعاون قد تباينت؛ فعلى حين كان الهدف الإفريقي بالأساس، هو الحصول على العون الخليجي بصوره المختلفة لمشروعات التنمية، أو لسد العجز في موازين المدفوعات لتلك البلدان، علاوة على الحصول على التأييد العربي بصفة عامة – على صعيد قضايا التحرير الوطني – والقضاء على سياسات الفصل العنصري بالقارة، ظل الهدف الرئيسي لدول الخليج طويلاً هدفاً سياسياً، هو الحصول على الدعم والتأييد السياسيين الإفريقيين للموقف العربي، سواء على صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو لمصلحة الموقف الخليجي في المحافل الدولية المختلفة بشأن القضايا التي تفجرت على الساحة الخليجية منذ التسعينيات من القرن العشرين؛ ولذا، فإنه مع غياب أحد طرفي المعادلة مُمثَّلاً بوجود ممول آخر غير الدول الخليجية، أو تواري القضايا السياسية المهمة للدول الخليجية على الصعيد الدولي، سرعان ما كانت تتوارى مساعي التعاون والتقارب بين الجانبين.

ثانياً: المعوقات المتعلقة بالجانب الإفريقي[31]

على الرغم من أن الساحة الإفريقية قد شهدت تنامي الاتجاهات التي كانت تنظر إلى التعاون بينها وبين العرب بصفة عامة، والدول الخليجية بصفة خاصة؛ بوصفه قضية مصيرية، إزاء ما يتصل بمساعي التنمية، ولكن وجدت تيارات أخرى فاعلة، كانت تقف موقفاً متحفظاً من التعاون والدول العربية بصفة عامة، ولاسيما الدول الخليجية؛ لأسباب كثيرة؛ أبرزها:

1. الرضوخ لعلاقات الولاء الروحي للأنظمة الاستعمارية التي كانت قائمة في كثير من الدول الإفريقية، ولاسيما من النخب والتيارات المنتفعة من تلك العلاقات، وهي التي اتسمت في معظمها بالطابع العلماني، ونظرت بريبة وتشكك إلى المساعدات الخليجية؛ خوفاً مما يمكن أن يترتب على التعاون الخليجي ـ الإفريقي من تزايد الوجود الحضاري العربي الإسلامي في الكثير من المجتمعات الإفريقية، وخاصة تلك التي توجد فيها أقليات عربية أو إسلامية؛ حيث اتهمت المساعدات الخليجية في بعض مراحلها بالانتقائية، وبدعم توجهات دينية بعينها على الساحة الإفريقية، وهي الاتهامات التي تصاعدت بعد نجاح الثورة الإيرانية، وتزايد شعبية التيار الإسلامي؛ حيث أثار هذا المد الإسلامي مخاوف المجموعات غير المسلمة، وخاصة المجموعات المسيحية في الدول الإفريقية؛ مثل: نيجيريا، والسنغال، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وكوت ديفوار. واتُّهمت الدول العربية بعامة، والدول الخليجية بخاصة، بالدعم والمساندة لحركات الإسلام السياسي، وتشجيعها على الوصول إلى السلطة وتطبيق الشريعة الإسلامية.[32] ولعل خبرة الدعم الخليجي بعامة والقَطَري بخاصة، للنضال الوطني لحركة

التحرير الإريترية في نضالها ضد الاستعمار الإثيوبي، تفسر - في جانب منها - الحساسية الشديدة التي واجه بها النظام الإثيوبي ما بثته قناة الجزيرة القطرية، عن معاناة الصوماليين المقيمين في إقليم أوجادين الخاضع للسيادة الإثيوبية، والذي يسعى بعض جماعاته للاستقلال عن إثيوبيا؛ حيث أقدمت إثيوبيا على قطع العلاقات الدبلوماسية بقطر، متهمة إياها في بيان رسمي لوزارة الخارجية الإثيوبية بالتدخل في الشؤون الداخلية لها، ودعم التوترات والإرهاب في منطقة القرن الإفريقي؛ لزعزعة الأمن والاستقرار في إثيوبيا، من خلال دعم القوى المناوئة للنظام الحاكم داخل إثيوبيا، علاوة على الروابط الوثيقة بين قطر وإريتريا، ولكن الأكثر من ذلك أن إثيوبيا دعت الاتحاد الإفريقي إلى النظر في تأثيرات ذلك في العلاقات العربية ـ الإفريقية.[33]

2. مثلت عوامل التدهور وعدم الاستقرار، واستشراء الفساد، وسوء الأوضاع الأمنية في الكثير من الدول الإفريقية - فترة طويلة - حاجزاً صلداً أمام اتجاه الاستثمارات بصفة عامة، والاستثمارات الخليجية بصفة خاصة، لدول القارة الإفريقية.[34]

3. وجود الروابط التجارية الإفريقية بالقوى الغربية المسيطرة قديماً، (فرنسا، وبريطانيا)، وحديثاً، (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي).

4. عدم اهتمام الدول الإفريقية بإغراء رأس المال العربي للاستثمار فيها، وإيجاد المناخ الملائم لهذا الاستثمار؛[35] فعلى الرغم من الشكوى المستمرة لدى هذه الدول من عدم اتجاه الأموال الخليجية للاستثمار في إفريقيا،، فإن واقع الحال يشير إلى ضعف البنى التحتية والهياكل التنظيمية والإدارية، وإلى ارتفاع الرسوم الجمركية

والضرائب على واردات الدول الإفريقية، وارتفاع معدلات الحماية التي تمارسها الدول الإفريقية في مواجهة الواردات، علاوة على تطبيق الكثير منها سياسةَ الحصص في تجارتها الخارجية.[36]

5. ضعف الخدمات المصرفية الإفريقية، وافتقارها إلى الكوادر اللازمة لحسن إدارتها وتشغيلها، وخاصة في مجال الاعتمادات البنكية وعمليات الائتمان اللازمة لتشجيع التجارة، علاوة على ضعف العملات الإفريقية، وعدم قابلية الكثير منها للصرف والتحويل خارج دولها.[37]

6. تفضيل الدول الإفريقية التعامل والبضاعة الحاضرة أو المواد المخزنة في المناطق الحرة، على عقد الصفقات مع بلدان خارجية.[38]

ثالثاً: المعوقات المتعلقة بالجانب الخليجي[39]

يمكن إجمال أهم المعوقات الخليجية للتعاون الخليجي ـ الإفريقي، بما يأتي:

1. افتقار معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تجارب ذات شأن مع إفريقيا، أو الدراية بأوضاعها ومتطلباتها، ولاسيما في ظل ما سلف بيانه من ضعف التبادل الدبلوماسي بين الدول الخليجية والدول الإفريقية؛ ومن ثم فقد خضعت سياساتها تجاه دول القارة لمؤثرات عامة، مرتبطة بتفاعلات النظام الدولي والنظام الإقليمي؛ الأمر الذي أسفر عن تضارب السياسات العربية على صعيد القارة، بل نقل الخلافات والانقسامات العربية إلى الساحة الإفريقية؛ وهو ما أضعف كثيراً قدرة الدول العربية على التأثير في الساحة الإفريقية.[40]

2. تركيز المؤسسات والحكومات الخليجية على التعاون الرسمي إزاء الحكومات الإفريقية، وضعف الدور الشعبي؛ الأمر الذي جعل علاقات الطرفين هشة، تعصف بها الأنواء مع أقل توتر يعتري هذه العلاقات.[41]

3. ضآلة الاهتمام الاقتصادي الخليجي بالتعاون والقارة الإفريقية، والعزوف الخليجي عن تنظيم المعارض الإفريقية أو المشاركة فيها، كما لم تهتم الدول الخليجية بالتغلب على عقبة الائتمان المصرفي، بإقامة فروع للبنوك الخليجية في بعض الدول الإفريقية ذات الاستقرار النسبي.[42]

4. الافتقار – برغم ضخامة العون العربي (الخليجي في جوهره) لإفريقيا – إلى الحضور على ساحة العمل الإنمائي الإفريقي، سواء جاء ذلك أحياناً بفعل سوء اختيار المشروعات التي يتم تمويلها،[43] أو أن العون في كثير من الأحيان تم تقديمه في إطار تمويلات دولية مشتركة، يسهم فيها أطراف إقليميون ودوليون آخرون بالقدر الأكبر؛ وهذا جعل العون المالي العربي (الخليجي) لإفريقيا، يذوب في ظلال التمويلات الغربية، من دون تصحيح لأسلوبها.[44] كما أن العون الخليجي أسهم في دعم دائرة عمل المنظمات المالية الدولية المتعددة الأطراف وتوسيعها في دول الجنوب عامة، تحت شعار التنمية الدولية، وهي المنظمات التي لم تتفق سياساتها في كثير من الأحيان، مع المصالح والأهداف لدى الدول الخليجية من تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية؛ الأمر الذي جعل تلك المساعدات – في الإطار الدولي – تسير في اتجاه معاكس لمساعي الطرفين لتحقيق الاعتماد على الذات؛[45] ذلك أنها استخدِمت في شراء معدات تكنولوجية وتجهيزات فنية ومعدات من الدول المتقدمة، عن طريق الشركات

المتعددة الجنسيات، بما ثبت - من دون إرادة من الدول العربية والإفريقية أو رغبة لديها - التبعيةَ للدول المتقدمة.[46]

5. على الرغم من أن العون الخليجي للدول الإفريقية لم يرتبط في مجمله بشروط اقتصادية قاسية، فإنه في كثير من الأحيان كان موجهاً لدعم دول وأنظمة وتوجهات سياسية محددة في القارة؛ حيث لاحظ بعض الناس اتجاه معظم المساعدات الخليجية للدول الإسلامية، أكثر من غيرها من الدول الإفريقية، ودعمها الأنظمة السياسية المحافظة والموالية للغرب - إبان الحرب الباردة - في مواجهة الدول الموالية للمعسكر الشرقي؛ الأمر الذي تصاعدت وإياه الاتهامات الإفريقية للدول العربية - ومن بينها الدول الخليجية - بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وتقديم المساعدات العسكرية إلى الحركات المتمردة التي تحارب الحكومات الشرعية، وخاصة الأنظمة اليسارية في كل من أنجولا، وموزامبيق.[47]

6. يضاف إلى ما سبق، اهتمام بعض دول الخليج - وتحديداً المملكة العربية السعودية - بمواجهة الدور الإيراني والتمدد الشيعي في دول إفريقيا بصفة عامة، وغرب إفريقيا بصفة خاصة؛[48] الأمر الذي جعل من التنافس السعودي ـ الإيراني - وكان ضمنه تنافس مذهبي شيعي ـ وهابي - يعد أحد مصادر التوتر والتوجس لدى الدول والمجتمعات الإفريقية، تجاه مساعي التعاون الخليجي ـ الإفريقي.

7. ازدياد الانتقادات الموجهة للسياسات الخليجية - على الصعيد الثقافي والصعيد التعليمي - تجاه البلدان الإفريقية؛ ولعل من أبرزها: تركيز المنح

على العلوم والدراسات النظرية والدينية، دونما اهتمام كبير بإعداد أطر علمية إفريقية، تواكب الاحتياجات الواقعية لهذه البلدان، وتسمح لأبنائها من المسلمين بتولي المناصب الفاعلة والمؤثرة في بلدانهم، وهي التي يشغلها خريجو المدارس الغربية وجامعاتها، والتي ترتكز بالأساس على العلوم التقنية الحديثة التي تحتاج إليها البلاد.[49]

وتجدر الإشارة، إلى أن تفاعل الدول الخليجية والإفريقية والمعوقات السالفة الذكر؛ وهذا لعب دوراً أساسياً في تحديد مواقف كل طرف تجاه قضايا الطرف الآخر، وهو ما سنتناوله في الفصل اللاحق.

الفصل الرابع

قضايا العلاقات الخليجية - الإفريقية ومواقف الطرفين منها

يهدف هذا الفصل إلى رصد تأثير أسس العلاقات الخليجية الإفريقية ومرتكزاتها أولاً، ومعوقاتها ثانياً، في موقف كل طرف من قضايا الطرف الآخر، من خلال تتبع الاتجاه العام لتوجهات كل طرف تجاه قضايا الطرف الآخر ومشكلاته، أو تجاه القضايا المشتركة؛ ذلك أنه لا يكفي وجود أطر ومؤسسات للتفاعل بين الجانبين، ولا يكفي - كذلك - رصد حجم المبادلات والعلاقات، للقول بحسن العلاقات، بل لا بد من رصد طبيعة تلك التفاعلات، ومعرفة مدى القدرة على ترجمة الإمكانات والأرصدة التي تتيحها أطر العلاقات وحجمها، إلى مواقف مشتركة إزاء ما يتصل بقضايا الطرفين، وتنسيق الجهود في القضايا التي تهم كل طرف، على الصُعُد المختلفة.

الموقف الإفريقي من القضايا العربية الخليجية

يمكن أن نقول: كانت القضية الحاكمة لعلاقات الدول العربية - ومن بينها الدول الخليجية - بالعالم الخارجي - ومن بينه القارة الإفريقية - حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، هي القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، على الرغم من بروز قضايا مهمة وشديدة الارتباط بأمن الخليج، وفي مقدمتها الحرب العراقية - الإيرانية، ومن قبلها قيام الجمهورية الإسلامية وإطاحة نظام الشاه في إيران، وتداعيات تلك الأحداث على منطقة الخليج.[1]

ومع الغزو العراقي للكويت عام 1990، وما أحدثه ذلك الغزو وما تلاهما من أحداث، وصلت ذروتها باحتلال العراق، وإطاحة نظامه السياسي، في ظل منظومة تحولات إقليمية ودولية، فاقّمت واقع التشرذم والتفتت في النظام الإقليمي العربي، بدا أن قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم تعد هي المحور المركزي – أو الوحيد على الأقل – في رسم السياسات والمواقف الخليجية، في مواجهة العالم الخارجي؛ حيث تصاعدت أهمية قضايا أخرى؛ مثل: الموقف من الغزو العراقي للكويت، والعلاقة بإيران، والموقف الإفريقي من قضايا؛ مثل: اتفاقيات التجارة الدولية، وقضايا التسلح النووي في الشرق الأوسط.

أولاً: قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي

يمكن أن نقول: إن الموقف الإفريقي من قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد ارتبط قوة وضعفاً بمتغيرات أخرى عدة؛ يأتي في مقدمتها مدى قوة الموقف العربي واتساقه على الصعيدين الإقليمي والدولي، بشأن القضايا التي هي موضع نظر، وموقف الدول العربية من القضايا الإفريقية؛ وفي مقدمتها: الموقف من الأنظمة الاستعمارية والعنصرية، ولاسيما في الجنوب الإفريقي، وكذا نصيب القارة الإفريقية من المساعدات والمعونات العربية.

ففي عام 1975، وفي أعقاب ارتفاع أسعار النفط، وما صاحب ذلك من تزايد النفوذ العربي – وفي القلب منه التأثير الخليجي بقوة النفط[2] – أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية القرار رقم (77 (د 12))، الذي اتخذه مجلس رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة، في دورته العادية الثانية عشرة، المعقودة في كمبالا (بأوغندا)، في الفترة من 28 تموز/ يوليو إلى 1 آب/ أغسطس عام 1975، وجاء فيه أن

نماذج «النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وجنوب إفريقيا ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كياناً كلياً، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطاً عضوياً، في سياستها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته».[3]

كما استطاعت الدول العربية، مدعومة بتأييد إسلامي ودعم إفريقي، استصدار قرار تاريخي من الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1975، يقضي مساواةَ الصهيونية بالعنصرية، وهو القرار الذي لم تعارضه من الدول الإفريقية إلا خمس دول،[4] وامتنعت عن التصويت عليه اثنتا عشرة دولة إفريقية،[5] كما تزايدت وتيرة قطع الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل.[6]

هذا الموقف سرعان ما تم تغييره؛ بفعل الانقسام العربي بشأن التعامل والقضية الفلسطينية، منذ أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، واختلال التوازن على الصعيد الدولي لغير مصلحة الدول العربية؛ حيث شهدت تلك الحقبة تصاعد وتيرة إعادة الدول الإفريقية علاقاتها بإسرائيل.[7]

وفي عام 1982، وفي أثناء بحث قضية ضم إسرائيل الجولانَ في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان هناك "إجماع" إفريقي على عدم المشاركة في الاجتماع؛ احتجاجاً على الموقف العربي من التعاون والدول الإفريقية، وكان من بين التعبيرات الدالة في هذا الشأن، ما ذهب إليه بعض ممثلي الدول الإفريقية من أنه:

> حتى القروض تأتينا من خلال البنوك الأوربية، وبذلك نضطر إلى دفع الفوائد الباهظة، فأين التعاون المباشر؟ أين التعاون الثنائي؟ أين الأخوة التي يتحدث عنها العرب؟ أين التضامن الذي تحدث عنه العرب سنة 1973، بعد أن قطعنا العلاقات

بإسرائيل؟ إن معظم الدول الإفريقية كان يتمتع بعلاقات مفيدة بإسرائيل قبل المقاطعة؛ حيث كانت إسرائيل تمدنا بالمعونات الاقتصادية والتكنولوجية؛ فأين هي المعونة العربية؟[8]

وتمثل اتجاهات التصويت العربي والتصويت الإفريقي على قرار الجمعية العامة بإلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية، الذي أُصدِر في كانون الأول/ ديسمبر عام 1991، هذا التشرذم وذاك الانقسام، على نحو ما يوضحه الجدول (4-1)، الذي يشير إلى أن من بين دول إفريقيا غير العربية، لم تعارض إلا دولة واحدة (وهي جمهورية مالي)، قرارَ إلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية، بينما تغيبت دول عربية رئيسية عن جلسة التصويت على هذا القرار.

ولقد استمر التأييد الإفريقي بصفة عامة، لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم؛ وانحاز التصويت الإفريقي لمصلحة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تواترت مؤكدة عدم الاعتراف بضم إسرائيل للقدس، وما تقوم به من توسعات وتغييرات عدتها القرارات المختلفة باطلة وغير قانونية، مشيرة إلى أن أي تسوية بشأن القدس لا بد أن تأخذ في الحسبان موقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ومصلحتهما، وأن تكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية المختلفة بالمدينة. وكذلك هي الحال بشأن قضية هضبة الجولان السورية المحتلة؛ حيث تشير اتجاهات التصويت الإفريقي في هذا الشأن، خلال الدورتين الأخيرتين للجمعية العامة للأمم المتحدة (الثانية والستين لسنة 2007، والثالثة والستين لسنة 2008)، إلى التأييد الإفريقي الواضح لحق سورية في استرداد أراضيها المحتلة منذ عام 1967؛ طبقاً لقرارات مجلس الأمن التي أُصدِرت في هذا الشأن.[9]

الجدول (4-1)

اتجاهات تصويت الدول الإفريقية والعربية على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (46/ 86) بإلغاء قرار "اعتبار" الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية عام 1991

م	الدول المؤيدة للقرار	الدول المعارضة للقرار	الدول الممتنعة عن التصويت	دول متغيبة
1	بنين	دولة الإمارات العربية المتحدة	إثيوبيا	تشاد
2	بوتسوانا	الجزائر	أنجولا	جيبوتي
3	بوروندي	الجماهيرية العربية الليبية	بوركينا فاسو	السنغال
4	توجو	السودان	جمهورية تنزانيا المتحدة	غينيا
5	جمهورية إفريقيا الوسطى	الصومال	زيمبابوي	غينيا بيساو
6	كيب فيرد	العراق	غانا	النيجر
7	رواندا	قطر	موريشيوس	البحرين
8	زائير	مالي		تونس
9	زامبيا	المملكة العربية السعودية		جزر القمر
10	ساو تومي وبرنسيب	موريتانيا		عُمان
11	سوازيلاند	اليمن		الكويت
12	سيراليون	لبنان		مصر
13	الجابون	سورية		المغرب
14	سيشل	الأردن		
15	غامبيا			
16	الكاميرون			
17	كوت ديفوار			
18	الكونغو			
19	كينيا			
20	ليبيريا			
21	ليسوتو			
22	مدغشقر			
23	مالاوي			
24	موزامبيق			
25	ناميبيا			
26	نيجيريا			

المصدر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1987-1991** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995)، مج 4، ص 297 - 298.

وقد درجت منظمة الوحدة الإفريقيـة، وخاصـة منـذ عـام 1967، عـلى إدراج قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ بوصفها بنداً أساسياً في جـدول أعمالهـا، وبَـذلت مساعي على مستويات رفيعة للوساطة والبحث عـن تـسوية للـصراع، عـلى أسـاس التـسوية الـسلمية، وفـق قـرارات مجلـس الأمـن، ومبـدأ الأرض مقابـل الـسلام، والاعـتراف بـالحقوق المـشروعة للـشعب الفلـسطيني، واسـتمر التأييـد والـسعي الإفريقيان في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ومن بعدها الاتحاد الإفريقي؛[10] للتوصل إلى تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ حيث تم إصدار قرار في قمـة رؤسـاء الـدول والحكومات في إفريقيا المعقودة بجنوب إفريقيا عام 2002، بتشكيل لجنة مـن عـشرة أعضاء للوساطة في تسوية بين الدول العربية وإسرائيل.[11]

وتضمن البيان الذي أصدرته مفوضية الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في منتصف كانون الثاني/ يناير عام 2009 – ومن قبلـه قـرار القمـة الإفريقيـة العـاشرة للاتحـاد الإفريقي عام 2008 – إدانة شديدة وصريحة للعدوان الإسرائيلي على غزة، والمطالبـة بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة كافـة؛ حيث عبرت اللجنة عن استيائها العميق، مـن العمليـات العدوانيـة الجويـة والبريـة والبحرية التي شنتها القوات الإسرائيلية على الأراضي الفلـسطينية في غـزة، وأبـدت اللجنة قلقها البالغ، إزاء الحالة الإنسانية المأساوية الناجمة عن العدوان الإسرائـيلي في قطاع غزة، وأشارت إلى أن هذا العدوان الجديد، أدى إلى تقويض الجهود التي يبـذلها المجتمع الدولي؛ لإيجاد حـل سـلمي للـصراع الإسرائـيلي ـ الفلـسطيني، وخلـصت اللجنة إلى الإدانة الصريحة للعـدوان الإسرائـيلي، وإلى دعـوة مجلـس الأمـن لإجـراء تحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وجـرائم الحـرب واسـتخدام الأسـلحة المحظـورة، وإلى المطالبـة بمقاضـاة الجنـاة ومعـاقبتهم، وجـددت دعمهـا للـشعب

الفلسطيني وتضامنها وإياه في كفاحه لاستعادة حقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في وجود دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشريف، وحثت إسرائيل على وضع حد لعدوانها على الشعب الفلسطيني، ورفع الحظر الذي فرضته عليه من دون تأخير، وفتح جميع المعابر الحدودية للسماح بحرية انتقال البضائع والأشخاص، والمساعدات الإنسانية، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة عاجلة ومؤازرة مناسبة لإعادة إعمار غزة.[12]

هذا الموقف الإفريقي هو ما دعا القمة العربية بدمشق عام 2008، إلى الإعراب عن التقدير لموقف الاتحاد الإفريقي المؤيد للموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية، والداعم لمبادرة السلام العربية، وإلى توجيه الشكر لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي آنذاك البروفيسور ألفا عمر كوناري؛ نظراً إلى دوره في هذا الصدد، وفي توثيق التعاون العربي ـ الإفريقي، تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك.[13]

وعلى صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمثل الدول الإفريقية الأعضاء فيها نحو نصف عدد الأعضاء، تم تأكيد عدم الاعتراف بأي ممارسات إسرائيلية بشأن تغيير الوضع القانوني للقدس أو الأراضي المحتلة، بل عدم الاعتراف – في بعض المراحل– ببعض القرارات الدولية، بشأن تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي؛ ومن بينها قرار مجلس الأمن رقم (242)، على نحو ما ورد في قرارات قمة رؤساء الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد بالمملكة العربية السعودية، في كانون الثاني/ يناير عام 1981.[14] وقد استمر التأييد الإفريقي للقرارات التي أصدرتها منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن القضية الفلسطينية، برغم تغير موازين القوى، وتغير الموقف العربي بصفة عامة – والخليجي بصفة خاصة – من طبيعة الصراع، وسبل

تسويته؛ حيث باتت المرجعية الدولية ممثلة بقرارات الأمم المتحدة، الأساس الرئيسي فيها، منذ مؤتمر القمة الإسلامي السادس في داكار عام 1991.[15]

ولعل ما تضمنته البيانات التي أصدرها مؤتمرا منظمة المؤتمر الإسلامي، اللذان عقدا في عاصمتين إفريقيتين عام 2008، يزيد وضوح موقف كثير من القوى الإفريقية في هذا الشأن، فقد حملت القرارات التي أصدرها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع عشر، في داكار (بالسنغال)، في آذار/ مارس عام 2008، ثم مؤتمر وزراء خارجية دول المنظمة في كمبالا (بأوغندا)، في حزيران/ يونيو من العام نفسه، إدانة شديدة للممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وللجدار العازل، وانتهاك المقدسات الإسلامية، وللاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، وطالبت القرارات التي أُصدِرت في هذا الشأن بضرورة تسوية الصراع في ضوء القانون الدولي والقرارات الدولية، وأيدت القمة القرارات التي أصدرتها القمة العربية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في شهر آذار/ مارس عام 2007، وما تضمنته من ضرورة تفعيل مبادرة السلام العربية التي اعتُمدت ببيروت في آذار/ مارس عام 2002.[16]

ولا تختلف المواقف السالفة البيان عن مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عبر عنها البيان الختامي الذي أصدرته قمة المجلس في كانون الأول/ ديسمبر عام 2008؛[17] الأمر الذي يدل بوضوح لا لبس فيه، على التقارب المبدئي بين الجانبين، إزاء ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، على الرغم من التمايزات التي قد تبدو في مرحلة أو أخرى، وترتبط في جانب منها بتوازنات القوى الإقليمية والدولية، والحسابات الداخلية لدى بعض الدول الإفريقية، علاوة على

سوء إدارة الدول العربية، علاقاتها بالدول الإفريقية، وعدم الاستفادة من ركـائز العلاقة بين الجانبين.

ثانياً: القضايا على الساحة الخليجية

أيدت الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن كل القرارات التـي أُصـدِرت بشأن الحرب العراقية ـ الإيرانية في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وإن كانـت على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومن حيـث الممارسـة الواقعية العمليـة، قـد آثـرت الحيـاد الإيجـابي، داعيـة إلى تـسوية الـصراع بـالطرائق السلمية، ومحافظة على العلاقات بـين الـدولتين، ودفعـاً لاحـتمالات اسـتغلاله مـن القوى الدولية للتدخل في شؤون المنطقة.[18]

وقد شاركت الـدول الإفريقيـة ممثلـة بالـسنغال وجامبيـا وغينيـا، في جهـود المصالحة التي بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامي بمقتضى قرارها الذي أصدرته في قمة المنظمة التي عُقدت بالمملكة العربية السعودية عام 1981، وقد جاء فيه: أنه انطلاقاً من الـقرار الذي اتخـذه المؤتـمر في المؤتمر الاستثـنائي لوزراء الخـارجية بنيـويورك فـي 26 أيلول/ سبتمبر عام 1980، بشأن إنشاء لجنة للمساعي الحميدة، فقـد قـرر المؤتمر مناشدة إيران والعراق بأن تقبلا الوساطة الإسـلامية، وتُـسهِّلا مهمـة لجنـة المساعي الحميدة، ثم قـرَّر توسيع عضوية تلك اللجنة؛ لتـشمل كـلاً مـن: الأمـين العام، والسنغال، وجامبيا، وباكـستان، وبـنجلاديش، وتركيـا، وغينيـا، ومنظمـة التحرير الفلسطينية.[19] وهي اللجنة التي تولى أحمد سيكوتوري الـرئيس الغينـي - آنذاك - رئاستها.

وفي مطلع التسعينيات وقفت الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، إلى جانب القرارات الخاصة بالوضع بين العراق والكويت والحالة في العراق، تلك القرارات التي كانت جميعها ضد الغزو العراقي للكويت؛ حيث لم تسجل في كل تلك القرارات التي أُصدِرت طوال العامين 1990 و1991، أي اعتراضات إفريقية أو امتناع عن التصويت، بشأن القرارات التي أُصدِرت بشأن الحالة بين العراق والكويت، وهي التي بلغت نحو أكثر من عشرين قراراً؛ بدءاً من القرار رقم (660) لعام 1990، حتى القرار (1284) لسنة 1999.[20]

أما ما يتصل باستجابة الدول الإفريقية لنداءات مجلس الأمن بفرض حظر عسكري، ومقاطعة اقتصادية على العراق، والمشاركة في العمليات العسكرية لتحرير الكويت، فيلاحظ أنها كانت أقل قوة وحماسة في هذا الشأن، من التصويت وحده لمصلحة قرارات مجلس الأمن؛ حيث لم تشارك من دول إفريقيا جنوب الصحراء في قوات التحالف الدولي؛ من أجل تحرير الكويت إلا النيجر (600 فرد)، والسنغال (500 فرد)،[21] على الرغم من موافقة الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن على القرار رقم (660)، الذي تضمن فرض حظر عسكري على العراق، والقرار رقم (661)، الذي تضمن فرض حصار اقتصادي على العراق، والقرار رقم (687)، المتعلق بالعمليات العسكرية لتحرير الكويت.

ثالثاً: التسلح النووي

خلال الحرب الباردة، اعتقد الكثير بأن إفريقيا ستصبح مسرحَ تنافس نووي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية؛ فالقنبلة الذرية التي ألقيت على اليابان،

كانت من اليورانيوم المخصب المستخرج مما كان يعرف آنذاك بالكونغو البلجيكي، كما أن معظم الأسلحة النووية يعتمد على اليورانيوم المستخرج من دولة إفريقية أو أخرى.[22] واليوم يُجدِّد الاهتمام الدولي بالموقف الإفريقي من التسلح النووي الإقليمي، ولاسيما الإيراني* والإسرائيلي، والتنافس الدولي على مخزون القارة من اليورانيوم الذي يعد العنصر الأساسي في توليد الطاقة النووية؛ السلمي منها وغير السلمي.[23]

ويرى بعض الدارسين، أن للدول الإفريقية سلطاناً معنوياً لمطالبة العالم بالتخلي عن الأسلحة النووية، انطلاقاً من حقيقة أنها على الصعيد الداخلي، كانت القارة الوحيدة التي شهدت تفكيكاً فعلياً لأسلحة الدمار الشامل بعد امتلاكها، على نحو ما تشير إليه تجربة جمهورية جنوب إفريقيا في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حينما اعترف دي كليرك رئيس وزراء جنوب إفريقيا - آنذاك - بامتلاك جنوب إفريقيا أسلحة نووية، وقام بتفكيكها، وأصدرت حكومته قانوناً بتجريم السعي لامتلاك الأسلحة النووية، وهو ما حافظت عليه حكومة حزب المؤتمر الوطني بعد توليها السلطة عام 1994، وقامت بتصديق معاهدة إعلان إفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي عام 1996. وكذا تعهد ليبيا عام 2003، بتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل، والتخلي عن تطوير أسلحة نووية. وعلى الصعيد القاري توصلت الدول الإفريقية إلى معاهدة لجعل القارة منطقة خالية من الأسلحة النووية The African Nuclear Weapons Free Zone Treaty، (وهي المعروفة أيضاً باسم معاهدة

---

* تعلن إيران باستمرار أن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية، وتسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها النووية، لكن هذا البرنامج يستلزم توفير كميات كافية من اليورانيوم؛ لذا تحرص إيران على مد نفوذها إلى الدول التي تزخر بهذا العنصر؛ مثل: زيمبابوي التي وقّعت معها إيران 11 وثيقة تعاون، خلال زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لهراري في نيسان/ إبريل عام 2010، وأشارت تقارير صحافية بريطانية إلى إبرام الطرفين صفقة لتبادل النفط الإيراني واليورانيوم الزيمبابوي، وهو ما نفاه مسؤولون زيمبابويون في حينه.(المحرر)

بلندابا، وقد دخلت حيز النفاذ عام 1996)، وتضمنت التزام الموقعين عدمَ المشاركة في أي نشاطات، من شأنها أن تؤدي إلى تطوير أسلحة نووية، وعدم السماح باستمرار إجراء التجارب لاختبار الأسلحة في أراضيها، وأنها تسمح للتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإقرار بحق الدول الموقعة، في استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.[24]

ويلاحظ أن ثمة توافقاً عربياً إفريقياً بشكل عام، إزاء ما يتعلق بقضية التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، والمساعي الدولية لجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية، كما يتبين من تحليل المواقف التصويتية للكتلتين العربية والإفريقية، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذا بشأن الضغوط الدولية على إسرائيل؛ للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.[25]

على أن الموقف الأخلاقي والقوة المعنوية للموقف الإفريقي ليسا بكافيين لإقناع الدول الأخرى، بأن تحذو حذو الدول الإفريقية في التخلي عن أسلحة الدمار الشامل، في ظل عوامل ومؤثرات كثيرة؛ يأتي في مقدمتها: واقع ضعف الدول الإفريقية وتبعيتها، وازدواجية معايير الدول الكبرى في التعامل وهذه القضية،[26] بحسب تصنيفها دولاً ساعية لامتلاك السلاح النووي ما بين دول صديقة، ودول راعية للإرهاب، علاوة على حقيقة عدم توقيع بعض الدول الإفريقية المصدرة لليورانيوم؛ كناميبيا، على معاهدة إخلاء إفريقيا من الأسلحة النووية، في ضوء عدم وجود حوافز دولية لها للتخلي عن ذلك المصدر الحيوي لدخلها القومي؛[27] وهي العوامل التي يسرت الأمر، من حيث تسرب شحنات من اليورانيوم من القارة إلى إيران،[28] ووقوف دول؛ مثل: السنغال، وكينيا، وأوغندا، وجمهورية جنوب إفريقيا،

ونيجيريا،[29] إلى جانب إيران، وحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو أمر عبرت عنه قيادات تلك الدول، خلال الزيارات الرسمية المتبادلة بينها وبين طهـران. فقد أعرب الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني – على سبيل المثـال – عـن حـق دول العالم النامي كلها – لا إيـران فحـسب – في الـسعي لامـتلاك الطاقـة النوويـة لغـير الأغراض العسكرية، خلال لقائـه وزيـر الخارجيـة الإيـراني في أثنـاء زيـارة الأخـير كمبالا عام 2005.[30]

إن مواقف الدول الإفريقية من البرنامج النووي الإيراني – وإن بدت متسقة مع موقفها وتعهداتها في إطار معاهدة بلندابا – يمكـن تفـسيرها في ضـوء الدبلوماسـية الإيرانية التي نشطت منذ منتصف التسعينيات مـن القـرن العـشرين، عـلى الـساحة الإفريقية، والروابط الاقتصادية والتجارية التي قامت بين الجانبين؛[31] وهي التي رأى فيها كثير من تلك الدول الإفريقية يدَ عونٍ تستحق الشكر،[32] ورأت فيهـا الولايـات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون مساعيَ إيرانية للنفاذ من الحـصار والـضغوط الغربية عليها، وبسط نفوذها في القارة، بما يمثل تهديداً للمصالح الغربية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة.[33]

الموقف الخليجي من القضايا الإفريقية

مثلما كانـت القـضية الفلـسطينية والـصراع العـربي ـ الإسرائـيلي أحـد أهـم المحددات الأساسية في صوغ السياسات الخارجية للدول الخليجية تجاه دول القارة الإفريقية، مثلت قـضية النـضال مـن أجـل التحـرر الـوطني بمختلـف أشـكاله، والقضاء على النظم العـنصرية – وفـي مقـدمتها سيـاسات الفصـل العنصـري في

جنوب إفريقيا (1948– 1994) – القضية المركزية للدول الإفريقية منذ الستينيات من القرن العشرين.

ومع تراجع طموحات الوحدة الإفريقية وما صاحبها من آمال وتوقعات بتنمية اقتصادية إفريقية واعدة، برزت على السطح منذ أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، قضايا أخرى لا تقل خطورة وإلحاحاً عن قضايا التحرر الوطني؛ كان من بينها: قضايا الديون، والتصحر والجفاف، والصراعات البينية، والحروب الأهلية. وسنحاول في الصفحات الآتية تتبع المواقف الرسمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من تلك القضايا، على صعيد المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والممارسة الواقعية.

أولاً: قضايا التحرر الوطني والتخلص من التفرقة العنصرية

يمكننا أن نقول: إن الموقف الخليجي من قضايا الاستقلال وحق تقرير المصير والتفرقة العنصرية، بصفة عامة، قد اتسق في مجمله مع الموقف الإفريقي، وقد تواترت مواقف التأييد الخليجي لتلك القضايا التي جسدتها خطابات القيادات السياسية، وخطابات ممثلي دول مجلس التعاون على الصُعُد المختلفة إقليمياً (جامعة الدول العربية)، ودولياً (الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز).

ففي دورة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1964، عبر رئيس البعثة السعودية عن موقف المملكة العربية السعودية من قضايا التحرير والاستقلال في إفريقيا، فأكد مشاركة المملكة أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في المناداة بحق المناطق

المستعمرة بالقارة الإفريقية في الاستقلال. كما رحب بالأعضاء الجدد من الدول المستقلة في إفريقيا؛ مثل: مالاوي وزامبيا. وقد شاركت المملكة العربية السعودية طوال حقبة الستينيات، في المناقشات التي دارت بشأن قضية الاستعمار والتمييز العنصري على صعيد الأمم المتحدة، والعقوبات الاقتصادية على الأنظمة العنصرية في كل من روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)، وجمهورية جنوب إفريقيا، وأظهرت تعاطفها والشعوب الإفريقية ونضالها لنيل حق تقرير المصير ودعمها لها، وربط ممثلو المملكة في الأمم المتحدة بين الاستعمار والتفرقة العنصرية، في إشارة واضحة إلى أن الاستعمار هو السبب الرئيسي لمشكلة التمييز العنصري.[34]

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد انخرطت، منذ قيام اتحادها، في دعم حركات التحرر الوطني الإفريقي وتأييدها، وهو الموقف الذي عبر عنه صراحة وزير خارجية دولة الإمارات في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1974، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو الذي جاء فيه: «لقد قمنا - وسنقوم - بمساعدة حركات التحرير الإفريقية من دون تحفظ، ولم نتردد في تقديم أي مساعدة ممكنة، سواء كان ذلك على الصعيد المادي أو على الصعيد المعنوي»، وكذلك قوله: «إن سياسة التمييز العنصري، تعد شكلاً من أشكال العبودية، وإن حكومة جنوب إفريقيا مازالت ضالعة في تطبيق سياستها العنصرية الاستبدادية؛ متحدية بذلك الرأي العام العالمي بأجمعه»، كما عبر وزير الخارجية في كلمته، عن أسفه لإخفاق جميع القرارات التي اتخذت لمجابهة سياسة التمييز العنصري والقضاء عليه؛ مفسراً ذلك بعدم التزام بعض الدول تطبيقَ قرارات الأمم المتحدة بمقاطعة جنوب إفريقيا،[35] وهو الموقف الذي بدا واضحاً بقوة، طوال حقبة السبعينيات من القرن العشرين.

وفي عام 1977، وفي الاجتماعات المتعلقة بمناقشة التقارير الخاصة بسياسة "الأبارتهايد"، لخص المندوب الدائم لدولة الإمارات بالأمم المتحدة موقف بلاده من تلك القضية، بقوله:

> إننا نتابع باهتمام المخاطر التي يسببها نظام الأقلية البيضاء للسلم والأمن. . . من أجل ذلك، فإن بلادي يوم 20/ 6/ 1971، شاركت في المؤتمر الدولي لإزالة "الأبارتهايد" والمؤتمر الدولي لإنهاء التمييز العنصري بكل أشكاله، ولقد نفذت بلادي كل قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها المتعلقة بمقاطعة جنوب إفريقيا، ولقد فرضنا حظراً كاملاً على تزويدها بالنفط، بالإضافة إلى مقاطعتها تجارياً واقتصادياً. بل أكثر من ذلك، فإن بلادي قد دعمت معنوياً ومادياً حركات التحرير الإفريقية في نضالها البطولي لاستعادة كرامتها.[36]

وقد أشار الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الراحل في كلمته أمام مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي بالكويت عام 1987، إلى التشابه بين نضال شعبي جمهورية جنوب إفريقيا وناميبيا وبين نضال الشعب الفلسطيني والعربي، وقال: إن جنوب إفريقيا وإسرائيل دولتان عنصريتان، تتعاونان في المجالات السياسية والعسكرية والعلمية، وتتدخلان في الشؤون الداخلية لجيرانهما، وتنتهجان سياسات عنف وإرهاب، ضد الشعوب المناضلة من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال.[37]

وقد أدان المؤتمر بشدة، نظام حكم الأقلية في بريتوريا؛ لاتِّباعه سياسة الفصل العنصري الكريهة، واحتلاله ناميبيا، واعتداءاته المتواصلة على دول المواجهة والدول المجاورة، وقمعه شعبي جنوب إفريقيا وناميبيا، وأكد ثانية تأييده القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن القضاء على سياسة الفصل العنصري وتحقيق

الاستقلال لناميبيا، وطالب كذلك الدول الأعضاء بفرض عقوبات شاملة وفعالة على نظام حكم جنوب إفريقيا، وطلب المؤتمر إلى مجلس الأمن فرض عقوبات اقتصادية شاملة وملزمة؛ تنفيذاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، كما قرر المؤتمر إنشاء لجنة منبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي حول جنوب إفريقيا وناميبيا، ودعا الدول الأعضاء إلى الإسهام في صندوق إفريقيا الخاص بمساعدة الدول والأقاليم في جنوب إفريقيا، وهو الصندوق الذي أنشأه مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذي عقد في هراري.[38]

ولا يختلف موقف دول مجلس التعاون الأخرى عن موقف كل من السعودية ودولة الإمارات والكويت؛ حيث يكشف السلوك التصويتي لدول المجلس، على عينة مختارة من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، شبه تطابق في موقف الدول الخليجية الست، من قضايا إفريقيا.

وتكشف اتجاهات تصويت دول مجلس التعاون بشأن القضايا الإفريقية، (انظر الملحق في نهاية البحث) أنه، باستثناء حالات غياب إحدى دول المجلس أو أخرى عن جلسة التصويت، وقفت دول مجلس التعاون جميعها موقف التأييد للنداءات التي أصدرتها الجمعية العامة في تشرين الأول/ أكتوبر، وكانون الأول/ ديسمبر من عام 1982؛ من أجل الرأفة بالمقاتلين في سبيل الحرية في جنوب إفريقيا،[39] كما ساندت القرار رقم (31)، الذي أُصدِر في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، بشأن نشاطات المصالح الأجنبية - الاقتصادية وغيرها - وهي التي تعرقل تنفيذ إعلان منح البلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية الاستقلال، وما تلاه من قرارات مماثلة في الأعوام اللاحقة.[40]

وقد وقفت دول مجلس التعاون الست، إلى جانب حق ناميبيا في نيل الاستقلال، وهو ما تشير إليه اتجاهات تصويت دول المجلس في الجمعية العامة بشأن الحالة في ناميبيا، طوال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين.[41]

وعلاوة على معارضة دول المجلس الست سياسات التفرقة العنصرية التي اتَّبعتها حكومة جنوب إفريقيا، وتأييدها القرارات المختلفة التي أصدرتها الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة؛ للقضاء على الممارسات العنصرية، طوال عقد الثمانينيات حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أيدت دول مجلس التعاون القرار رقم (104)، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر عام 1982، وقد نص منحَ حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية أو جامعة الدول العربية أو كلتاهما، مركز المراقب.[42]

وتجدر الإشارة، إلى أن دول مجلس التعاون، قد ربطت ربطاً وثيقاً بين قضايا التحرير والتخلص من التفرقة العنصرية على الساحة الإفريقية، وبين قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما تكشفه بوضوح مواقف ممثلي دول المجلس في الأمم المتحدة، وبشكل أكبر قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي تتسم بسيطرة إفريقية على العضوية، وسيطرة خليجية على الشؤون المالية والتمويلية للمنظمة ومشروعاتها المختلفة.[43] ويلاحظ أن ذلك الربط الوثيق بين القضية الفلسطينية والكفاح الوطني الإفريقي ضد الاستعمار والفصل العنصري، قد تراجع خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين، على نحو ما تكشفه قرارات مؤتمرات القمة في منظمة المؤتمر الإسلامي، إزاء ما يتصل بالقضية الفلسطينية والقضايا الإفريقية؛[44] وهو ما يمكن تفسيره في ضوء التطورات التي شهدتها الساحة العربية والقضية الفلسطينية مطلع

التسعينيات من القرن العشرين، في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وكذا التطورات على الساحة الجنوب إفريقية منذ عام 1994.

ثانياً: قضايا الصراعات والحروب الأهلية الإفريقية

يكشف تتبع القرارات التي أصدرتها اجتماعات قمم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، غياباً واضحاً للقضايا الإفريقية بصفة عامة، عن البيانات الختامية والقرارات التي أصدرتها تلك القمم.

فعلى مدى العقد الأول من عمر مجلس التعاون، لم تظهر أي إشارة إلى أي من القضايا الإفريقية في بيانات قمم مجلس التعاون، وعبر السنوات اللاحقة مُثِّل الحضور الإفريقي ببيانات القمم الخليجية في قضايا الحرب الأهلية في الصومال التي حظيت بحضور كبير نسبياً في قرارات قمم المجلس منذ عام 1993 حتى عام 2008، وقد تواترت تلك القرارات على التعبير عن الأسف لتدهور الأوضاع في الصومال، ومناشدة الأطراف المتصارعين وقف العنف، وتأييد كل الجهود الساعية لوضع حد للصراع في الصومال؛ ومن ذلك: دعم قرارات القمة التاسعة والعشرين،[45] الاتفاقَ الذي تم التوصل إليه بجيبوتي في التاسع من حزيران/ يونيو عام 2008، وحث كل الأطراف الصوماليين على التزام الاتفاقات والتعهدات التي تم توقيعها في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

كما حظي اتفاق السلام بين الحكومة السودانية وحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان عام 2005، بالترحيب من مؤتمر القمة السادس والعشرين لدول مجلس التعاون عام 2005، كما عبر الملوك والأمراء في دول مجلس التعاون في كل من قمتي

عام 2006 وعام 2007، عن أسفهم لما يحدث في دارفور، ودعوا إلى الحوار السلمي والمصالحة، ورحبوا بجهود كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في هذا الصدد، مع الدعوة إلى استمرار دول المجلس في تقديم المساعدات الإنسانية إلى سكان الإقليم.[46]

ومع تصاعد وتيرة عمليات القرصنة وحدَّتها في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، عبَّرت دول مجلس التعاون في قراراتها التي أصدرتها القمة التاسعة والعشرون لعام 2008، عن قلقها من تنامي القرصنة البحرية وازديادها في الممرات المائية الدولية وخليج عدن والبحر الأحمر، وهي التي يقوم بها عناصر غير مسؤولين، ودعا المجلس إلى تنسيق الجهود الإقليمية والدولية؛ لمواجهة تلك الظاهرة بالوسائل المختلفة الكفيلة بالقضاء عليها.[47]

ولم يُقصَر موقف دول مجلس التعاون على بيانات القمم الخليجية وقراراتها بشأن قضايا الصومال والسودان، بل امتد إلى تقديم المبادرات وجهود الوساطة؛ للتوصل إلى اتفاق مصالحة بين الأطراف المتصارعين؛ ومن ذلك: الجهود السعودية والقَطَرية في استضافة الفصائل المتصارعة والوساطة بينها، وتحمل الحكومة القَطَرية تكاليف جهود الوساطة الجيبوتية في الصراع، وهي التي كانت قد أسفرت عن اتفاق عَرْتة للسلام بين الأطراف الصوماليين المتصارعين عام 2000، والدعم الذي قدمته دولة قطر إلى الحكومة الصومالية الجديدة؛ بغرض دعم الأمن والاستقرار في الصومال،[48] وكذلك الجهود القَطَرية واستضافتها جهود المصالحة بين حكومة السودان والفصائل المتصارعة في دارفور، وعلى رأسها حركة العدل والمساواة في شباط/ فبراير عام 2009.[49] ودعم دول مجلس التعاون تلك الخطوة وتأييده لها.[50] كما كان لدولة

قطر جهود مماثلة بشأن الصراع الحدودي الإريتري ـ السوداني، وسعي للوساطة في هذا الصراع.[51]

وكما يَبين بجلاء من العرض السابق، فإن معظم القضايا السالفة البيان قد اتسم بسمتين أساسيتين؛ هما: أن هذه القضايا تتعلق بدول عربية إفريقية، أو بالأمن المباشر للبحر الأحمر والقرن الإفريقي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما لم يحظَ أي من القضايا الإفريقية الأخرى بظهور يذكر، في قرارات قمم دول مجلس التعاون وبياناته الختامية.

على أن ما سبق، لا يعني بحال من الأحوال، عدم اهتمام دول مجلس التعاون بقضايا القارة؛ حيث تجلى اهتمامها بقضايا دول إفريقيا غير العربية بصورة واضحة على صعيد قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي؛ فإلى جانب تأييد هذه الدول القراراتِ التي أصدرتها قمم منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مشكلات إفريقيا وقضاياها، فإنها أسهمت في تقديم المساعدات اللازمة؛ للتخفيف من آثار الصراعات الجارية على الساحة الإفريقية. وتمكن الإشارة – اقتصاراً على مؤتمرات القمة الإسلامية التي عقدت بالعواصم الخليجية[52] – إلى مجموعة من القرارات الخاصة بالمشكلات السياسية للدول الإفريقية غير العربية.

ففي مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في الكويت عام 1987، وإضافة إلى إدانة ممارسات الأنظمة العنصرية في إفريقيا، اعتمد المؤتمر قراراً بشأن مسألة جزيرة مايوت القُمُرية؛ حيث أكد مجدداً سيادة جمهورية القمر على جزيرة مايوت، ودعا الحكومة الفرنسية إلى الوفاء بما سبق أن تعهدت به لحل هذه المسألة، واعتمد المؤتمر قراراً بشأن مشكلة القرن الإفريقي، أعرب فيه عن تأييده الشعوب الإسلامية المضطهدة في

القرن الإفريقي وتضامنه وإياها، ودعا إلى حل المشكلة حلاً سلمياً؛ وفقاً لأحكام ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولمبادئ القانون الدولي المعاصر، كما اعتمد المؤتمر قراراً بشأن الخلاف الإقليمي بين ليبيا وتشاد، ناشد فيه البلدين تسوية هذا الخلاف بالطرائق السلمية، وبمنأى عن أي ضغط أو تدخل أجنبيين، ووفقاً لمبادئ ميثاقي منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية وأهدافهما. ودعا المؤتمر في قرار بشأن احتلال إثيوبيا منطقتين من أراضي جمهورية الصومال الديمقراطية، إلى انسحاب القوات الإثيوبية فوراً، من دون شروط.[53]

وقد شهد مؤتمر القمة الإسلامي في قطر عام 2000، دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم المساعدة المالية اللازمة إلى حكومة مالي؛ لمساعدتها على إنجاز المشروعات العاجلة؛ لضمان عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، ولتنمية مناطق شمالي مالي، ودعم تنفيذ استراتيجية التنمية على المديَين المتوسط والطويل فيها، كما طلب المؤتمر إلى الدول الأعضاء تقديم مساعدات مالية وفنية إلى جمهورية النيجر؛ بقصد تمكينها من تعزيز وحدتها الوطنية وتحقيق المشروعات والبرامج التنموية التي أقرتها اتفاقات السلام، وطلب إلى الأمين العام إجراء اتصالات بالسلطات النيجيرية في هذا الشأن.

وعلى الصعيد ذاته، دعا المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية الأخرى، إلى تقديم مساعدات مالية إلى حكومة جمهورية غينيا؛ لتمكينها من مواجهة تبعات حالة عدم الاستقرار في غرب إفريقيا، ومن استقبال اللاجئين والنازحين ومن إيوائهم، وتسهيل عودتهم الطوعية إلى ديارهم؛ تأميناً للاستقرار والتنمية في هذا البلد، وأدان المؤتمر بشدة الاعتداءات المسلحة التي عُرِّض لها شعب غينيا، وأعرب عن دعمه للحكومة والشعب الغينيين، وتضامنه وإياهما.

أما بشأن الوضع السياسي في سيراليون، فقد أعرب المؤتمر عن تقديره الدورَ الذي قامت به المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية؛ لاستعادة الوضع الدستوري، والتخفيف من تدهور الوضع الأمني في سيراليون، وأدان بشدة الهجمات المتواصلة وغير المسوغة التي تقوم بها الجبهة الثورية المتحدة، ودعا الدول الأعضاء والمجموعة الدولية إلى تقديم المساعدات السخية إلى حكومة سيراليون؛ لمواجهة مشكلات إعادة البناء، وتثبيت الأمن والاستقرار.[54]

وعلى الرغم من أن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي بمكة المكرمة في كانون الأول/ ديسمبر عام 2005، عقدت تحت عنوان «مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين: التضامن في العمل»، فإنه لم يرد ذكر كثير، لقضايا وصراعات في الدول الإفريقية.[55]

ثالثاً: قضايا إفريقيا الاقتصادية والإنسانية ومشكلاتها

يعد الموقف الخليجي من المشكلات الاقتصادية والإنسانية على الساحة الإفريقية، أحد أبرز المواقف على الساحة الدولية؛ استناداً إلى حجم المساعدات الخارجية التي تقدمها دول مجلس التعاون إلى الدول النامية – وفي مقدمتها الدول الإفريقية – عبر صناديق التعاون والتنمية الدولية والإقليمية والوطنية المختلفة؛ وهي الإسهامات والمساعدات التي سلفت الإشارة إليها إجمالاً في صفحات سابقة.

وقد مثلت قضايا الجفاف والتصحر والمجاعات واللاجئين في إفريقيا – وبخاصة في دول الساحل الإفريقي – بنداً مستمراً على جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي، وكانت إسهامات دول مجلس التعاون في جهود التخفيف من وطأة تلك

المشكلات، هي المكون الرئيسي في معظم تلك الجهود، ومحل شكر وتقدير لدى الدول الأعضاء في المؤسسات الدولية العالمية والإقليمية.

لقد أعرب مؤتمر القمة الإسلامي في قطر عام 2000، عن تقديره اللجنةَ الإسلامية للتضامن وشعوب الساحل؛ نظراً إلى المبادرات التي اتخذتها لمصلحة الدول الإفريقية المتضررة من الجفاف والتصحر، وأشاد بالمنجزات التي أسهمت بها، في إطار البرنامج الخاص المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وإندونيسيا لفائدة شعوب الساحل، ودعا الدول الأعضاء إلى الإسهام بسخاء، في تمويل هذا البرنامج، كما صدق التوصيات التي أصدرها اجتماع الجهات المانحة، وصدق تشكيل لجنة للمتابعة، عالية المستوى؛ بغية التعجيل بتنفيذ البرنامج.[56]

وبينما لم ترد إشارة واضحة إلى المشكلات السياسية لإفريقيا في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد بمكة المكرمة عام 2005، كانت المشكلات الاقتصادية للقارة الإفريقية حاضرة بقوة، في برنامج العمل العشري؛ لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين؛ إذ طالبت القمة، تحت عنوان «دعم التنمية والتخفيف من وطأة الفقر في إفريقيا»، بتعزيز النشاطات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في البلدان الإفريقية - بما في ذلك دعم المسيرة الصناعية وتنشيط التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتخفيف من عبء الديون والفقر والقضاء على الأمراض - والترحيب بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية "نيباد"، من خلال تبني برنامج خاص للتنمية في إفريقيا، ودعوة

الدول الأعضاء إلى المشاركة في الجهود الدولية لدعم البرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وبناء القدرات في البلدان الأعضاء الأقل نمواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وحث الدول الأعضاء الدائنة على إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض، وحث المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة لبذل جهود كبرى في التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء الأقل نمواً، ومساعدة المجتمعات المسلمة واللاجئين والنازحين في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، وحث الدول على الإسهام في الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر.[57]

وكان مؤتمر القمة الإسلامي الذي عُقِد في السنغال عام 1991، قد بحث مشكلة الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وناشد البلدان المتقدمة اتخاذ التدابير المناسبة؛ من أجل إلغاء ديون الدول الأعضاء، أو تخفيضها، أو إعادة جدولتها. وسجل المؤتمر بارتياح بالغ قرار المملكة العربية السعودية، إلغاء ديونها الحكومية المستحقة على البلدان الأقل نمواً، وناشد المؤتمر المجموعة الدولية – وعلى وجه الخصوص الدول الأعضاء – اتخاذ مبادرات إيجابية؛ بغية تخفيف وطأة الديون الحكومية، وخاصة تلك المستحقة على أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية و/ أو بلدان السهل الإفريقي، وبلدان الدخل المتوسط، وأشاد المؤتمر بالمبادرة التي اتخذها أمير دولة الكويت رئيس مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، إبان الدورة الثالثة والأربعين

للجمعية العامة للأمم المتحدة، بخصوص أزمة المديونية العالمية، وبالتدابير العملية التي اقترحها لتحقيق هذه المبادرة، في مؤتمر القمة التاسع للبلدان غير المنحازة الذي عقد ببلجراد في أيلول/ سبتمبر عام 1989.[58]

وقد شهدت الأشهر الأولى من عام 2008، تزايد الاحتجاجات في الكثير من الدول الإفريقية ضد الموجات المتصاعدة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ حيث كان عبء هذه الارتفاعات الهائلة في الأسعار ثقيلاً على الدول الإفريقية؛ فمن بين 82 دولة حددتها الأمم المتحدة؛ بوصفها "دول العجز الغذائي المنخفضة الدخل"، نجد 42 دولة إفريقية؛ وهي دول تعاني - أصلاً - انتشارَ الفقر وسوء التغذية والاعتماد المفرط على المواد الغذائية المستوردة؛ الأمر الذي أدى إلى تهديد الاستقرار السياسي الداخلي في بعض الدول، وإلى ضغوط على المنظمات الدولية لإيجاد حلول عاجلة.

وإدراكاً لتلك المخاطر، وسعياً لمواجهتها، تبنت القمة الإسلامية في داكار (بالسنغال) عام 2008، قرارات عدة، إزاء ما يتصل بمحاربة الفقر وسوء توزيع الثروة في البلاد الإسلامية، والعمل على تضييق الهوة الكبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وقد كان لإسهامات دول مجلس التعاون وبنك التنمية الإسلامي الدور الرئيسي، في تمويل برامج مساعدة الدول الإفريقية المتضررة، وفي مقدمتها دول الساحل الإفريقي؛ وهو الدور الذي استحق التقدير والإشادة من دول منظمة المؤتمر، ولاسيما الدور السعودي في هذا الشأن.[59]

الخاتمة

في ختام هذا الكتاب، واستناداً إلى ما ورد فيه من رصد وتحليل، يمكن تأكيد مجموعة النتائج والملاحظات التي تعكسها خبرة التعامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإفريقيا، على النحو الآتي:

أولاً: وجود مصلحة حقيقية، خليجية وإفريقية، في تعزيز التعاون بين الطرفين، في ضوء الفرص والتحديات المفروضة على الجانبين؛ بفعل التغيرات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية، وفي ضوء التطورات المستقبلية المتوقعة على الصُعُد الاقتصادية؛ (تنامي إنتاج النفط الإفريقي، واتساع الفجوة الغذائية على الساحتين الخليجية والإفريقية)، والسكانية؛ (التزايد السكاني على الجانبين، وما يرتبط ذلك به من مشكلات، ومطالب داخلية مختلفة)، والأمنية في ظل تصاعد التنافس الغربي ـ الآسيوي (ولاسيما الأمريكي ـ الصيني)، على ثروات المنطقتين ومواردهما.

ثانياً: استنفاد أغراض معادلة العلاقات العربية ـ الإفريقية بعامة، والخليجية ـ الإفريقية بخاصة، والقائمة على الدعم المالي الخليجي للدول الإفريقية، ومساندتها إزاء ما يتصل بالكفاح ضد الأنظمة الاستعمارية، والعنصرية، مقابل التأييد الإفريقي للقضايا العربية والخليجية؛ وهو أمر تضافرت في صنعه – على نحو ما سلف البيان – التحولات على الساحتين الإفريقية والخليجية، ولاسيما تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتحول عن النظام العنصري في جمهورية جنوب إفريقيا، علاوة على دخول بعض دول إفريقيا نادي الدول المنتجة للنفط، فضلاً عن

ضعف مردود سياسة المساعدات المالية والاقتصادية الخليجية للدول الإفريقية، في ظل غياب استراتيجية واضحة؛ للتنسيق بشأن غايات تلك المساعدات وطريقة تقديمها وتوظيفها، بما يجعل مصالح الطرفين أكبر؛ الأمر الذي حول الكثير من تلك المساعدات إلى أداة لتثبيت تبعية الجانبين لقوى ومنظمات دولية، لا تتفق غاياتها في كثير من الأحيان وآمال الطرفَين الإفريقي والخليجي.

ثالثاً: يصعب فصل العلاقات الخليجية ـ الإفريقية عن سياقها الأكبر؛ ممثلاً بالعلاقات العربية ـ الإفريقية، التي مثلت في مراحل كثيرة، عاملاً مساعداً وجسراً واصلاً للعلاقات الخليجية ـ الإفريقية، وفي مراحل أخرى، عامل توتر وإفساد لتلك العلاقات، بالقدر ذاته الذي مثله تاريخ العلاقات الخليجية ـ الإفريقية وواقعها، في انعكاسه على العلاقات العربية ـ الإفريقية، إيجاباً وسلباً. وهو ما تؤكده الملاحظات والنتائج.

رابعاً: إن الثوابت والروابط الجغرافية، والعرقية، والتاريخية، والثقافية، والدينية، والسياسية. . . إلخ، بين الدول الخليجية والدول الإفريقية بعامة، ودول شرق إفريقيا بخاصة، ليست كافية وحدها لتأمين إقامة علاقات ثابتة ومستمرة بين الجانبين؛ إذ تحمل هذه الثوابت والروابط من التحديات قدر ما تحمله من الفرص والإمكانات؛ ومن ذلك تصوير بعض الصراعات بين أطراف عرب وآخرين إفريقيين، على أنه صراعات عربية ـ إفريقية؛ (مثلاً: النزاع السوداني ـ الإريتري، والسوداني ـ الأوغندي، والصومالي ـ الكيني، والصومالي ـ الإثيوبي، والليبي ـ التشادي، والليبي ـ النيجيري (مع النيجر)، والسنغالي ـ الموريتاني، علاوة

على الصراعات السودانية الداخلية بالجنوب والغرب)، وقد ألقى ذلك ظلالاً سلبية على العلاقات الخليجية ـ الإفريقية، وأسهم – متضافراً وما سلف بيانه من مدركات إفريقية سلبية عن العالم العربي – في زيادة حالتي التوجس والترقب الإفريقيين، وخاصة في الدول ذات الأقليات العربية والمسلمة، تجاه مساعي التعاون العربية بصفة عامة على الساحة الإفريقية.

خامساً: إن خبرة الدعم الخليجي – على الصعيد التاريخي والصعيد السياسي – لقضايا التحرير الوطني على الساحة الإفريقية – وإن مثلت في جانب منها مدخلاً، وركيزة للتعاون المشترك، بين دول مجلس التعاون وبعض الدول الإفريقية – فإنها من جانب آخر، تمثل عنصراً من عناصر التوتر في العلاقات بدول أخرى، ولعل الحساسية الشديدة التي واجه بها النظام الإثيوبي ما بثته قناة الجزيرة القطرية عن معاناة الصوماليين المقيمين في إقليم أوجادين الخاضع للسيادة الإثيوبية، هو الدليل على ذلك.

سادساً: من الناحية الدينية، إن اعتناق أكثر من نصف سكان القارة الإفريقية الإسلام – على نحو ما سلفت الإشارة إليه – وانتماء نصف دول القارة كذلك إلى منظمة المؤتمر الإسلامي – وإن مثل دافعاً أساسياً إلى دعم العلاقات الخليجية ـ الإفريقية – فإنه كان كذلك أحد مصادر التوتر في علاقات دول إفريقية أخرى بدول الخليج العربية، بل كان كل طرف – على صعيد الدول الإفريقية الإسلامية ذاتها، في ظل التنافس السعودي ـ الإيراني – يسعى لنشر أفكاره ودعم مذهبه على الساحة الإفريقية، وتلك إحدى القضايا التي مازالت في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق.

سابعاً: إن أحد الأطر الأساسية الممكنة لتفعيل العلاقات الخليجية ـ الإفريقية، هو العمل على الدعم والمساندة لمساعي التقارب العربي ـ العربي، بما يحول دون الصراع العربي على الساحة الإفريقية، وإحياء جهود التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، على نحو يكفل - في الأمد المتوسط - تأكيد التواصل العربي ـ الإفريقي على صعيد القارة، وترسيخ الهوية الإفريقية لدول شمال القارة، بما يعنيه ذلك من التغلب على الآثار السلبية لتراكمات الصور الذهنية السلبية لدى كل طرف عن الآخر، كما أن دعم الاتحاد الإفريقي يكفل - على الأمد البعيد - التغلب على مشكلات الحدود ومشكلات الهوية والتداخل العرقي، وما يصاحب هذه المسائل من مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية؛ انطلاقاً من الهدف الأسمى للاتحاد، وهو إزالة الحواجز بأشكالها المختلفة بين دول الاتحاد، فضلاً عما يتيحه ذلك من إمكانات للاعتماد على الذات؛ بما يخفف من حدة التبعية للخارج ومستوى التأثر به؛ وهو ما يمثل - كذلك - المدخل الأساسي لتعزيز التعاون الخليجي ـ الإفريقي، عبر توفير البيئة الإقليمية المناسبة لذلك.

ثامناً: إن أحد أهم عوامل نجاح التعاون العربي ـ الإفريقي، هو التركيز على الإنسان، بحيث يكون هو الهدف والغاية، على نحو يؤكد انتماءه الوطني وانتماءه الإقليمي ويرسخهما؛ بما يعنيه ذلك من مكسب للقضايا العربية؛ ولذا يجدر بدول الخليج العربية الاهتمام بزيادة المنح الدراسية العلمية لأبناء الدول الإفريقية، إضافة إلى المنح المتوافرة للعلوم الدينية والأدبية والنظرية، على نحو يكفل تكوين كوادر إفريقية متفهمة، تستطيع التعامل ومشكلات واقع بلدانها، وأن تتبوأ مراكز مؤثرة في دولها، بحيث لا تظل مراكز صنع القرار في يد النخب المناهضة للهوية العربية الإسلامية.

تاسعاً: ضرورة الاهتمام بوجود دبلوماسي وحضور ثقافي خليجيين حقيقيين – لا شرفيين رمزيين – على الساحة الإفريقية، بحيث يكون فاعلاً في تهيئة أجواء المناخ والبيئة الثقافية والبيئة الاجتماعية اللازمة، لدعم التعاون الاقتصادي المنشود بين الدول الخليجية والدول الإفريقية، وقادراً – عند اللزوم – على التدخل لحماية المصالح، وعلى توفير البيانات السليمة دائماً عن إمكانيات وفرص للتعاون متاحة، وتذليل الصعاب الناجمة عن تراكمات الصور الذهنية السلبية عن العالم العربي بصفة عامة، والخليجي بصفة خاصة، على الساحة الإفريقية؛ وهو ما يقتضي بالضرورة توفير قاعدة بيانات سليمة عن الدول الإفريقية المستهدفة بالتعاون، وعقد دورات تدريبية للدعاة والمبعوثين، من الدول الخليجية إلى الدول الإفريقية؛ للتوعية بحقيقة واقع هذه البلدان التي يتوجهون لها، والدور الواجب عليهم القيام به، لدعم التعاون بين الجانبين.

عاشراً: ضرورة متابعة كل الجهود السالفة الذكر بالدعم والمساندة والرعاية المستمرة؛ لأن الخبرة التاريخية تكشف أن ضعف مردود المحاولات الكثيرة لتعميق أواصر التعاون بين الدول العربية بعامة، والدول الإفريقية بخاصة، يرجع في جوهره إلى افتقاد ثلاثية جوهرية لنجاح أي عمل؛ وهي: التخطيط الواضح للأهداف، والتنسيق عند التنفيذ، والمتابعة؛ حيث تشير التجارب إلى ارتباط معظم محاولات تعزيز التعاون بمتغيرات وتحديات دولية وإقليمية، سرعان ما يتم التكيف معها، والتخلي عن مساعي التعاون العربي ـ الإفريقي المشترك لمواجهتها؛ الأمر الذي يؤدي إلى البدء من نقطة الصفر ثانية، عند بروز تحديات جديدة في الأفق؛ ولذا، فإنه ينبغي تعزيز مساعي التعاون المشترك الخليجية ـ الإفريقية؛ ممثلة بمنتدى التعاون

الخليجي ـ الإفريقي، الذي بُدِئت حلقته الأولى بمملكة البحرين، وندوة التعاون الاستراتيجي الخليجي ـ الإفريقي، التي نظمت في مدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا، على أن يتم ذلك في إطار من التناغم والاتساق والجهود الإقليمية، (جامعة الدول العربية)، والوطنية بما لا يفتح المجال ثانية، لمزيد من التنافس غير المحمود على الساحة الإفريقية.

ولا شك أن نجاح الاتحاد الإفريقي في تحقيق أهدافه والنهوض بالدول الإفريقية؛ العربية منها، وغير العربية، سيقضيان على أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون تفعيل التعاون العربي ـ الإفريقي، وهو تلك الفجوة الاقتصادية بين الدول الخليجية وكثير من الدول الإفريقية؛ حيث إن تحقيق النهضة الإفريقية والإخاء العربي ـ الإفريقي على الساحة الإفريقية، سيكون دافعاً أساسياً نحو تحقيق حلم "الأفروعربية"، وهو الاصطلاح الذي استخدمه البروفيسور علي مزروعي؛ تعبيراً عن الوحدة الخليجية (الجزيرة العربية) ـ الإفريقية، لما يحقق مصلحة الطرفين.

حاصل القول – على نحو ما ذكرنا في الكثير من المناسبات – أنه ينبغي التعامل والمتغيرات والعلاقات الإقليمية بدول الجوار الإفريقي؛ انطلاقاً من الواقع الملموس، ولاسيما في ظل الأنظمة السياسية الإفريقية الحاكمة التي تتسم بالطابع البراجماتي في عمومها؛ فمن الممارسة والتناقض إزاء الذات، مخاطبة الدول الإفريقية بخطاب عاطفي، لا يأخذ في حسبانه لغة المصالح المشتركة على الصُعُد المختلفة؛ فالخطاب العاطفي في هذه الحال غير مثمر؛ ذلك أن الاستناد إلى الروابط التاريخية والدينية والثقافية، يمكن بسهولة التغلب عليه بخطاب مضاد عن العنصرية والعبودية والاسترقاق، وخطر الأصولية، ودعم الإرهاب. . . إلخ، من دون النظر إلى مدى

مصداقية ذلك الخطاب المضاد؛ لأن العبرة بالإدراك، وهو أمر يصعب تغييره عبر كلمات، إلا أنه يمكن التغلب عليه، واحتواء آثاره، عبر الممارسة العملية، وإنشاء شبكة من المصالح المشتركة التي يمكن - في هذه الحال - توطيدها باستخدام الخطاب العاطفي (التراثي والثقافي والديني)، كما يمكن استخدامها؛ (أي استخدام المصالح)، في ترسيخ تلك القيم المعنوية والثقافية والحضارية المشتركة، عبر عملية تفاعل مشترك، تحقق مصلحة الطرفين.

الملاحق

الملحق رقم (1)

بيان بالبعثات الدبلوماسية الخليجية لدى الدول الإفريقية

	الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	الإجمالي
1	الجزائر	*	*	*	*	*	*	6
2	مصر	*	*	*	*	*	*	6
3	المغرب	*	*	*	*	*	*	6
4	تونس	*	*	*	*	*	*	6
5	جنوب إفريقيا	*	لا يوجد	*	*	*	*	5
6	السودان	*	لا يوجد	*	*	*	*	5
7	موريتانيا	*	لا يوجد	*	لا يوجد	*	*	4
8	ليبيا	*	لا يوجد	*	لا يوجد	*	*	3
9	السنغال	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	*	3
10	جيبوتي	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
11	إثيوبيا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*	2
12	كينيا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*	2
13	إريتريا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
14	تنزانيا	لا يوجد	لا يوجد	*	قنصلية	لا يوجد	لا يوجد	2
15	غانا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
16	غينيا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
17	مالي	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
18	موريشيوس	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	قنصلية	لا يوجد	لا يوجد	1
19	بوركينا فاسو	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
20	الكاميرون	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
21	تشاد	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
22	الكونغو	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
23	كوت ديفوار	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
24	النيجر	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
25	نيجيريا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
26	أوغندا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1

27	زامبيا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
28	زيمبابوي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	*	1
29	جزر القمر	لا يوجد						لا يوجد
30	أنجولا	لا يوجد						لا يوجد
31	بنين	لا يوجد						لا يوجد
32	بوتسوانا	لا يوجد						لا يوجد
33	غينيا الاستوائية	لا يوجد						لا يوجد
34	بوروندي	لا يوجد						لا يوجد
35	الجابون	لا يوجد						لا يوجد
36	جامبيا	لا يوجد						لا يوجد
37	كيب فرد	لا يوجد						لا يوجد
38	إفريقيا الوسطى	لا يوجد						لا يوجد
39	غينيا بيساو	لا يوجد						لا يوجد
40	ليسوتو	لا يوجد						لا يوجد
41	ليبيريا	لا يوجد						لا يوجد
42	مدغشقر	لا يوجد						لا يوجد
43	مالاوي	لا يوجد						لا يوجد
44	موزامبيق	لا يوجد						لا يوجد
45	ناميبيا	لا يوجد						لا يوجد
46	رواندا	لا يوجد						لا يوجد
47	ساوتومي وبرنسيب	لا يوجد						لا يوجد
48	سيشل	لا يوجد						لا يوجد
49	سيراليون	لا يوجد						لا يوجد
50	الصومال	لا يوجد						لا يوجد
51	سوازيلاند	لا يوجد						لا يوجد
52	توجو	لا يوجد						لا يوجد
53	الكونغو الديمقراطية	لا يوجد						لا يوجد
إجمالي		**8**	**4**	**26**	**8**	**11**	**12**	**69**

الجدول من إعداد الباحث، استناداً إلى بيانات مواقع وزارات الخارجية بدول مجلس التعاون، وموقع embassypages، على الرابط الآتي: <www.embassypages.com/oman.php>

الملحق رقم (2)

بيان بحجم التمثيل الدبلوماسي الإفريقي المقيم لدى دول مجلس التعاون

	الدولة	دولة الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	الإجمالي
1	الجزائر	*	*	*	*	*	*	6
2	مصر	*	*	*	*	*	*	6
3	ليبيا	*	*	*	*	*	*	6
4	المغرب	*	*	*	*	*	*	6
5	السودان	*	*	*	*	*	*	6
6	تونس	*	*	*	*	*	*	6
7	إريتريا	*	*	*	لا يوجد	*	*	5
8	السنغال	لا يوجد	*	*	*	*	*	5
9	الصومال	*	لا يوجد	*	*	*	*	5
10	جنوب إفريقيا	*	لا يوجد	*	*	*	*	5
11	موريتانيا	*	لا يوجد	*	لا يوجد	*	*	4
12	النيجر	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	*	3
13	تنزانيا	لا يوجد	لا يوجد	*	*	*	لا يوجد	3
14	بوركينا فاسو	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
15	الكاميرون	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
16	تشاد	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
17	جزر القمر	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
18	كوت ديفوار	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2

19	جيبوتي	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
20	إثيوبيا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*	2
21	الجابون	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
22	جامبيا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
23	غانا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
24	غينيا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
25	كينيا	*	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	2
26	مالي	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
27	نيجيريا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*	2
28	سيراليون	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
29	أوغندا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
30	زامبيا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	*	لا يوجد	2
31	زيمبابوي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	*	*	2
32	بنين	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	*	1
33	غينيا بيساو	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	1
34	ليبيريا	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1
35	موريشيوس	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	1
36	رواندا	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	1
37	موزامبيق	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	1
38	سيشل	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	1
39	بوتسوانا	لا يوجد						لا يوجد
40	الكونغو	لا يوجد						لا يوجد
41	بوروندي	لا يوجد						لا يوجد
42	كيب فرد	لا يوجد						لا يوجد
43	إفريقيا الوسطى	لا يوجد						لا يوجد
44	أنجولا	لا يوجد						لا يوجد

45	غينيا الاستوائية	لا يوجد						لا يوجد
46	ليسوتو	لا يوجد						لا يوجد
47	مدغشقر	لا يوجد						لا يوجد
48	مالاوي	لا يوجد						لا يوجد
49	ناميبيا	لا يوجد						لا يوجد
50	ساوتومي وبرنسيب	لا يوجد						لا يوجد
51	سوازيلاند	لا يوجد						لا يوجد
52	توجو	لا يوجد						لا يوجد
53	الكونغو الديمقراطية	لا يوجد						لا يوجد
إجمالي عدد البعثات الإفريقية		**11**	**8**	**30**	**14**	**29**	**16**	**109**

الجدول من إعداد الباحث، استناداً إلى بيانات مواقع وزارات الخارجية بدول مجلس التعاون، وموقع embassypages، على الرابط الآتي: <www.embassypages.com/oman.php>

الملحق رقم (3)

بيان بأهم الشركاء التجاريين لكل دولة من دول مجلس التعاون ودول إفريقيا

م	الدولة	مسار الصادرات	مسار الواردات
1	دولة الإمارات العربية المتحدة	اليابان 34٪، كوريا الجنوبية 13.5٪، تايلاند 7.7٪، الهند 7.2٪، إيران 4.9٪.	بريطانيا 10.8٪، الصين 10.5٪، الولايات المتحدة 10.2٪، الهند 10٪، ألمانيا 6.4٪.
2	مملكة البحرين	السعودية 11.7٪، الولايات المتحدة 9.3٪، دولة الإمارات 8.3٪، اليابان 6.4٪، كوريا الجنوبية 6.3٪.	السعودية 38.6٪، اليابان 6.8٪، الولايات المتحدة 5.75٪، بريطانيا 5.3٪.
3	دولة الكويت	اليابان 25.6٪، كوريا الجنوبية 20٪، الولايات المتحدة 15.5٪، سنغافورة 12.4٪، هولندة 6.1٪.	الولايات المتحدة 14.5٪، ألمانيا 11٪، اليابان 8.7٪، السعودية 6.4٪، بريطانيا 5.8٪.
4	المملكة العربية السعودية	الولايات المتحدة 20.5٪، اليابان 20.2٪، كوريا الجنوبية 11.4٪، الصين 8.7٪، سنغافورة 6.3٪.	الولايات المتحدة 13.8٪، ألمانيا 10.2٪، اليابان 8.4٪، الصين 7.7٪، فرنسا 5٪.
5	سلطنة عُمان	الصين 21.8٪، كوريا الجنوبية 19.4٪، اليابان 14.2٪، تايلاند 12.7٪، دولة الإمارات 7.1٪.	دولة الإمارات 28.3٪، اليابان 19.9٪، بريطانيا 9.8٪، الولايات المتحدة 8.5٪، ألمانيا 7.3٪.
6	دولة قطر	اليابان 48.3٪، كوريا الجنوبية 25.5٪، سنغافورة 10.8٪، الهند 6.8٪، دولة الإمارات 4٪.	فرنسا 17.1٪، اليابان 15.5٪، الولايات المتحدة 15.5٪، ألمانيا 12.4٪، السعودية 10.8٪.
أهم الشركاء التجاريين للدول الإفريقية			
1	إثيوبيا	ألمانيا 14٪، الصين 9.6٪، اليابان 7.7٪، السعودية 6.2٪، سويسرا 5.8٪.	السعودية 15.5٪، الصين 13.3٪، الولايات المتحدة 13٪، الهند 7٪، إيطاليا 4.8٪.
2	إريتريا*	الاتحاد الأوربي 36.1٪، السودان 19.5٪، سنغافورة 12.5٪، الهند 7٪، روسيا 3٪.	الاتحاد الأوربي 25.9٪، الولايات المتحدة 15.9٪، دولة الإمارات 12.2٪، السعودية 10.5٪، الهند 6.3٪.

م	الدولة		
3	إفريقيا الوسطى	بلجيكا 37.5٪، فرنسا 10.5٪، إسبانيا 9.4٪، إيطاليا 8.7٪، الصين 7.6٪.	فرنسا 22.6٪، هولندة 14٪، الكاميرون 13.2٪، الولايات المتحدة 10٪، بلجيكا 4.9٪.
4	أنجولا	الولايات المتحدة 64٪، الصين 47.7٪، فرنسا 12.6٪، تشيلي 8.7٪، إسبانيا 4.9٪.	كوريا الجنوبية 18.7٪، البرتغال 12.2٪، الولايات المتحدة 11.4٪، جنوب إفريقيا 6.7٪، البرازيل 5٪.
5	أوغندا	كينيا 19.9٪، بلجيكا 13٪، هولندة 12.7٪، فرنسا 9.4٪، ألمانيا 6.8٪.	كينيا 39.9٪، دولة الإمارات 10.8٪، جنوب إفريقيا 8٪، الهند 7.2٪، الصين 6.5٪.
6	بنين	الصين 26.6٪، إندونيسيا 6.9٪، الهند 6.3٪، النيجر 5٪، توجو 4٪.	فرنسا 9.7٪، غانا 3.2٪، كوت ديفوار 3.1٪، الصين 3٪، بريطانيا 2.3٪.
7	بوتسوانا*	الاتحاد الأوربي (80٪)، جنوب إفريقيا 10.2٪، النرويج 8.1٪، زيمبابوي 7.3٪، الصين 1.9٪.	جنوب إفريقيا 83.5٪، الاتحاد الأوربي 6٪، الصين 1.8٪، زيمبابوي 1.3٪، الولايات المتحدة 1.2٪.
8	بوركينا فاسو	الصين 34٪، سنغافورة 11.2٪، تايلاند5.1٪، غانا 4.6٪، النيجر 3.4٪.	فرنسا 23٪، كوت ديفوار 22.5٪، توجو 6.5٪، ليبيا 3.3٪، بلجيكا 2.9٪.
9	بوروندي	ألمانيا 52.5٪، بلجيكا 23.9٪، هولندة 17.2٪، سويسرا 12.6٪، الولايات المتحدة 9.9٪.	كينيا 11٪، تنزانيا 9٪، بلجيكا 8.9٪، إيطاليا 6.9٪، فرنسا 4.6٪.
10	تشاد	الولايات المتحدة 90.9٪، الصين 11.5٪، البرتغال 3.1٪، كوريا الجنوبية 3٪، فرنسا 0.9٪.	فرنسا 27.5٪، الكاميرون 20.2٪، الولايات المتحدة 15.8٪، بلجيكا 8.8٪، البرتغال 6٪.
11	تنزانيا	الصين 12.1٪، كندا 10.3٪، الهند 10٪، هولندة 6.1٪، اليابان 5.3٪.	جنوب إفريقيا 14.5٪، الصين 11.4٪، الهند 7.3٪، دولة الإمارات 7.2٪، كينيا 6.2٪.
12	توجو	غانا 14.6٪، بوركينا فاسو 12.7٪، بنين 7.9٪، مالي 5٪، الهند 4٪.	فرنسا 5.8٪، الصين 4.4٪، كوت ديفوار 2.1٪، إيطاليا 1.5٪، إسبانيا 1.4٪.
13	تونس	فرنسا 30.2٪، إيطاليا 20.7٪، ألمانيا 9.2٪، إسبانيا 5.3٪، ليبيا 4.4٪.	فرنسا 28.7٪، إيطاليا 25.7٪، ألمانيا 10.6٪، إسبانيا 6.1٪، ليبيا 4.4٪.

14	الجابون	الولايات المتحدة 58.8٪، فرنسا 7٪، الصين 6.9٪، ترينداد وتوباجو 4.4٪، إسبانيا 2.5٪.	فرنسا 37.9٪، الولايات المتحدة 6٪، الكاميرون 3.9٪، بلجيكا 3.7٪، هولندة 3.5٪.
15	جامبيا	الهند 22.6٪، بريطانيا 11.7 ٪، إندونيسيا 5.3٪، ماليزيا 3.9٪، السنغال 3٪.	الصين 21٪، السنغال 11.1٪، كوت ديفوار 8.3٪، البرازيل 5.9٪، الولايات المتحدة 5.1٪.
16	الجزائر	الولايات المتحدة 21.5٪، إيطاليا 15.3٪، إسبانيا 9.8٪، فرنسا 9.4٪، كندا 7.5٪.	فرنسا 29٪، إيطاليا 8٪، إسبانيا 7.3٪، الصين 7٪، ألمانيا 6.5٪.
17	جزر القمر	فرنسا 17.5٪، سنغافورة 10.6٪، اليابان 9.5٪، ألمانيا 8.6٪، الولايات المتحدة 3.7٪.	فرنسا 20.6٪، جنوب إفريقيا 11.7٪، دولة الإمارات 9٪، كينيا 8٪، باكستان 5٪.
18	جنوب إفريقيا	بريطانيا 15.5٪، الولايات المتحدة 12.8٪، اليابان 11.76٪، ألمانيا 8.9٪، الصين 7.3٪.	ألمانيا 13.9٪، الولايات المتحدة 6.5٪، الصين 6.4٪، بريطانيا 6.4٪، السعودية 6٪.
19	جيبوتي	الصومال 61.4٪، اليمن 21.7٪، إثيوبيا 19.9٪، دولة الإمارات 2.7٪، إيطاليا 1.1٪.	السعودية 24.6٪، الهند 13٪، الصين 11.4٪، إثيوبيا 5.4٪، فرنسا 5.1٪.
20	كيب فيرد	إسبانيا 47.9٪، البرتغال 41.7٪، الولايات المتحدة 11.5٪، بريطانيا 4.5٪، ألمانيا 3.4٪.	البرتغال 41.4٪، إيطاليا 7.9٪، هولندة 7٪، إسبانيا 5.5٪، فرنسا 4.8٪.
21	رواندا	ألمانيا 4.4٪، الصين 2.6٪، ماليزيا 1.8٪، بلجيكا 1.8٪، الولايات المتحدة 1.5٪.	كينيا 24.3٪، أوغندا 6.3٪، بلجيكا 5.6٪، ألمانيا 5.4٪، إسرائيل 3.6٪.
22	زامبيا	جنوب إفريقيا 26.4٪، الصين 13.7٪، كوريا الجنوبية 13.7٪، تنزانيا 8.3٪، الكونغو برازافيل 7.3٪.	جنوب إفريقيا 46٪، دولة الإمارات 8٪، زيمبابوي 5.8٪، بريطانيا 2.4٪، الهند 2.4٪.
23	زيمبابوي	جنوب إفريقيا 36٪، الصين 8.1٪، اليابان 6.9٪، هولندة 5.3٪، الولايات المتحدة 5٪.	جنوب إفريقيا 74.3٪، الصين 7.9٪، زامبيا 4.7٪، الكويت 3.4٪، موزامبيق 3.2٪.
24	كوت ديفوار	فرنسا 20.5٪، الولايات المتحدة 15.8٪، هولندة 12.3٪، نيجيريا 8.9٪، بنما 4.9٪.	فرنسا 41.4٪، نيجيريا 36.7٪، سنغافورة 9.9٪، الصين 4.6٪، بريطانيا 4.5٪.

25	ساوتومي وبرنسيب	هولندة 35.8٪ (عام 2004)، بلجيكا 15.4٪، كوريا الجنوبية 6.8٪، ألمانيا 5.3٪، البرازيل 4.2٪.	بريطانيا 1.2٪(عام 2004)، البرتغال 45.2٪، الولايات المتحدة 16.5٪، بلجيكا 5٪، جنوب إفريقيا 4.7٪.
26	السنغال	مالي 20٪، الهند 15.6٪، فرنسا 11.3٪، إسبانيا 7.2٪، إيطاليا 6.5٪.	فرنسا 23.7٪، نيجيريا 11.5٪، البرازيل 4.6٪، تايلاند 4.3٪، الولايات المتحدة 4.2٪.
27	سوازيلاند*	جنوب إفريقيا 67.5٪، الولايات المتحدة 8٪، موزامبيق 5.4٪، كينيا 3.1٪، زيمبابوي 2.9٪.	جنوب إفريقيا 86٪، تاي بيه (الصين)، هونج كونج 2.2٪، الاتحاد الأوربي 2٪، الصين 1.4٪.
28	السودان	الصين 73.7٪، اليابان 12.4٪ السعودية 2.9٪، دولة الإمارات 1.9٪، مصر 1.7٪.	الصين 32.9٪، السعودية 15٪، دولة الإمارات 9.4٪، مصر 8.8٪، اليابان 8.2٪.
29	سيراليون	بلجيكا 62.9٪، ألمانيا 12.8٪، الولايات المتحدة 4.4٪، الهند 1.7٪، هولندة 1.2٪.	ألمانيا 18.7٪، كوت ديفوار 11٪، بريطانيا 8.5٪، الولايات المتحدة 6.8٪، الصين 5.6٪.
30	سيشل	بريطانيا 21.8٪، إسبانيا 18.7٪، فرنسا 10.8٪، اليابان 9.2٪، إيطاليا 7٪.	السعودية 22.3٪، إسبانيا 20٪، سنغافورة 10.1٪، فرنسا 10٪،إيطاليا 8.3٪.
31	الصومال	دولة الإمارات 39.7٪، اليمن 11٪، عُمان 4.8٪، السعودية 2.7٪، الهند 2.5٪.	جيبوتي 33.9٪، كينيا 15.5٪، الهند 9.7٪، البرازيل 9.5٪، عُمان 5.9٪.
32	غانا	هولندة 13٪، بريطانيا 8.7٪، الولايات المتحدة 7٪، بلجيكا 6٪، فرنسا 5.9٪.	نيجيريا 14.4٪، الصين 11.8٪، الولايات المتحدة 5.9٪، جنوب إفريقيا 3.8٪.
33	غينيا	روسيا 50.4٪، كوريا الجنوبية 38.9٪، إسبانيا 35٪، أوكرانيا 27.3٪، الولايات المتحدة 21٪.	الصين 19.5٪، الولايات المتحدة 16.9٪، فرنسا 16.6٪، كوت ديفوار 11.9٪، إيطاليا 10.8٪.
34	غينيا الاستوائية	الولايات المتحدة 36.9٪، الصين 32.7٪، إسبانيا 16.4٪، كندا 11٪، البرتغال 8.2٪.	الولايات المتحدة 23.7٪، إيطاليا 19.9٪، فرنسا 11.7٪، إسبانيا 10.3٪، كوت ديفوار 8.3٪.
35	غينيا بيساو	الهند 56.3٪، نيجيريا 15.9٪، الأكوادور	إيطاليا 27.1٪، السنغال 20٪، البرتغال

		3.8٪، إيطاليا 2٪، كوريا الجنوبية 1.2٪.	16.9٪، كوت ديفوار 4.6٪، هولندة 4٪.
36	الكاميرون	إسبانيا 15.5٪، إيطاليا 12.4٪، فرنسا 8.5٪، كوريا الجنوبية 7.3٪، بريطانيا 7.3٪.	فرنسا 24.9٪، نيجيريا 12.4٪، بلجيكا 6.6٪، الصين 5.8٪، الولايات المتحدة 5.3٪.
37	الكونغو	الصين 37.6٪ (عام 2004)، الولايات المتحدة 10.3٪ (عام 2004)، 6.7٪ (عام 2004)، فرنسا 7.7٪ (عام 2004)، كوريا الشمالية 11.7٪ (عام 2004).	فرنسا 33.2٪ (عام 2004)، الصين 5.3٪ (عام 2004)، الولايات المتحدة 10.3٪ (عام 2004)، إيطاليا 6٪ (عام 2004).
38	الكونغو الديمقراطية	بلجيكا 54٪، الولايات المتحدة 25.3٪، الصين 16.5٪، فرنسا 11.3٪، فنلندة 11٪.	جنوب إفريقيا 17.1٪، بلجيكا 16.7٪، فرنسا 9.4٪، زامبيا 8.8٪، كينيا 5.9٪.
39	كينيا	أوغندا 12.5٪، بريطانيا 9.5٪، الولايات المتحدة 8.6٪، هولندة 7.3٪، مصر 4.6٪.	دولة الإمارات 13٪، السعودية 9.4٪، الولايات المتحدة 9.4٪، جنوب إفريقيا 7.6٪، الصين 6.8٪.
40	ليبيا	إيطاليا 45.7٪، ألمانيا 18.3٪، إسبانيا 10.5٪، فرنسا 7.5٪، تركيا 7.5٪.	إيطاليا 20٪، ألمانيا 9.7٪، تركيا 5.4٪، تونس 3.5٪، بريطانيا 4.5٪.
41	ليبيريا	بلجيكا 49.3٪، إسبانيا 13.9٪، الولايات المتحدة 10.8٪، تايلاند 5.5٪، بولندا 5.5٪.	كوريا الجنوبية 46.8٪، اليابان 26٪، سنغافورة 17.5٪، كرواتيا 5.8٪، الصين 3.5٪.
42	ليسوتو*	الولايات المتحدة 44.5٪، جنوب إفريقيا 42٪، كندا 7٪، الصين 4٪، الاتحاد الأوربي 2.5٪.	جنوب إفريقيا 77٪، تاي بيه(الصين) 5.6٪، هونج كونج(الصين) 4.6٪، الصين 3.8٪، سنغافورة 2٪.
43	مالاوي	الولايات المتحدة 20.7٪، جنوب إفريقيا 14٪، مصر 8.8٪، ألمانيا 8٪، هولندة 7.7٪.	جنوب إفريقيا 37.6٪، الهند 8.1٪، موزامبيق 7.7٪، زامبيا 7.5٪، زيمبابوي 7.2٪.
44	مالي	الصين 19.5٪، باكستان 9.9٪، تايلاند 6.7٪، الهند 4.8٪، إيطاليا 3.5٪.	فرنسا 19.3٪، السنغال 19.3٪، كوت ديفوار 12.6٪، الصين 5.2٪، جنوب إفريقيا 5.2٪.
45	مدغشقر	فرنسا 19.8٪، الولايات المتحدة 19.5٪، ألمانيا 5.5٪، موريشيوس 2.2٪، إيطاليا 2٪.	فرنسا 15.3٪، الصين 9.7٪، إيران 7.3٪، جنوب إفريقيا 5.4٪، هونج كونج 4.5٪.
46	مصر	الولايات المتحدة 13.4٪، إيطاليا 9.5٪، إسبانيا 7.7٪، سورية 5.7٪، ألمانيا 4.9٪.	الولايات المتحدة 8.8٪، ألمانيا 5.8٪، الصين 5.4٪، فرنسا 5.2٪، إيطاليا 4.8٪.

47	المغرب	فرنسا 55.9٪، إسبانيا 24.4٪، بريطانيا 7.5٪، إيطاليا 6٪، ألمانيا 5.5٪.	فرنسا 40.4٪، إسبانيا 15.6٪، إيطاليا 7.4٪، الصين 7.1٪، السعودية 6.1٪.
48	موريتانيا	إيطاليا15.8٪، اليابان 13٪، فرنسا 12.5٪، بلجيكا 9٪، ألمانيا 8.8٪.	فرنسا 22.6٪، بريطانيا 8.8٪، الولايات المتحدة 8.5٪، الصين 7.4٪، إسبانيا 6٪.
49	موريشيوس	بريطانيا 28.3٪، فرنسا 18.2٪، الولايات المتحدة 10.3٪، مدغشقر 5.4٪، إيطاليا 4.7٪.	فرنسا 12.8٪، جنوب إفريقيا 11.6٪، الهند 9.4٪، فنلندة 6.4٪ الصين 6.3٪.
50	موزامبيق	بلجيكا 25.8٪، جنوب إفريقيا 12.3٪، إسبانيا 11.8٪، إيطاليا 11.7٪، ألمانيا 7.8٪.	جنوب إفريقيا 42.5٪، أستراليا 15٪، الصين 4.4٪، البرتغال 3.9٪، الهند 3.2٪.
51	ناميبيا*	الاتحاد الأوربي 45.5٪، جنوب إفريقيا 24.6٪، أنجولا 5.7٪، كندا 3.8٪، الولايات المتحدة 2.5٪.	جنوب إفريقيا 82.5٪، الاتحاد الأوربي 5.9٪، الصين 3.5٪، الولايات المتحدة 1.5٪، سويسرا 1٪.
52	النيجر	فرنسا 57٪، نيجيريا 25.48٪، الولايات المتحدة 24.2٪، غانا 4.1٪، إسبانيا 1.2٪.	فرنسا 17.8٪، الولايات المتحدة 13٪، الدول الفرانكوفونية 9.2٪، نيجيريا 9.1٪، إيطاليا 8.2٪.
53	نيجيريا	الولايات المتحدة 52.3٪، البرازيل 10.9٪، إسبانيا 8٪، فرنسا 3٪، كوت ديفوار 3٪.	الصين 11.9٪، الولايات المتحدة 8.3٪، بريطانيا 7.6٪، هولندة 7٪، فرنسا 6.8٪.

* إحصائيات منظمة التجارة الدولية لعام 2008، على الرابط الآتي:

<http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country>

الجدول من إعداد الباحث، استناداً إلى المصدرين الآتيين:

Euromonitor International, *World Economic Factbook 2006/2007*, 14th edition (UK: Euromonitor International PIC, 2007).

إحصائيات منظمة التجارة الدولية لعام 2008، على الرابط الآتي:

<http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country>

الملحق رقم (4)

مشروعات صندوق أبوظبي للتنمية في الدول الإفريقية غير العربية

اسم المشروع	البلد	النوع	المموّل	السنة	الوضع
سد سلينجي	مالي	قرض	صندوق أبوظبي	1976	منتهٍ
طريق سيفاو قاو	مالي	قرض	صندوق أبوظبي	1981	منتهٍ
تطوير نهر السنغال	مالي	قرض	حكومة أبوظبي	1982	قيد التنفيذ
تدعيم ميزان المدفوعات	مالي	قرض	حكومة أبوظبي	1985	قيد التنفيذ
شارع الشيخ زايد في بامكو	مالي	منحة	صندوق أبوظبي	1990	منتهٍ
كهرباء براسلين	سيشل	قرض	صندوق أبوظبي	1979	منتهٍ
مصنع الثلج	سيشل	قرض	صندوق أبوظبي	1979	منتهٍ
الطرق ومياه الشرب	سيشل	قرض	صندوق أبوظبي	1982	منتهٍ
المشروع الصحي المتكامل	سيشل	قرض	صندوق أبوظبي	1995	قيد التنفيذ
الحفر والردم	سيشل	قرض	صندوق أبوظبي	1998	قيد التنفيذ
تدعيم ميزان المدفوعات	سيشل	قرض	حكومة أبوظبي	2000	قيد التنفيذ
المستشفى الجديد في جزيرة لاديق	سيشل	قرض	صندوق أبوظبي	2002	قيد التنفيذ
سكر كاجيرا	تنزانيا	قرض	صندوق أبوظبي	1977	منتهٍ
سكر كاجيرا	تنزانيا	منحة	صندوق أبوظبي	2008	منتهٍ
مشروع المياه الريفية – زنجبار	تنزانيا	منحة	حكومة أبوظبي	1993	قيد التنفيذ
التوليد الكهربائي والنقل	إريتريا	قرض	صندوق أبوظبي	1995	قيد التنفيذ
القرض الإضافي	إريتريا	قرض	صندوق أبوظبي	2001	قيد التنفيذ
سكر موسو	بوروندي	قرض	صندوق أبوظبي	1982	قيد التنفيذ
تنمية الثروة السمكية	بوروندي	قرض	صندوق أبوظبي	1976	منتهٍ
دراسة سد كاموبيل	السنغال	قرض	صندوق أبوظبي	1978	منتهٍ
تطوير نهر السنغال	السنغال	قرض	حكومة أبوظبي	1982	قيد التنفيذ

المطام الزراعي	السنغال	قرض	صندوق أبوظبي	1986	قيد التنفيذ
مركز الشيخ زايد لرعاية الأطفال	كينيا	منحة	حكومة أبوظبي	1987	قيد التنفيذ
طريق كابرنت تمياك	كينيا	قرض	صندوق أبوظبي	1985	منتهٍ
مركز الشيخ زايد لرعاية الأطفال	كينيا	منحة	صندوق أبوظبي	1998	منتهٍ
طريق باكواش – أروا	أوغندا	قرض	حكومة أبوظبي	1977	قيد التنفيذ
تجديد مصانع النسيج	أوغندا	قرض	صندوق أبوظبي	1978	قيد التنفيذ
الدراسات الهندسية لمطار ليسوتو	ليسوتو	قرض	صندوق أبوظبي	1978	منتهٍ
مطار ماسيرو الدولي	ليسوتو	قرض	صندوق أبوظبي	1980	منتهٍ
كهرباء إنديكاليكا	مدغشقر	قرض	صندوق أبوظبي	1979	قيد التنفيذ
سكة الحديد في الكونغو	الكونغو برازافيل	قرض	صندوق أبوظبي	1981	قيد التنفيذ
مياه ماراوفاكرا	موريشيوس	قرض	صندوق أبوظبي	1982	منتهٍ
طريق دوالا باوندي	الكاميرون	قرض	صندوق أبوظبي	1981	ملغى
تطوير نهر السنغال	موريتانيا	قرض	حكومة أبوظبي	1982	منتهٍ
مطحنة الكلنكر	غينيا	قرض	صندوق أبوظبي	1977	منتهٍ
تمويل ميزان المدفوعات	الكونغو الديمقراطية – زائير	قرض	حكومة أبوظبي	1987	قيد التنفيذ
مطار ياندوم	جامبيا	قرض	صندوق أبوظبي	1977	منتهٍ
توليد الطاقة الكهربائية في أنواراين	النيجر	قرض	صندوق أبوظبي	1981	قيد التنفيذ
مطار كيجالي كانومبي	رواندا	قرض	صندوق أبوظبي	1981	قيد التنفيذ
تطوير صيد الأسماك	كيب فيرد	قرض	صندوق أبوظبي	1980	منتهٍ

المصدر: الجدول من الموقع الرسمي لصندوق أبوظبي للتنمية بتصرف، على الرابط الآتي:

<www.adfd.ae/ar/home/projects/projsearch/default.aspx>

الهوامش

المقدمة

1. محمد محمد الأمين، «تطور العلاقات العربية الإفريقية في العصور الوسطى»، في محمود خيري عيسى(مشرف)، **والعلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص44.

2. فادية عبدالعزيز القطعاني، «البعد التاريخي للثقافة العربية الإفريقية»، بحث مقدم إلى ندوة **العلاقات الثقافية الإفريقية العربية** (سبها، ليبيا: المركز العالمي للكتاب الأخضر، أيار/ مايو 2004)، ص5، وانظر كذلك: يوسف بن إبراهيم السلوم، **العلاقات السعودية الكندية 1963 – 1977** (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1997)، ص7–8.

3. يرى الدكتور علي مزروعي أنه ليس من حق البحر الأحمر أن يفصل بين إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، مشيراً إلى مفارقة وجود جزر بعيدة جداً عن إفريقيا؛ (مثل: موريشيوس، والمالاجاش) يُنظَر إليها على أنها جزء من القارة، على حين أن اليمن الذي لا يبعد عن جيبوتي إلا بمقدار "رمية حجر" – بحسب تعبيره – ليس كذلك. ويؤكد أن شبه الجزيرة العربية قد انتُزِعت إفريقيته على نحو تعسفي. ويتساءل: لماذا ينتهي شمال إفريقيا عند البحر الأحمر، بينما لا ينتهي شرق إفريقيا عند قناة موزامبيق؟ ولماذا تكون تناناريف (المالاجاش) عاصمة إفريقية، ولا تكون عدن كذلك؟ انظر في ذلك: علي مزروعي، «العلاقات العربية الإفريقية "الإفرابيا"» ترجمة أحمد علي سالم، في صبحي قنصوه وآخرين (وهم مترجمون)، وقضايا فكرية: **إفريقيا والإسلام والغرب** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998)، ص147.

4. كان شبه الجزيرة العربية مستودعاً بشرياً يفيض بالهجرات عبر العصور؛ جرّاء التحولات المناخية التي شهدتها تلك المنطقة التي كانت من قبل، أكثر مطراً وأغزر عشباً، ثم اعتراها الجفاف بعد انتهاء العصر المطير؛ فأجبرت هذه التحولات الكثير من سكان شبه الجزيرة العربية على الهجرة والانتقال إلى المناطق المجاورة، ولاسيما تجاه إفريقيا. انظر: محمد عوض محمد، **الشعوب والسلالات الإفريقية** (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر،

د.ت)، ص11، وانظر كذلك: محمد عبدالغني سعودي، «الاتصالات العربية الإفريقية في العصور القديمة»، في محمود خيري عيسى(مشرف)، مرجع سابق، ص23.

5. تروي أحداث التاريخ أن أولى الهجرات العربية الجماعية في العصور الوسطى إلى ساحل شرق إفريقيا كانت في عهد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان (685 – 705)؛ بسبب سياسة البطش والتنكيل، التي اتبعها في مواجهة المناوئين للدولة الأموية؛ ففي مثل هذه الظروف التي يسودها روح الانتقام من الخصم السياسي، لا يتبقى أمام المهزوم إلا أن يفر إلى أقرب مكان؛ طلباً للحياة والأمن والاستقرار. انظر: حميد دولاب ضيدان، **الجذور التاريخية للصلات العربية الإفريقية** (سبها، ليبيا: مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، 1983)، ص36.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الدوافع السياسية والاقتصادية، ظلت فاعلة عبر العصور المختلفة، على اختلاف نسبي في تأثير كل منها؛ حيث يشير بعض الكتابات إلى أثر العوامل ذاتها في تيار الهجرة ما بين أهل حضرموت جنوب الجزيرة العربية، وشرق إفريقيا في الفترة الممتدة من القرن السابع حتى القرن التاسع عشر الميلادي. راجع:

B.G. Martin, "Arab Migrations to East Africa in Medieval Times," *The International Journal of African Historical Studies* vol. VII, no. 3 (1975): 370-371.

وانظر كذلك: عبدالرحمن أحمد عثمان، «الدور العُماني في تقوية وتأصيل الإسلام في شرق إفريقيا»، **مجلة دراسات إفريقية**، العدد 14 (الخرطوم: كانون الثاني/ يناير 1994)، ص26-28.

6. حول تلك المعابر والمنافذ انظر: عبدالله درامي، **نشأة وتطور العلاقات العربية الإفريقية: نموذج العلاقات بين السنغال والمملكة العربية السعودية** (مكة المكرمة: المكتبة المكية، 2000)، ص37-46، وشريف إبراهيم، «في العلاقات الاستراتيجية بين العرب وإفريقيا»، **مجلة الوحدة**، العدد 97 (الرباط: تشرين الأول/ أكتوبر 1992)، ص10، ومحمد محمد الأمين، مرجع سابق، ص33-81.

7. المرجع السابق، ص28-29.

8. حميد دولاب ضيدان، مرجع سابق، ص37-45. وللمزيد حول علاقات التصاهر بين عرب شبه الجزيرة العربية – ولاسيما من "الأشراف" – وأهالي مناطق شرق إفريقيا وجزر المحيط

الهندي، وأثر تلك العلاقات في تدعيم الوجود العربي الإسلامي في تلك البقاع في العصور الوسطى، انظر: B.G. Martin, op.cit., 371-389.

9. محمد عبدالغني سعودي، مرجع سابق، ص24. ويرى بعض الباحثين أن كلمة "الحبشة"- ومنها الأحباش - يرجع أصلها إلى قبيلة "حبش" أو "حبشت"، العربية التي هاجرت من جنوب شبه الجزيرة العربية في الفترة ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد، واستوطنت المناطق المقابلة لليمن على ساحل البحر الأحمر من القارة الإفريقية. ومع القرن الرابع الميلادي غلب اسم هذه القبيلة العربية على المنطقة وعلى قاطنيها، والأكثر من ذلك أن اللغة الحبشية القديمة المعروفة بلغة الجعز، ينسبها هذا الفريق إلى قبيلة عربية أخرى هاجرت من اليمن إلى الحبشة، هي قبيلة "الأجاعز"، راجع: محمد محمد الأمين، مرجع سابق، ص33، وحميد دولاب، مرجع سابق، ص40. ويذهب بعض الباحثين إلى أن بعض أفراد قبيلة "حبشت" قد هاجر من الجنوب إلى شمال شبه الجزيرة العربية، واستوطن هؤلاء الأفراد منطقة بأسفل مكة، وعملوا في حراسة القوافل التجارية من جنوب الجزيرة إلى شمالها والعكس، ويرى أنصار هذا الفريق أن تلك الرؤية تجعل العلاقات العربية ـ الإفريقية طبيعية، من حيث إن جذورها تمتد في الأرض العربية وفي الأرض الإفريقية. انظر: محمد أحمد خلف الله، «الجذور التاريخية للعلاقات بين العرب والأفارقة» في أحمد المبارك وآخرين، **والعرب والدائرة الإفريقية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص53.

10. انظر:

John Ghazvinian, “Untapped: The Scramble for Africa's Oil,” <www.slate.com/id/2163389>.

11. راجع ورقة مارسيل ضيوف، مدير إدارة التعاون العربي ـ الإفريقي، بالاتحاد الإفريقي، بعنوان: “Yield of Performance and Aspiration of Future Afro Arab Cooperation”، في ندوة **آفاق التعاون العربي ـ الإفريقي** (الخرطوم: 18 – 19 آذار/ مارس 2006)، ص7.

12. انظر على سبيل المثال لا الحصر: أعمال ندوة **الصور المتبادلة بين العرب والأفارقة في مناهج التعليم العام**، التي نظمها المعهد الثقافي الإفريقي العربي بالتعاون وجامعة كادونا بنيجيريا في الفترة 21 – 23 أيار/ مايو 2007، وندوة **آفاق التعاون العربي ـ الإفريقي**، التي نظمتها وزارة

الخارجية السودانية في الفترة 18 – 19 آذار/ مارس 2006، بمناسبة استضافة السودان مؤتمر القمة العربية عام 2006، وندوة **العلاقات الثقافية العربية ـ الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، وأحمد المبارك وآخرين، مرجع سابق، وندوة **العلاقات الثقافية الإفريقية ـ العربية** (سبها، ليبيا: المركز العالمي للكتاب الأخضر، أيار/ مايو 2004)، وندوة جمعية الدعوة الإسلامية العالمية حول **العلاقات العربية ـ الإفريقية** عام 1998، وندوة **العلاقات العربية ـ الإفريقية** التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالتعاون والجمعية العربية للعلوم السياسية والجمعية الإفريقية للعلوم السياسية عام 1994، ملف العدد 97 (تشرين الأول/ أكتوبر 1992)، من **مجلة الوحدة** التي يصدرها المجلس القومي للثقافة العربية بالرباط حول «العرب وإفريقيا»، وندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون ومعهد البحوث والدراسات العربية عام 1977، حول **العلاقات العربية ـ الإفريقية**، وعبدالملك عودة وآخرين، **العرب وإفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ومحمود خيري عيسى(مشرف)، **العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة**، مرجع سابق، ومحمد عاشور، «العلاقات العربية الإفريقية في كتابات الرواد: قراءة في بعض كتابات الأستاذين عبدالملك عودة وعلي مزروعي» في السيد فليفل (محرر)، **العلاقات الثقافية العربية الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005).

13. انظر:

B.F. Bankie, "The Struggle for the Africa- Nation versus Arab-nationalism," in Mammo Muchie (ed.), *The Making of African-Nation: Pan Africanism and the African Renaissance* (London: Lightning Source UK Ltd, 2003), 307-308.

14. راجع على سبيل المثال: حلمي شعراوي، «قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربي الإفريقي»، في أحمد المبارك وآخرين، مرجع سابق، ص108–111، وص115، وكذلك:

Adeoye Akinsanya, "The Afro-Arab Alliance: Dream or Reality?" *African Affairs* vol. 75, no.301 (October 1976).

15. عبدالله درامي، مرجع سابق.

16. انظر على سبيل المثال، يوسف الحسن، **التعاون العربي الإفريقي: الإمارات العربية المتحدة نموذج للتضامن والتنمية** (بيروت: دار الوحدة، 1982)، ويوسف بن إبراهيم السلوم، مرجع سابق.

17. انظر أعمال الملتقى الثاني لخريجي الجامعات السعودية من إفريقيا (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 16 – 18 صفر 1428هـ)؛ حيث تناول المحور الأول جهود خريجي الجامعات السعودية من إفريقيا، في الدعوة إلى منهج السلف الصالح ونبذ الخلاف والفرقة، والأساليب الدعوية والتعليمية لخريجي الجامعات السعودية في نشر العقيدة الصحيحة، ومقاومة العقائد المنحرفة في المجتمعات المسلمة بإفريقيا، ودعوة غير المسلمين إلى دين الحق. والمحور الثاني تعرّض لجهود الخرّيجين في مقاومة التنصير في البلدان الإفريقية، ومواجهة العولمة الثقافية في العصر الحاضر، ودورهم في الرد على حملات منظمات حقوق الإنسان ضد الإسلام والبلدان المطبقة للشريعة الإسلامية، والتصدي للحملات الإعلامية التي تتهم الإسلام بالإرهاب، وكذلك مقاومة الدعوات القومية في دول قارة إفريقيا. أما المحور الثالث فاختص بجهود خريجي الجامعات السعودية من إفريقيا في التعاون والهيئات الدعوية والإغاثية، والرد على الحملات المشككة فيها، وتقوية سبل الاتصال والتعاون بين الجامعات السعودية والهيئات المعنية، في الإفادة من جهود الخريجين في مجال التعليم والدعوة، وإسهامهم في الجهود الدعوية والإغاثية للمؤسسات الخيرية الإسلامية المحلية العاملة في بلدان إفريقيا والتعاون وإياها.

18. انظر:

Ahmed Ali Salem, "The Historiography of the Omani Sultanate of Zanzibar and Arab-African Rapprochement: Reflections and Annotated Bibliographical Essay," unpublished paper presented at the symposium on Islam Marsh in Africa (Cairo: Institute of African Research and Studies, April 2000), 1-2.

19. راجع:

Hamid Bobboyi, "Afro-Arab Relations and the Challenge of History," unpublished paper presented at workshop titled: Exchanged Stereotypes Between the Arab and The African People (Kaduna, Nigeria: Afro-Arab Cultural Institute, May 21-22, 2007), 3-4.

الفصل الأول

1. نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990 ـ 2005** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007)، ص39–40.

2. مصطفى عثمان إسماعيل، «آليات التواصل العربي الإفريقي»، في ندوة **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص76.

3. راجع بخصوص الدول الخليجية: المرجع السابق، ص49–54، وأيضاً: ممدوح أنيس، **الإمارات إلى أين؟ استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً القادمة** (أبوظبي: د.ن، 2005)، ص81–107، وبشأن الوضع على الساحة الإفريقية راجع: سيفرين روجوموما، **العولمة ومستقبل إفريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة**، ترجمة نهاد جوهر (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003)، ص12–16؛ كوامي نتسن، «العولمة ومستقبل إفريقيا»، في كوامي ننسن وتوكومبي لومومبا كاسونجو، **العولمة وإفريقيا**، ترجمة حمدي عبدالرحمن ورانيا حسين (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001)، ص55–57.

4. انظر: Marcel Diouf, op.cit., 7-8

5. علي محمد شمو، «التعاون العربي الإفريقي في مجال الإعلام والمعلوماتية»، في ندوة **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص163.

6. نايف علي عبيد، مرجع سابق، ص62–63.

7. عبدالخالق عبدالله، **النظام الإقليمي الخليجي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998)، ص124–125.

8. المرجع السابق، ص151–162.

9. عصام نعمان، «أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة»، في أحمد بيضون وآخرين **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص308–309.

10. حول تلك الحروب الأهلية في إفريقيا، انظر: أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: 2004)، وانظر كذلك: مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001 ـ 2002** (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003)، ص207–216. على أنه ينبغي القول: إن انتهاء الحرب الباردة كانت له آثار إيجابية في بعض مناطق الصراع في القارة الإفريقية، ولاسيما في الجنوب الإفريقي؛ حيث أسفر انتهاء الصراع بين الشرق والغرب عن التوصل إلى تسوية للصراع في كل من أنجولا وموزامبيق، وإلى صيغة مقبولة للتحول عن نظام الحكم العنصري في جمهورية جنوب إفريقيا. انظر: محمد عاشور، **التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا** (طرابلس: أكاديمية الفكر الجماهيري، 2004).

11. محمد عاشور، «النزاع الإثيوبي الإريتري: الأسباب الداخلية والانعكاسات الإقليمية والدولية»، في نادية مصطفى (محرر)، **حولية أمتي في العالم** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999).

12. انظر:

Gulf Research Center, "Gulf-Africa Relations: Reviving Old Ties," at The Gulf and Africa: Developing a New Strategic Partnership: An Introduction to the Gulf and Africa (Cape Town, South Africa: February 24-25, 2009),14-15.

13. Ibid. 12-13

14. انظر:

Dunstan M. Wai, "African-Arab Relations: Interdependence or Misplaced Optimism?" *The Journal of Modern African Studies* vol. 21, no. 2 (June, 1983):196.

15. ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات: دعوة إلى أمن عربي إسلامي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص115.

16. انظر:

Mamo Muchie, "Africa and Arabia in the Post-September 11 World Order," In Mamo Muchie, op.cit., 318-319

17. Ibid., 323-324

18. التعبير للدكتور علي مزروعي، انظر: علي مزروعي، مرجع سابق، ص152.

19. Mamo Muchie, op. cit., 232-324.

20. عبدالخالق عبدالله، مرجع سابق، ص162.

21. ياسين سويد، مرجع سابق، ص227–228.

22. حمدي عبدالرحمن حسن، «الجنائية الدولية للأفارقة فقط!!»، **إسلام أونلاين.نت**، على الرابط الآتي:

<www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1236508774955&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>.

23. حول تلك الحرب، انظر: صبحي قنصوه، **العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع الإثني بين الهوتو والتوتسي**، سلسلة دراسات إفريقية، العدد 2 (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، أيلول/ سبتمبر 2002).

24. Gulf Research Center, op.cit., 12-13.

25. انظر:

Peter Brookes and Ji Hye Shin, "Chin's Influence in Africa: Implications for the United States," *Backgrounder*, February 22, 2006, 1-3.

26. انظر:

George W. Bush, "State of the Union Adress," January 31, 2006 <www.whitehouse.gov/stateoftheunion/2006>

27. انظر:

Paul Michael Wihbey and Barry Schutz (eds), "African Oil: A Priority for U.S. National Security and Africa Development," *Research Papers in Strategy* no.14 (May 2002) <www.iasp.org/strategic/africatranscript>.

Ariel Cohen and Rafal Alasa, "Africa's Oil and Gas Sector: Implications For U.S. Policy," *Backgrounder*, July 13, 2007, 1-2.

Alex Perry, Africa's Oil Dreams, *Time,* May 31, 2007 <www.time.com/time/magazine/articale>

28. انظر: Marcel Diouf, op.cit, 8، وانظر أيضاً: John Ghazvinian, op.cit., 2.

29. Idem.

30. Idem.

31. John Chazvinian, op. cit., 2-3.

32. Idem, 8.

33. Gulf Research Center, op.cit.

34. Marcel Diouf, op.cit., 8.

35. فتحي محمد خليفة، «دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم التعاون العربي الإفريقي»، في ندوة **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص110-111.

36. ننسن، مرجع سابق، ص57، وانظر أيضاً: روجوموما، مرجع سابق، ص52-53، وانظر في المشروطية السياسية، راوية توفيق، «المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في إفريقيا»، **سلسلة دراسات إفريقية** (القاهرة: آذار/ مارس 2002).

37. انظر: B.F.Bankie, op.cit., 307-308.

38. راجع نبية الأصفهاني، **التضامن العربي ـ الإفريقي** (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1977) ص6-7.

39. راجع: عبدالله إبراهيم الطريف، **العلاقات السعودية ـ الإفريقية خلال عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز 1964 ـ 1975** (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2005)، ص25-26، ص46.

40. انظر عبدالملك عودة، «جامعة الدول العربية والحوار العربي الإفريقي» **مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية العربية**، عدد 7 (القاهرة: حزيران/ يونيو 1977)، ص210، وانظر كذلك: نبية الأصفهاني، مرجع سابق، ص10-13. وراجع في الرؤية الإفريقية:

Amady Ali Dieng, "L'Afrique Du Nord et le Panafricanisme" Paper presented at the North Africa and Pan Africa Movement Conference, September 27-28, 2003 (Cairo: Arab Research Center, 2003).

Robert Dussey, "Identité Nord Africain et Panafricanisme," Paper presented at North Africa and Pan Africa Movement conference, September 27-28, 2003 (Cairo: Arab Research Center, 2003).

41. راجع نص القرار رقم (5/ 30- س (ق.أ))، الذي أصدره مؤتمر القمة الإسلامي الخامس (الكويت: 26 – 29 كانون الثاني/ يناير 1987)، على الرابط الآتي:
<www.oic-ici.org/arabic/conf/is/5/5th-is-political-a.htm>

42. نايف علي عبيد، مرجع سابق، ص47.

الفصل الثاني

1. انظر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، على الرابط الآتي:
<www.oic-oci.org/member_states.asp>

2. عبدالحكيم الطحاوي، **الملك فيصل والعلاقات الخارجية السعودية** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002)، ص197-200، وانظر أيضاً: عبدالله إبراهيم الطريف، مرجع سابق، ص91-96.

3. نصت المادة 34 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي أن: «يكون لكل دولة عضو 500 صوت، إضافة إلى صوت لكل سهم اكتتبت فيه». ويشير الملحق (أ) من الاتفاقية إلى إنه من بين إجمالي 750 مليون دينار إسلامي (وهو الوحدة النقدية التي اتفق عليها عملة رسمية للبنك، وتساوي في قيمتها وحدة السحب الخاصة المستخدمة، من حيث هي أساس في منظمة الأمم المتحدة)، بلغ مجموع إسهامات دول مجلس التعاون الست 385 مليون دينار؛ أي ما يوازي نحو نسبة 51.3٪ من مجموع الإسهامات؛ وهو ما يمنحها قدرة تصويتية حاسمة على صعيد قرارات البنك، الذي يمثل أحد الشرايين الأساسية لعمل المنظمة واتساع نطاقها؛ حيث من المعروف أن بعض الدول، قد انضم إلى منظمة المؤتمر الإسلامي؛ سعياً للاستفادة من الخدمات والميزات التي يقدمها بنك التنمية الإسلامي، وهي التي اشترط للاستفادة منها، العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

راجع اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي، على موقع البنك:
<www.isdb.org/irj/portal/anonymous?NavigationTarget=navurl://5ca5524f60bb537438664fa103559a45>

4. يوسف الحسن، مرجع سابق، ص87-98.

أُسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، بمقتضى قرار من مؤتمر القمة العربي السادس المعقود بالجزائر (28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973)، وبدأ عملياته في آذار/ مارس 1975، واتخذ من الخرطوم، عاصمة جمهورية السودان، مقراً له.

والمصرف مؤسسة مالية تمولها حكومات الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية الموقعة على اتفاقية إنشائه في 18 شباط/ فبراير 1974، وهو مؤسسة دولية مستقلة، ويتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة، وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي.

يعد إنشاء المصرف استجابة لهدف دعم التعاون الاقتصادي والتعاون المالي والتعاون الفني بين المنطقتين العربية والإفريقية؛ وتحقيقاً لهذا الهدف، عُهِدَ إلى المصرف بمهمات:

أ. الإسهام في تمويل التنمية في الدول الإفريقية غير العربية.

ب. تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الإفريقية.

جـ. الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في إفريقيا.

ونصت المادة 21 من اتفاقية إنشاء المصرف أن يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة، مكون من رئيس وأحد عشر عضواً، ولكل عضو يسهم في رأس المال بمائتي سهم أو أكثر مقعد واحد في مجلس الإدارة، ويشترك الأعضاء الآخرون في المصرف – بحسب قوتهم في التصويت في مجلس المحافظين – في اختيار العدد الباقي من أعضاء مجلس الإدارة. وفي التعديل الأخير لبنود هذه المادة، بمقتضى قرار مجلس المحافظين رقم (4)، لسنة 2007، أصبح نص المادة على النحو الآتي:

«يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضواً، تسعة أعضاء منهم دائمون وعضوان غير دائمَين، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً لمدة سنتين، قابلة للتجديد. . .»، ويكون الأعضاء التسعة الأكثر إسهاماً في رأس مال المصرف أعضاء دائمين، ويشترك الأعضاء الآخرون في المصرف – بحسب قوتهم – في التصويت في مجلس المحافظين في اختيار العضوين غير الدائمَين في مجلس الإدارة. وينطبق هذا حالياً على تسع دول؛ هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية

السعودية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، والمملكة المغربية. ويشترك أعضاء المصرف الباقون - وعددهم تسعة - في اختيار العدد الباقي من أعضاء مجلس الإدارة، وهم للفترة الحالية 2009: مملكة البحرين وتونس.

راجع الموقع الرسمي للمصرف العربي للتنمية، على الرابط الآتي:
<www.badea.org/ar/bdd/bdd.html>

5. يوسف الحسن، مرجع سابق، ص26-27.

6. الموقع الرسمي لمجلس التعاون: <www.gcc-sg.org>

7. <www.arabnet5.com/news.asp?c=2&id=17722>

8. الموقع الرسمي للصندوق السعودي للتنمية: <www.sfd.gov.sa>

9. الموقع الرسمي لصندوق أبوظبي للتنمية: <www.adfd.ae>.

10. الموقع الرسمي للصندوق الكويتي للتنمية: <www.kuwait-fund.org/index.php>

11. ظهرأغلب الصناديق السيادية في العالم، ووُسِّعت استثماراتها منذ منتصف التسعينيات من القرن المنصرم الذي شهد تأسيس منظمة التجارة العالمية، وإبرام اتفاقات متعددة الأطراف؛ ترمي إلى تحرير التجارة الخارجية وحركات رأس المال الأجنبي؛ ففي عام 1969، كان عددها ثلاثة صناديق فقط، ثم صارت 21 صندوقاً عام 1999، وارتفع العدد ليصل 44 صندوقاً عام 2008. وتتفاوت تقديرات حجم أصول هذه الصناديق ما بين 3 - 5 تريليونات دولار، ولكن صندوق النقد الدولي يتوقع أنه بحلول عام 2015، ستصل أصول تلك الصناديق نحو 10 تريليونات دولار. ويشير بعض الدراسات إلى أن حجم الأموال التي ستمتلكها تلك الصناديق خلال عقد من الزمن سيتجاوز 13.4 تريليون دولار، بينما تقدر مؤسسة مورجان ستانلي أن تبلغ الموجودات 17.5 تريليون دولار. انظر: صباح نعوش، الصناديق «السيادية العربية»، **الجزيرة نت** (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)، على الرابط الآتي:

<www.aljazeera.net/NR/exeres/8DC50F7C-6A1B-4EFA-A5B2-0F3ACE2AB682.htm>

12. طوال الفترة الواقعة بين عامي 1990 و2004، سجلت ميزانية دولة الإمارات عجزاً وصل ثمانية مليارات دولار عام 1999، وفي التسعينيات لم تسجل ميزانية الكويت فائضاً إلا عام 1997؛ وحينذاك تم اللجوء إلى وسائل عدة؛ لتغطية هذا العجز؛ منها: الاستفادة من أرباح الصناديق السيادية. انظر: المرجع السابق.

13. صباح نعوش، الصناديق السيادية العربية، **الجزيرة نت**، في 20-11-2008.

14. لمزيد من التفصيلات حول هذه المخاوف، انظر: حازم الببلاوي، «الفوائض النفطية والتكامل الاقتصادي العربي»، جريدة **الأهرام** (القاهرة: 26 نيسان/ إبريل 2008).

15. صالح بن سليمان الوهيبي، «العمل الخيري في المملكة العربية السعودية»، موقع الندوة العالمية للشباب الإسلامي، على الرابط الآتي:
<www.wamy.org/index.cfm?method=home.con&contentid=2380>

16. موقع الندوة العالمية للشباب الإسلامي <www.wamy.org>

17. موقع مؤسسة الملك فيصل الخيرية <www.kff.com>

18. موقع هيئة الإغاثة العالمية <http://iirosa.org/portal/aboutus.php>

19. لمزيد حول نشاطات المؤسسة، انظر:
<www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=3560>

20. حول تلك الاتهامات، انظر تقرير لجنة أحداث 11 سبتمبر، الصفحات 170، 389، الهامش رقم (115)، ص515، على الرابط الآتي:

<www.cnn.com/2004/US/07/22/9.11.full.report>

وانظر في تلك الاتهامات والرد عليها: محمد بن عبدالله السلومي، «اتهام المؤسسات الخيرية بتمويل الإرهاب: مؤسسة الحرمين نموذجاً»، شبكة المسلم، على الرابط الآتي:
<http://almoslim.net/node/85606>

21. انظر: **مجلة البيان** <www.albayan-magazine.com/qiraat>

22. لمزيد حول تلك المؤسسة ونشاطاتها، راجع: <www.rcuae.ae>

23. للمزيد، انظر موقع المؤسسة: <zayedfoundation.org>

24. انظر: <www.qaca.gov.qa/Arabic/Association/Pages/QCharity.aspx>

25. للمزيد، انظر موقع المؤسسة: <www.eidcharity.net>

26. انظر: <www.qaca.gov.qa/Arabic/Association/Pages/IslamicDaawaOrg.aspx>

27. للمزيد، انظر موقع الجمعية: <www.eslahhwf.org>

28. انظر:
<www.alnoorlilbercharity.org/modules.php?name=News&file=article&sid=131>

29. انظر موقع الهيئة: <www.iico.net>

30. انظر:
<http://direct-aid.org/downloads/newsletter/May%202005.pdf>

31. صالح سليمان الوهيبي، **التنسيق الخيري في منطقة الخليج** (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، 2006)، ص7-8.

32. المرجع السابق، ص12-14.

33. حول تلك الجهود وثمارها ومعوقاتها، انظر المرجع السابق، ص19-20، وانظر أيضاً: كامل الشريف، «التنسيق بين منظمات الدعوة الإسلامية في حقول الدعوة والإغاثة»، على الرابط الآتي: <www.oic-oci.org/arabic/conf>

34. منذ عام 2000، تُعقَد القمة الصينية ـ الإفريقية، بصفة دورية كل سنتين، وبالتناوب، علاوة على الزيارات شبه الدورية لكبار المسؤولين الصينيين إلى إفريقيا، وقد قام الرئيس الأمريكي جورج بوش قبل شهور معدودة من مغادرته البيت الأبيض، بزيارة إفريقيا استغرقت سبعة أيام (15 – 21 شباط/ فبراير 2008)، زار خلالها خمس دول؛ هي: (ليبيريا، وتنزانيا، وغانا، ورواندا، وبنين)، وكان من بين الأهداف الأساسية للزيارة، دعم الشركات الأمريكية العاملة في القارة بصفة عامة، وفي تلك البلدان بصفة خاصة، ولاسيما تلك العاملة في مجال التعدين والنفط الإفريقي، الذي باتت واردات الولايات المتحدة منه تمثل أكثر من نسبة 15٪ من

احتياجاتها، مع توقعات بارتفاع النسبة إلى 25٪ عام 2010. وقد أشارت جنداي فريزر مساعدة وزير الخارجية للشؤون الإفريقية آنذاك، إلى أن الإدارة الأمريكية تحاول أن تركز على الدول التي تحكم بشكل رشيد وتستثمر في شعوبها، والتي تقدم فرصاً لرجال الأعمال فيها. وفي نيسان/ إبريل 2008، استضافت الهند أول قمة هندية - إفريقية، وأشار إعلان مشترك أُصدِر أعقاب القمة التي دامت يومين إلى أن أهم الموضوعات التي تشغل بال الجانبين؛ هي: الأمن الغذائي، وارتفاع أسعار الطاقة، والتغيرات المناخية. وقد تعهد الجانبان بتعزيز التعاون في مجالات: التجارة والاستثمار والزراعة والعلوم والتكنولوجيا وإدارة المياه والتعليم. كما تعهدت الهند وإفريقيا بالتعاون؛ من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية. وفي أيار/ مايو من العام نفسه، استضافت اليابان المؤتمر الرابع للتنمية في إفريقيا. وفي آب/ أغسطس 2008، عقدت أول قمة تركية ـ إفريقية، وقد أكد البيان الختامي للقمة الحاجة إلى المزيد من التوطيد والتوسيع لنطاق الشراكة بين إفريقيا وتركيا على جميع المستويات، وفي كل المجالات، وإقامة شراكة مستقرة تقوم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلتين بين البلدان الإفريقية وتركيا على المدى الطويل. وقد حدد الإعلان الذي أصدرته القمة، مجموعة من مجالات التعاون بين الجانبين؛ شملت: التعاون الحكومي، والتجارة والاستثمار، والزراعة والأعمال الزراعية، والتنمية الريفية، وإدارة الموارد المائية، والمشروعات ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، والصحة، السلم والأمن الدوليين، والبنية التحتية، والطاقة والنقل، والثقافة، والسياحة والتعليم، ووسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة. وقد فصل اتفاق الإطار الذي أصدرته القمة، سبل التعاون وبنوده في تلك المجالات. وبالإضافة إلى ذلك تُعقَد القمة الفرنسية - الإفريقية دورياً. والملاحظ تركيز كل تلك القمم والمنتديات، على تيسير التعاون بين الأطراف، وتفعيل أطر التعاون في مجالات الاستثمار والمشروعات المشتركة.

35. انظر:

CRANS Montana Forum, in association with OFID - OPEC Fund for International Development, OECD Development Centre (Manama, Kingdom of Bahrain), Strengthening the GCC-Africa Cooperation: An Exceptional CRANS Montana Forum in Bahrain, December 1-3, 2008 at: <www.cmf.ch/events/bahrein2008/main.php>

36. انظر: <www.grcevent.net/gulfafrica/index.php?sp=ef>

37. انظر: <www.grcevent.net/gulfafrica/index.php?sp=ets>

38. انظر قائمة المشاركين في منتدى المنامة وصفاتهم في الرابط المشار إليه في الهامش السابق؛ وللتعرف إلى المشاركين في المنتدى الاستراتيجي الخليجي - الإفريقي الذي عقد في جنوب إفريقيا، انظر الرابط الآتي:

<http://grcevent.net/gulfafrica/index.php?sp=participants>

39. انظر الأوراق والكلمات التي ألقيت فعلياً في المؤتمر، على الرابط الآتي:
<http://grcevent.net/gulfafrica/index.php?sp=ep&PHPSESSID=cb9973cdd2bf87793d05140a22b8fe62>

الفصل الثالث

1. أشار إلى ذلك الدكتور وليد الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في كلمته التي ألقاها أمام المشاركين في المنتدى الخليجي – الإفريقي، الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة في كانون الأول/ ديسمبر 2008، راجع:
<www.menareport.com/ar/business/290831>

2. انظر:

Abdulaziz Sager, "The Gulf and Africa: Towards a Win-Win Partnership," Paper presented to the forum on *The Gulf and Africa: Developing a New Strategic Partnership* (Cape Town, South Africa: February 24-25, 2009),14.

3. صباح كعدان، «الوضع الراهن للعلاقات العربية - الإفريقية في المجال الاقتصادي والمالي»، **مجلة الوحدة**، العدد 97 (الرباط: تشرين الأول/ أكتوبر 1992)، ص35.

4. انظر:

The Council of Saudi Chambers, "Investment and Trade with Africa: Challenges and Development Strategies," Paper presented to the forum on *The Gulf and Africa: Developing a New Strategic Partnership*, op.cit.12-15.

5. صباح كعدان، مرجع سابق، ص38-39.

6. انظر:

Gulf Research Center, "Gulf-Africa Relations: Reviving Old Ties," in The Gulf and Africa: Developing a New Strategic Partnership, op. cit.

7. Abdulaziz Sager, op.cit.,14-15.

8. انظر:

Gulf Research Center, "Gulf-Africa Relations: Reviving Old Ties," op.cit., 5

9. The Council of Saudi Chambers, op.cit., 17.

10. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**، الفصل الحادي عشر، ص201–206، وهو متاح على الرابط الآتي:

<www.amf.org.ae/pages/Page.aspx?Type=8&id=634&forceLanguage=ar>

11. المرجع السابق، ص203.

12. المرجع السابق، ص204.

13. المرجع السابق، ص205.

14. انظر:

<www.kuwaitfund.org/index.php?option=com_kfaedloanstable&Itemid=115>

15. المرجع السابق.

16. راجع: صباح كعدان، مرجع سابق، ص38–39.

17. انظر:

Danial Flynn, "Plucking Gold from Sand: Arab Investors Flush with Oil Revenue are Seeking New Riches South of the Sahara," *The Gazette*, March 10, 2008; Simon Freemantle "Emerging Markets," *Business Day* April 7, 2008.

18. أحمد إسماعيل، وآمال شاور، **إفريقيا المعاصرة: البيئة، الإنسان، التحدي** (القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1989)، ص381–399.

19. تم الاعتماد بصفة أساسية في هذا الجزء على: محمد عاشور، «العلاقات العربية الإفريقية: نحو سبيل لتفعيل التعاون المشترك»، في ندوة **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص38–44.

20. Marcel Diouf, op.cit., 6

21. ليلى فهمي نجم، «التعاون العربي الإفريقي: حصاد الأداء ومحاولة للتقويم»، في ندوة **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص9.

22. محمد حمد المحيمد، «التبادل التجاري والاقتصادي والاستثمار وإمكانية تطويره»، في ندوة **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص124.

23. نوري محمد، «آفاق التعاون العربي الإفريقي»، في ندوة **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص89.

24. مصطفى عثمان إسماعيل، مرجع سابق، ص81.

25. فريد عمر مدني، «دور القطاع الخاص في تعزيز التعاون العربي الإفريقي»، في ندوة **التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص143.

26. نوري محمد، مرجع سابق، ص90.

27. سمير حسني وأحمد صلاح، «التعاون العربي الإفريقي»، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء المستقلين بشأن **التعاون العربي ـ الإفريقي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، 22 – 23 آذار/ مارس 2003)، ص10.

28. «البدر: نعم قروضنا ومنحنا تدعم أهداف السياسة الخارجية الكويتية»، جريدة **القبس** (الكويت: 15 كانون الثاني/ يناير 2008).

29. سمير حسني وأحمد صلاح، مرجع سابق، ص15.

30. Marcel Diouf, op.cit, 6.

31. عبدالملك عودة، «التعاون العربي الإفريقي في العشرين عاماً الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخي»، في إجلال رأفت (محرر)، **العلاقات العربية الإفريقية** (القاهرة: مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1994)، وخاصة في الصفحات من16 إلى 41، وانظر أيضاً: سعد الدين إبراهيم، تعقيب على ورقة «العرب والأفارقة في عالم متغير»، في عبدالملك عودة وآخرين، مرجع سابق، ص36.

32. صفوت صبحي فانوس، «حصاد الأداء واستشراف المستقبل للتعاون العربي الإفريقي: البعد السياسي»، في ندوة **آفاق التعاون العربي الإفريقي**، مرجع سابق، ص23.

33. انظر:

Ethiopian Ministry of Foreign Affairs, "Ethiopia Breaks Diplomatic Relations with Qatar," (April 21, 2008), <www.mfa.gov.et/Press_Section/publication.php?Pub_Page_Id=4060>.

34. فريد عمر مدني، مرجع سابق، ص143-144.

35. نوري محمد، مرجع سابق، ص89.

36. The Council of Saudi Chambers, op.cit, 18

37. Idem.

38. Idem.

39. عبدالله صالح سانا، **مدخل لقضايا المسلمين في غرب إفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1992)، ص177 وما بعدها، وللمزيد انظر: تغريد عنبر، «العوامل الثقافية وتطورات العلاقات العربية الإفريقية»، في إجلال رأفت (محرر)، مرجع سابق، ص375-384.

40. محمد عاشور «العلاقات العربية الإفريقية في كتابات الرواد»، مرجع سابق.

41. نوري محمد، مرجع سابق، ص92.

42. The Council of Saudi Chambers, op.cit, p19

43. عراقي الشربيني، «العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية: واقعها ومستقبلها»، في إجلال رأفت (محرر) مرجع سابق، ص359-360.

44. فريد عمر مدني، مرجع سابق، ص139.

45. ليلى نجم، مرجع سابق، ص5.

46. عراقي الشربيني، مرجع سابق، ص359.

47. بطرس بطرس غالي، «أزمة التضامن العربي الإفريقي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 102 (القاهرة: 1990)، ص70.

48. انظر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ورشة عمل حول: **الدور الإيراني في إفريقيا وانعكاساته الإقليمية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية حزيران/ يونيو 2006)، وبخاصة التعقيبات الواردة على ورقة العمل الرئيسية، ص36–46.

49. عراقي الشربيني، مرجع سابق، ص360–363.

الفصل الرابع

1. صفوت صبحي فانوس، مرجع سابق، ص22–23.

2. تجدر الإشارة إلى أن الموقف الإفريقي المؤيد للقضية العربية؛ يرجع إلى ما قبل عام 1973، بل يعود به بعض الدارسين إلى مطلع الستينيات من القرن العشرين، وإلى مؤتمر الدار البيضاء عام 1961 تحديداً، وهو الذي حضرته وفود المغرب ومصر وغانا وغينيا ومالي وليبيا والجزائر، وأصدر بياناً متضمناً الإشارة إلى إسرائيل؛ بوصفها إحدى أدوات الإمبريالية والاستعمار الجديد، لا في الشرق الأوسط فحسب، بل في إفريقيا وآسيا أيضاً. انظر:

Ethan. A. Nadelmann, "Israel and Black Africa: A Rapprochement?" *The Journal of Modern African Studies* vol.19, no.2 (1981):195-196

3. القرار 77 (د 12)، الذي اتخذه مجلس رؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها، في المنظمة في دورته العادية الثانية عشرة، المعقودة في كمبالا (بأوغندا)، في الفترة من 28 تموز/ يوليو إلى 1 آب/ أغسطس 1975، وهو متاح على الرابط الآتي:

<www.africa-union.org/root/au/Documents/Decisions/hog/lHoGAssembly1975.pdf>

4. هي: إفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالاوي، وسوازيلاند.

5. تلك الدول هي: إثيوبيا، وبوتسوانا، والجابون، وغانا، وكينيا، وليسوتو، وموريشيوس، وسيراليون، وتوجو، وفولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً)، وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)، وزامبيا. لمزيد من التفصيلات، انظر: مجدي حماد، «حرب الخليج وتأثيرها على التعاون العربي ـ الإفريقي: قراءة أولية»، في إجلال رأفت (محرر)، مرجع سابق، ص80، وانظر أيضاً: حمدي عبدالرحمن، «إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير»، الجزيرة.نت، على الرابط الآتي:

<www.aljazeera.net/NR/exeres/23126F5B-9D75-4409-ACA1-63B0031C9119 .htm>

6. Ethan. A. Nadelmann, op.cit, 199-200.

7. حمدي عبدالرحمن، «إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير»، مرجع سابق.

8. مجدي حماد، مرجع سابق، ص76.

9. حول اتجاهات تصويت الدول الإفريقية على تلك القرارات، انظر:

UN, Department of Public Information, News and Media Division, "General Assembly Adopts Six Resolutions on Middle East, Palestinian Rights, Following Two-Day Debate on Issues. Also Adopts Texts Addressing 'Protection of Global Climate'; Global Health; Cooperation with Carribbean, South-East-Asian States," GA/10791 (New York: November26, 2008) <www.un.org/News/Press/docs/2008/ga10791.doc.htm>

UN, Department of Public Information, News and Media Division "General Assembly Appropriates $993 Million for Capital Master Plan in 2008-2009; Authorizes 'Accelerated Strategy' Proposed by Secretary-General. Also Adopts Texts on Question of Palestine, Middle East, Climate Change; Begins Debate on Oceans and Law of Sea on Twenty-Fifth Anniversary of Convention," General Assembly, GA/10670 (New York: December 10, 2007),

<www.un.org/News/Press/docs/2007/ga10670.doc.htm>

10. راجع على سبيل المثال، القرار الذي أصدرته القمة العاشرة لدول الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا.

11. انظر:

Decision on Developments in The Middle East and Palestine, Ahg/Dec. 183 (Xxxviii). 38th Ordinary Session of The Assembly of Heads of State and Government of the OAU: Decisions (July 8, 2002) at: <www.africa-union.org/root/au/Documents/Decisions/hog/12HoGAssembly2002.pdf>

12. البيان الذي أصدرته مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن العدوان على غزة (15 كانون الثاني/ يناير 2009)، على الرابط الآتي:

http://appablog.wordpress.com/2009/01/15/african-union-press-statement-on-the-ongoing- situation-in-gaza

13. انظر: قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية 20 (دمشق: 29 – 30 آذار/ مارس 2008)، على الرابط الآتي:

<www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/report28-3-2008.pdf>

14. انظر: البيان الختامي والقرارات التي أصدرها مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (مكة المكرمة: 25 – 28 كانون الثاني/ يناير 1981)، على الرابط الآتي:
<www.oic-oci.org/arabic/conf/is/3/3rd-summit.htm>

وقد أعيد تأكيد ذلك، في مؤتمر الكويت عام 1987؛ حيث أكد القرار الخاص بالقضية الفلسطينية «رفض كل الاتفاقيات والمبادرات الانفرادية، ورأى أن قرار مجلس الأمن رقم (242)، لسنة 1967، لا يشكل أساساً كافياً لحل قضية فلسطين والشرق الأوسط، ودعا إلى العمل الجاد والجهد المتواصل؛ من أجل تنفيذ خطة السلام العربية، وأكد ضرورة عقد مبكر للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة، باشتراك جميع الأطراف المعنيين – ومنهم منظمة التحرير الفلسطينية – على قدم المساواة، ومشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛ سعياً لتحقيق تسوية عادلة وحل دائم للقضية الفلسطينية ونزاع الشرق الأوسط، كما دعا القرار إلى تشكيل لجنة تحضيرية؛ لتسهيل عقد المؤتمر الدولي». راجع: البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس (الكويت: 26 – 29 كانون الثاني/ يناير 1987)، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/arabic/conf/is/5/5th-is-final-a.htm>

15. برغم تأكيد المؤتمر أن القضية الفلسطينية هي قضية المسلمين الأولى، وهي جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي، أيد المؤتمر الجهود المبذولة لإحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط بانعقاد مؤتمر السلام في مدريد، وبدء المفاوضات بين الأطراف المعنيين على أساس الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن رقم (242) ورقم (338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، بما يضمن تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، ومنها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، على أرض وطنه وعاصمتها القدس الشريف.

انظر: البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي السادس (داكار، السنغال: 9 – 11 كانون الأول/ ديسمبر 1991)، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/arabic/conf/is/6/6th-final-a.htm>

ويتسق هذا الموقف ونص البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي بدولة الكويت في كانون الأول/ ديسمبر 1991، وهو الذي جاء فيه: «ويؤكد المجلس الأعلى دعمه جهود السلام وعزم دوله على المشاركة في الاجتماعات المتعددة الأطراف؛ سعياً منها لدعم الأمن الإقليمي من خلال إيجاد حلول جذرية لكل نزاعات المنطقة، في ظل نظام دولي جديد يثبت إرادة السلام ويعزز الاستقرار العالمي، وإسهاماً منها في دفع مسيرة السلام وتحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ويؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستعادة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ذوَي الرقمين (242) و(338)، وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام. ويؤكد المجلس الأعلى ضرورة تخليص منطقة الشرق الأوسط كلها من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية. ويعبر المجلس عن قلقه واستيائه الشديدين من استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياساتها الرامية إلى ترسيخ الاستيطان غير الشرعي وتوسيعه، في الأراضي العربية المحتلة، ومواصلة الاعتداء على حرمة الحرم القدسي الشريف، والممارسات التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، وتصاعد ضحايا الاحتلال، من شهداء وجرحى ومعتقلين ومشردين ومهجرين، ويدين المجلس سياسات فرض الأمر الواقع بالقوة وأعمال البطش التي لا تتماشى والمساعي الحالية، ويجدد تأكيد وقوفه وتأييده التامّين لصمود الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة». انظر: البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت: 23-25 كانون الأول/ ديسمبر 1991)، على الرابط الآتي:

<www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=114>

16. قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي التي أصدرها مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر، في (داكار: 13 – 14 آذار/ مارس 2008)، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/is11/arabic/res/pal-sum-11-res.pdf>

17. قارن البيان السابق، إلى البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مسقط: 29 – 30 كانون الأول/ ديسمبر 2008)، على الرابط الآتي: <www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=290>

18. محمد طه توكل، «من بعد سقوط بغداد، هل تبدأ أمريكا جرد حساباتها في القرن الإفريقي؟» (12 نيسان/ إبريل 2003)، على الرابط الآتي:

<www.awate.com/artman/uploads/tewekel_4.pdf>

19. قرار 6/ 3 س (ق أ) بشأن النزاع العراقي – الإيراني، ضمن البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث، وقراراته التي أصدرها، (بمكة المكرمة: 25 – 28 كانون الثاني/ يناير 1981)، مرجع سابق.

20. راجع تلك القرارات وغيرها على الموقع الرسمي لمجلس الأمن، على الرابط الآتي:

<www.un.org/arabic/sc/archived/SCRes/scres.htm>

21. مزيد من التفصيلات حول القوات التي شاركت في تحرير الكويت وجنسياتها وأعدادها، على الرابط الآتي:

<www.nationmaster.com/graph/mil_gul_war_coa_for-military-gulf-war-coalition-forces>

22. انظر:

Mukoma Ngugi, "Africa and Nuclear Weapons," <www.zmag.org/znet/ view Article/14946>

23. Idem.

24. Idem.

25. انظر على سبيل المثال ملخص القرارات التي أُصدِرت في هذا الشأن عام 2006، واتجاهات التصويت عليها في الجمعية العامة في:

Sixty- First General Assembly Plenary 67th Meeting, Department Of Public Information, News And Media Division "Arms Trade Treaty, 'Nuclear-Weapon-Free World', Outer Space Arms Race Among Issues, As General Assembly Adopts 54 First Committee Texts," (New York 6 December 2006) <www.un.org/ News/Press/docs/2006/ga10547.doc.htm>

26. انظر:

“S.Africa Regrets "Inability" to End Iranian Nuclear Programme Stalemate,” *BBC Monitoring, Africa,* March 8, 2006.

27. انظر: Mukoma Ngugi, op. cit.

28. انظر:

Jon Swain, David Leppard and Brian Johnson-Thomas, “Iran's Plot to Mine Uranium in Africa,” *Sunday Times,* August 6, 2006.

29. انظر:

“Senior Iranian Officials in SA for Annual Talks as Mideast Remains Volatile,” *Africa News,* August 21, 2006.
“Iranian Foreign Minister Comments on Nclear Isue on Vsit to Senegal,” *Bua News, BBC Monitoring, Middle East,* March 30, 2004.

30. انظر:

“Museveni Supports Iran on Nuclear Acquisition,” *Africa News*, January 21, 2005.

31. انظر:

“Iran and Africa: What’s Going on?”

<http://reporterregrets.blogspot.com/2008/09/iran-and-africa-whats-going-on.html>

وانظر كذلك: شريف شعبان مبروك، «جولة خاتمي وتفعيل العلاقات الإيرانية - الإفريقية»، على الرابط الآتي: <http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/C2RN92.HTM>

32. انظر:

“Gambia Looks to Iran for Support,” *Africa News*, December 5, 2006.

“Iran-Senegal Issue: Statement on Expansion of Relations,” *BBC Monitoring, Middle East,* March 30, 2004.

33. انظر:

H. Con. RES.16, Recognizing the Threat that the Spread of Radical Islamist Terrorism and Iranian Adventurism in Africa Poses to the United States, Our Allies, and Interests. In The House of Representatives (January 9, 2009) www.opencongress.org/bill/111-hc16/text

34. راجع عبدالله إبراهيم الطريف، مرجع سابق، ص112-126.

35. يوسف الحسن، مرجع سابق، ص47.

36. المرجع السابق، ص48-49.

37. انظر: البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي بالكويت عام 1987، مرجع سابق.

38. المرجع السابق.

39. انظر:

Resolutions et decisions adoptees par l'assemblee generale, 37eme session (New York: 1983), 1, 46.

أود الإشارة هنا إلى أنه تم الاعتماد على المتاح من النصوص العربية أو غير العربية المتوافرة بأرشيف مقر الأمم المتحدة بالقاهرة؛ لرصد مواقف الدول العربية والإفريقية، تجاه قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ نظراً إلى عدم توافر تلك المواقف بالقرارات المنشورة على الموقع الرسمي للجهازَين؛ حيث يتم نشر النص الرسمي للقرار من دون رصد مواقف الدول منه وتحفظاتها عليه.

راجع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرابط الآتي:

<www.un.org/arabic/documents/gares.htm>

وراجع قرارات مجلس الأمن، على الرابط الآتي:

<www.un.org/arabic/sc/resoldeci.html>

40. Ibid, 637-641، وانظر أيضاً:

Resolutions & decisions adopted by the UN general assembly,38th session (New York: 1984), 448- 452.

Resolutions & decisions adopted by the UN general assembly, 44th session (New York: 1990), 476- 479.
Resolutions & decisions adopted by the UN general assembly, 47th session (New York: 1993), 396-398.

41. انظر:

Resolutions et decisions adoptees par l'assemblee generale, 37eme session (New York: 1983), 101-122.
Resolutions & decisions adopted by the UN general assembly,38th session (New York: 1984), 25- 42.
Resolutions & decisions adopted by the UN general assembly,39th session (New York: 1985), 33-53.

42. انظر:

Resolutions et decisions adoptees par l'assemblee generale, 37eme session (New York: 1983), 758.

43. يشير مختلف المصادر الخاصة بإسهامات الدول الأعضاء في دعم نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى هيمنة الإسهامات الخليجية على مجمل تلك الإسهامات؛ ومن ذلك على سبيل المثال: إسهامات رؤساء وفود الدول الأعضاء الطوعية للمنظمة خلال مؤتمر القمة المعقود في السنغال عام 1997، على النحو الآتي:

المملكة العربية السعودية 10 ملايين دولار أمريكي لفائدة نشاطات المنظمة ومؤسساتها، ودولة الإمارات العربية المتحدة 2 مليونا دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، و3 ملايين دولار أمريكي لصندوق التضامن الإسلامي، ودولة قطر 3 ملايين دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، ودولة الكويت 3 ملايين دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية 500 ألف دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، ومليون دولار أمريكي للأمانة العامة وصندوق التضامن الإسلامي، وسلطنة عُمان مليون دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية مليون دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، وجمهورية باكستان مليون دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، ودولة فلسطين 600 ألف دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، وجمهورية مصر العربية 500 ألف دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة، والمملكة المغربية 500 ألف دولار أمريكي لفائدة الأمانة العامة.

وهو ما لم يختلف كثيراً بعد عقد من الزمان على نحو ما تشير إليه إسهامات الدول الأعضاء في موارد صندوق التخفيف من وطأة الفقر، الذي أُعلِن عن تأسيسه خلال مؤتمر قمة السنغال عام 2008؛ حيث أسهمت المملكة السعودية بمبلغ قدره مليار دولار أمريكي لفائدة الصندوق، ودولة الكويت بمبلغ 300 مليون دولار، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بمبلغ 100 مليون دولار والجمهورية الجزائرية بمبلغ 50 مليون دولار، ودولة قطر بمبلغ 50 مليون دولار. راجع قرارات الشؤون الاقتصادية التي أصدرها مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر، في (داكار، بالسنغال 13 – 14 آذار/ مارس 2008)، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/is11/arabic/res/OIC-SUM-11-ECO.pdf>

44. راجع قرارات الشؤون السياسية لكل من: مؤتمر القمة الإسلامي السادس (داكار، السنغال: 11 كانون الأول/ ديسمبر 1991)، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/arabic/conf/is/6/6th-is-political.htm>

ومؤتمر القمة الإسلامي السابع (الدار البيضاء: 13 – 15 كانون الأول/ ديسمبر 1994)، على الرابط الآتي: <www.oic-oci.org/arabic/conf/is/7/7th-is-political.htm>

45. راجع البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون عام 2008، مرجع سابق.

46. راجع البيانات الختامية للدورات: السادسة والعشرين (عام 2005)، والسابعة والعشرين (عام 2006)، والثامنة والعشرين (عام 2007) للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، على الروابط الآتية بالترتيب:

<www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=128>
<www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=129>
<www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=257>

47. انظر: البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لعام 2008، مرجع سابق.

48. راجع قرار مؤتمر القمة الإسلامي المعقود في دورته التاسعة في الدوحة، بدولة قطر يومي 12و13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، بشأن الأزمة في الصومال، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/arabic/conf/is/9/9th-is-political_1.htm#12/9>

49. صحيفة الراية (الدوحة: 17 شباط/ فبراير 2009).

50. راجع البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لدول الخليج العربية، لعام 2008، مرجع سابق.

51. انظر:

"Qatar Succeeds in Reconciliation between Sudan and Eritrea," *Deutsch presse-agentur,* November 10, 1998.

52. إضافة إلى التأثير والثقل الماليين للدول الخليجية على صعيد المنظمة، لا يخفى تأثير الدول المضيفة للمؤتمر بصفة عامة في جدول أعمال المؤتمر وبياناته الختامية.

53. البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس (الكويت: 26 - 29 كانون الثاني/ يناير 1987)، مرجع سابق.

54. راجع إعلان الدوحة الذي أصدرته الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي (الدوحة: 12 – 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000)، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/arabic/conf/is/9/9th-is-final_communique.htm>

55. راجع مقررات الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (مكة المكرمة: 7 - 8 كانون الأول/ ديسمبر 2005)، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/ex-summit/arabic/ex-summit.htm>

56. راجع إعلان الدوحة الذي أصدرته الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي، مرجع سابق.

57. برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية، مرجع سابق.

58. البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي السادس (داكار: 9 - 11 كانون الأول/ ديسمبر 1991)، مرجع سابق.

59. راجع قرارات الشؤون الاقتصادية التي أصدرتها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (داكار: 13 – 14 آذار/ مارس 2008)، على الرابط الآتي:

<www.oic-oci.org/is11/arabic/res/OIC-SUM-11-ECO.pdf>

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

أولاً: الوثائق

1. البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث (مكة المكرمة: 25 - 28 كانون الثاني/ يناير 1981) <www.oic-oci.org/arabic/conf/is/3/3rd-summit.htm>

2. البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس (الكويت: 26 - 29 كانون الثاني/ يناير 1987)، <www.oic-oci.org/arabic/conf/is/5/5th-is-final-a.htm>

3. البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي السادس (داكار، السنغال: 11 كانون الأول/ ديسمبر 1991) <www.oic-oci.org/arabic/conf/is/6/6th-final-a.htm>

4. البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت: 23 - 25 كانون الأول/ ديسمبر 1991) <www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=114>

5. البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي السابع (الدار البيضاء: 13 - 15 كانون الأول/ ديسمبر 1994) <www.oic-oci.org/arabic/conf/is/7/7th-is-final.htm.htm>

6. البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع (الدوحة: 12 - 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000) <www.oic-oci.org/arabic/conf/is/9/9th-is-final_communique.htm>

7. البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون (المنامة: 31 كانون الأول/ ديسمبر 2000)، <www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=123>

8. مقررات الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (مكة المكرمة: 7 - 8 كانون الأول/ ديسمبر 2005) <www.oic-oci.org/ex-summit/arabic/ex-summit.htm>

9. البيان الختامي للدورة السادسة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون (أبوظبي: 18 - 19 كانون الأول/ ديسمبر 2005) <www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=128>

10. البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون (الرياض: 9 - 10 كانون الأول/ ديسمبر 2006)

<www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=129>

11. البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون (الدوحة: 3 - 4 كانون الأول/ ديسمبر 2007)

<www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=257>

12. البيان الختامي للدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (داكار: 13 – 14 آذار/ مارس 2008) <www.oic-oci.org/is11/arabic/res/OIC-SUM-11-ECO.pdf>

13. قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية 20 (دمشق: 29 – 30 آذار/ مارس 2008)

<www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/report28-3-2008.pdf>

14. البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مسقط: 29 – 30 كانون الأول/ ديسمبر 2008)

<www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=290>

15. البيان الذي أصدرته مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن العدوان على غزة (15 كانون الثاني/ يناير 2009).

<http://appablog.wordpress.com/2009/01/15/african-union-press-statement-on-the-ongoing-situation-in-gaza>

ثانياً: الكتب والمقالات والدوريات

1. إجلال رأفت (محرر)، **العلاقات العربية الإفريقية** (القاهرة: مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1994).

2. أحمد إبراهيم، **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: 2004).

3. أحمد إسماعيل، وآمال شاور، **إفريقيا المعاصرة: البيئة، الإنسان، التحدي** (القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1989.

4. أحمد بيضون وآخرون **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

5. أحمد المبارك وآخرون، **العرب والدائرة الإفريقية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

6. بطرس بطرس غالي، «أزمة التضامن العربي الإفريقي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 102 (القاهرة: 1990).

7. حازم الببلاوي، «الفوائض النفطية والتكامل الاقتصادي العربي»، جريدة **الأهرام** (القاهرة: 26 نيسان/ إبريل 2008).

8. حمدي عبدالرحمن، «إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير»، **الجزيرة.نت**

<www.aljazeera.net/NR/exeres/23126F5B-9D75-4409-ACA1-63B0031C9119.htm>

9. حمدي عبدالرحمن حسن، «الجنائية الدولية للأفارقة فقط!!»، **إسلام أونلاين.نت**

<www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1236508774955&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>

10. حميد دولاب ضيدان، **الجذور التاريخية للصلات العربية الإفريقية** (سبها، ليبيا: مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، 1983).

11. راوية توفيق، «المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في إفريقيا»، **سلسلة دراسات إفريقية** (القاهرة: آذار/ مارس 2002).

12. سمير حسني وأحمد صلاح، «التعاون العربي الإفريقي»، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء المستقلين بشأن **التعاون العربي ـ الإفريقي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، 22 – 23 آذار/ مارس 2003).

13. السيد فليفل (محرر)، **العلاقات الثقافية العربية الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005).

14. سيفرين روجوموما، **العولمة ومستقبل إفريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة**، ترجمة نهاد جوهر (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003).

15. شريف إبراهيم، «في العلاقات الاستراتيجية بين العرب وإفريقيا»، **مجلة الوحدة**، العدد 97 (الرباط: تشرين الأول/ أكتوبر 1992).

16. شريف شعبان مبروك، «جولة خاتمي وتفعيل العلاقات الإيرانية ـ الإفريقية»

<http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/C2RN92.HTM>

17. صالح سليمان الوهيبي، **التنسيق الخيري في منطقة الخليج** (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، 2006).

18. عبدالله درامي، **نشأة وتطور العلاقات العربية الإفريقية: نموذج العلاقات بين السنغال والمملكة العربية السعودية** (مكة المكرمة: المكتبة المكية، 2000).

19. عبدالله صالح سانا، **مدخل لقضايا المسلمين في غرب إفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1992).

20. صالح بن سليمان الوهيبي، «العمل الخيري في المملكة العربية السعودية»، موقع الندوة العالمية للشباب الإسلامي

<www.wamy.org/index.cfm?method=home.con&contentid=2380>

21. صباح كعدان، «الوضع الراهن للعلاقات العربية ـ الإفريقية في المجال الاقتصادي والمالي»، **مجلة الوحدة**، العدد 97 (الرباط: تشرين الأول/ أكتوبر 1992).

22. صباح نعوش، الصناديق «السيادية العربية»، **الجزيرة نت** (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)

<www.aljazeera.net/NR/exeres/8DC50F7C-6A1B-4EFA-A5B2-0F3ACE2AB682. htm>

23. صبحي قنصوه، **العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع الإثني بين الهوتو والتوتسي**، سلسلة **دراسات إفريقية**، العدد 2 (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، أيلول/ سبتمبر 2002).

24. صبحي قنصوه وآخرون (مترجمون)، **قضايا فكرية: إفريقيا والإسلام والغرب** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998).

25. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**
<www.amf.org.ae/pages/Page.aspx?Type=8&id=634&forceLanguage=ar>

26. عبدالحكيم الطحاوي، **الملك فيصل والعلاقات الخارجية السعودية** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002).

27. عبدالخالق عبدالله، **النظام الإقليمي الخليجي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998).

28. عبدالرحمن أحمد عثمان، «الدور العُماني في تقوية وتأصيل الإسلام في شرق إفريقيا»، **مجلة دراسات إفريقية**، العدد 14 (الخرطوم: كانون الثاني/ يناير 1994).

29. عبدالله إبراهيم الطريف، **العلاقات السعودية ـ الإفريقية خلال عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز 1964 ـ 1975** (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2005).

30. عبدالملك عودة، «جامعة الدول العربية والحوار العربي الإفريقي» **مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية العربية**، عدد 7 (القاهرة: حزيران/ يونيو 1977).

31. عبدالملك عودة وآخرون، **العرب وإفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

32. فادية عبدالعزيز القطعاني، «البعد التاريخي للثقافة العربية الإفريقية»، بحث مقدم إلى ندوة **العلاقات الثقافية الإفريقية العربية** (سبها، ليبيا: المركز العالمي للكتاب الأخضر، أيار/ مايو 2004).

33. كامل الشريف، «التنسيق بين منظمات الدعوة الإسلامية في حقول الدعوة والإغاثة»
<www.oic-oci.org/arabic/conf>

34. كوامي ننسن وتوكومبي لومومبا كاسونجو، **العولمة وإفريقيا**، ترجمة حمدي عبدالرحمن ورانيا حسين (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، 2001).

35. **مجلة الوحدة** العدد 97 (الرباط: تشرين الأول/ أكتوبر 1992).

36. محمد طه توكل، «من بعد سقوط بغداد، هل تبدأ أمريكا جرد حساباتها في القرن الإفريقي؟» (12 نيسان/ إبريل 2003). <www.awate.com/artman/uploads/tewekel_4.pdf>

37. محمد عاشور، **التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا** (طرابلس: أكاديمية الفكر الجماهيري، 2004).

38. محمد بن عبدالله السلومي، «اتهام المؤسسات الخيرية بتمويل الإرهاب: مؤسسة الحرمين نموذجاً»، شبكة المسلم، <http://almoslim.net/node/85606>

39. محمد عوض محمد، **الشعوب والسلالات الإفريقية** (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، د.ت).

40. مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001 ــ 2002** (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، 2003).

41. محمود خيري عيسى(مشرف)، **العلاقات العربية الإفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978).

42. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ورشة عمل حول: **الدور الإيراني في إفريقيا وانعكاساته الإقليمية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية حزيران/ يونيو 2006).

43. ممدوح أنيس، **الإمارات إلى أين؟ استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً القادمة** (أبوظبي: د.ن، 2005).

44. نادية مصطفى(محرر)، **حولية أمتي في العالم** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999).

45. نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990 ـ 2005** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2007).

46. نبية الأصفهاني، **التضامن العربي ـ الإفريقي** (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1977).

47. ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات: دعوة إلى أمن عربي إسلامي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

48. يوسف بن إبراهيم السلوم، **العلاقات السعودية الكندية 1963 ــ 1977** (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1997).

49. يوسف الحسن، **التعاون العربي الإفريقي: الإمارات العربية المتحدة نموذج للتضامن والتنمية** (بيروت: دار الوحدة، 1982).

ثالثاً: الندوات

1. ندوة **العلاقات العربية ـ الإفريقية** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون ومعهد البحوث والدراسات العربية، 1977).

2. ندوة **العلاقات العربية ـ الإفريقية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون والجمعية العربية للعلوم السياسية والجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 1994).

3. ندوة **العلاقات الثقافية الإفريقية ـ العربية** (سبها، ليبيا: المركز العالمي للكتاب الأخضر، أيار/ مايو 2004).

4. ندوة **العلاقات الثقافية العربية ــ الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005).

5. ندوة **آفاق التعاون العربي ـ الإفريقي** (الخرطوم: 18 – 19 آذار/ مارس 2006).

6. الملتقى الثاني لخريجي الجامعات السعودية من إفريقيا (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 16 – 18 صفر 1428هـ).

7. ندوة **الصور المتبادلة بين العرب والأفارقة في مناهج التعليم العام** التي نظمها المعهد الثقافي الإفريقي العربي بالتعاون وجامعة كادونا بنيجيريا (21 – 23 أيار/ مايو 2007).

رابعاً: الصحف

1. **القبس** (الكويت: 15 كانون الثاني/ يناير 2008).

2. **الراية** (الدوحة: 17 شباط/ فبراير 2009).

المصادر والمراجع الأجنبية

أولاً: الوثائق

1. Bush, George W. "State of the Union Adress," (January 31, 2006) <www.whitehouse.gov/stateoftheunion/2006>

2. H. Con. RES.16, Recognizing the Threat that the Spread of Radical Islamist Terrorism and Iranian Adventurism in Africa Poses to the United States, Our Allies, and Interests. In The House of Representatives (January 9, 2009) <www.opencongress.org/bill/111-hc16/text>

3. Organization of African Unity, Decision on Developments in The Middle East and Palestine, Ahg/Dec. 183 (Xxxviii). 38th Ordinary Session of The Assembly of Heads of State and Government of the OAU: Decisions (8 July, 2002) <www.africa-union.org/root/au/Documents/Decisions/hog/12HoGAssembly2002. pdf>

4. Organization of African Unity, Resolutions Adopted by the Assembly of Heads of State and Government from July 28-1st August 1975, AHG/Res. 72 (XII)-AHG/Res. 78 (XII) <www.africa-union.org/root/au/Documents/Decisions/hog/lHoGAssembly1975.pdf>

5. UN, Department of Public Information, News and Media Division, "General Assembly Adopts Six Resolutions on Middle East, Palestinian Rights, Following Two-Day Debate on Issues. Also Adopts Texts Addressing 'Protection of Global Climate'; Global Health; Cooperation with Carribbean, South-East-Asian States," GA/10791 (New York: 26 November 2008) <www.un.org/News/Press/docs/2008/ga10791.doc.htm>

6. UN, Department of Public Information, News and Media Division "General Assembly Appropriates $993 Million for Capital Master Plan in 2008-2009; Authorizes 'Accelerated Strategy' Proposed by Secretary-General. Also Adopts Texts on Question of Palestine, Middle East, Climate Change; Begins Debate on Oceans and Law of Sea on Twenty-Fifth Anniversary of Convention," General Assembly, GA/10670 (New York: 10 December 2007) <www.un.org/News/Press/docs/2007/ga10670.doc.htm>

7. UN, Department of Public Information, News And Media Division "Arms Trade Treaty, 'Nuclear-Weapon-Free World', Outer Space Arms Race Among Issues,

as General Assembly Adopts 54 First Committee Texts," (New York: 6 December 2006) <www.un.org/News/Press/docs/2006/ga10547.doc.htm>

8. UN, Resolutions et decisions adoptées par l'assemblée generale, 37ème session (New York: 1983).

ثانياً: الكتب والدوريات والمجلات والصحف

1. Akinsanya, Adeoye. "The Afro-Arab Alliance: Dream or Reality?" *African Affairs* vol. 75, no.301 (October 1976).

2. Bobboyi, Hamid. "Afro-Arab Relations and the Challenge of History," unpublished paper presented at workshop titled: Exchanged Stereotypes Between the Arab and The African People (Kaduna, Nigeria: Afro-Arab Cultural Institute, May 21-22, 2007).

3. Brookes, Peter and Ji Hye Shin. "Chin's Influence in Africa: Implications for the United States" *Backgrounder*, February 22, 2006.

4. Cohen, Ariel and Rafal Alasa. "Africa's Oil and Gas Sector: Implications For U.S. Policy," *Backgrounder*, July 13, 2007.

5. CRANS Montana Forum, in association with OFID - OPEC Fund for International Development, OECD Development Centre, Strengthening the GCC-Africa Cooperation: An Exceptional CRANS Montana Forum (Manama, Bahrain: December 1-3, 2008) <www.cmf.ch/events/bahrein2008/main.php>

6. "Gambia Looks to Iran for Support," *Africa News*, December 5, 2006.

7. Dieng, Amady Ali. "L'Afrique Du Nord et le Panafricanisme" Paper presented at the North Africa and Pan Africa Movement conference, September 27-28, 2003 (Cairo: Arab Research Center, 2003).

8. Dussey, Robert. "Identité Nord Africain et Panafricanisme," Paper presented at North Africa and Pan Africa Movement conference, September 27-28, 2003 (Cairo: Arab research center, 2003).

9. Ethiopian Ministry of Foreign Affairs. "Ethiopia Breaks Diplomatic Relations with Qatar," (April 21, 2008) <www.mfa.gov.et/Press_Section/publication.php?Pub_Page_Id=4060>

10. Flynn, Danial. "Plucking Gold from Sand: Arab Investors Flush with Oil Revenue are Seeking New Riches South of the Sahara," *The Gazette*, March 10, 2008.

11. Freemantle, Simon. "Emerging Markets," *Business Day*, April 7, 2008.

12. Ghazvinian, John. "Untapped: The Scramble for Africa's Oil," <www.slate.com/id/2163389>

13. "Iran and Africa: What's Going on?" <http://reporterregrets.blogspot.com/2008/09/iran-and-africa-whats-going-on.html>

14. "Iranian Foreign Minister Comments on Nclear Isue on Vsit to Senegal," *Bua News, BBC Monitoring, Middle East*, March 30, 2004.

15. "Iran-Senegal Issue: Statement on Expansion of Relations," *BBC Monitoring, Middle East*, March 30, 2004.

16. Mammo Muchie (ed.), *The Making of African-Nation: Pan Africanism and the African Renaissance* (London: Lightning Source UK Ltd, 2003).

17. Martin, B.G. "Arab Migrations to East Africa in Medieval Times," *The International Journal of African Historical Studies* vol. VII, no. 3 (1975).

18. Nadelmann, Ethan A. "Israel and Black Africa: A Rapprochement?" *The Journal of Modern African Studies* vol.19, no.2 (1981).

19. Ngugi, Mukoma. "Africa and Nuclear Weapons," <www.zmag.org/znet/viewArticle/14946>

20. Perry, Alex. "Africa's Oil Dreams," *Time*, May 31, 2007.

21. "Qatar Succeeds in Reconciliation between Sudan and Eritrea," *Deutsch presse-agentur*, November 10, 1998.

22. "S.Africa Regrets "Inability" to End Iranian Nuclear Programme Stalemate," *BBC Monitoring, Africa* March 8, 2006.

23. Sager, Abdulaziz. "The Gulf and Africa: Towards a Win-Win Partnership," Paper presented to the forum on *The Gulf and Africa: Developing a New Strategic Partnership* (Cape Town, South Africa: February 24-25, 2009).

24. Salem, Ahmed Ali. "The Historiography of the Omani Sultanate of Zanzibar and Arab-African Rapprochement: Reflections and Annotated Bibliographical Essay,"

unpublished paper presented at the symposium on Islam Marsh in Africa (Cairo: Institute of African Research and Studies, April 2000).

25. "Senior Iranian Officials in SA for Annual Talks as Mideast Remains Volatile," *Africa News*, August 21, 2006.

26. Swain, Jon, David Leppard and Brian Johnson-Thomas. "Iran's Plot to Mine Uranium in Africa," *Sunday Times*, August 6, 2006.

27. The Gulf and Africa: Developing a New Strategic Partnership: An Introduction to the Gulf and Africa (Cape Town, South Africa: February 24-25, 2009).

28. Wai , Dunstan M. "African-Arab Relations: Interdependence or Misplaced Optimism?" *The Journal of Modern African Studies* vol. 21, no. 2 (June, 1983).

29. Wihbey, Paul Michael, and Barry Schutz (eds), "African Oil: A Priority for U.S. National Security and Africa Development," *Research Papers in Strategy* no.14 (May 2002) <www.iasp.org/strategic/africatranscript>

المواقع الإلكترونية

الأمم المتحدة، قرارات الجمعية العامة	www.un.org/arabic/documents/gares.htm
الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن الدولي	www.un.org/arabic/sc/resoldeci.html
الأمم المتحدة، أرشيف لقرارات مجلس الأمن الدولي	www.un.org/arabic/sc/archived/SCRes/scres.htm
البنك الإسلامي للتنمية	www.isdb.org
جمعية الإصلاح	www.eslahhwf.org
جمعية العون المباشر	http://direct-aid.org
جمعية النور للبر	www.alnoorlilbercharity.org
صندوق أبوظبي للتنمية	www.adfd.ae
الصندوق السعودي للتنمية	www.sfd.gov.sa
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	www.kuwait-fund.org

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	www.zayedfoundation.org
مؤسسة الشيخ عيد الخيرية	www.eidcharity.net
مؤسسة الملك فيصل الخيرية	www.kff.com
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	www.gcc-sg.org
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	www.badea.org
المنتدى الخليجي ـ الإفريقي	www.grcevent.net
منظمة المؤتمر الإسلامي	www.oic-oci.org
الندوة العالمية للشباب الإسلامي	www.wamy.org
الهلال الأحمر الإماراتي	www.rcuae.ae
هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية	http://iirosa.org
الهيئة القطرية للأعمال الخيرية	www.qaca.gov.qa
الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	www.iico.net

نبذة عن المؤلف

محمد عاشور مهدي: حاصل على درجة الدكتوراه (عام2001)، ودرجة الماجستير (عام 1997)، ودرجة البكالوريوس (عام 1987)، في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وعلى ليسانس الحقوق (عام 1992)، ودبلوم القانون الدولي (عام 1993)، من جامعة عين شمس. يعمل أستاذاً مشاركاً في جامعة زايد (بأبوظبي) منذ عام 2007، ويشغل منصب المنسق الأكاديمي لبرنامج الجامعة بأكاديمية القضاء والتدريب المتخصص بإمارة أبوظبي منذ عام 2008. وهو أيضاً، أستاذ مشارك في معهد البحوث والدراسات الإفريقية (بجامعة القاهرة). وقد أسس مشروع دعم التكامل الإفريقي بجامعة القاهرة وقام بإدارته، (بالتعاون ومؤسسة فورد)، خلال الفترة 2003ـ2007.

له كثير من المؤلفات المنشورة؛ من بينها: **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1997)، و«الحدود والقيود في العلاقات العربية ـ الإفريقية»، **مجلة شؤون عربية** (القاهرة: نيسان/ إبريل 1999)، و**العنصرية وكراهية الأجانب في تنزانيا** (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2003)، و**التعددية الإثنية في جمهورية جنوب إفريقيا** (طرابلس: أكاديمية الفكر الجماهيري، 2004)، و**الإسلام والمسلمون في إفريقيا: واقع الدولة والدعوة** (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005)، و**التكامل الإفريقي: الضرورات والمعوقات** (القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية، 2007)، و«الموقف الإفريقي من قضية الإرهاب» **مجلة دراسات إفريقية** (الخرطوم: تحت الطبع).

العلاقات الخليجية - الإفريقية
الواقع وآفاق المستقبل

على الرغم من عمق الروابط التاريخية بين منطقة الخليج العربي وإفريقيا، وبرغم توافر عدد من الإمكانيات والركائز للتعاون بين الطرفين، فإن الواقع المشاهَد يشير إلى ضعف جوانب ذلك التعاون، لمصلحة علاقات أخرى للجانبين بأطراف دوليين في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي أضحت ذات وجود دائم في كلتا المنطقتين. ومع تصاعد الحديث عن النفط الإفريقي، تم تصوير ذلك النفط على أنه بديل محتمل أفضل نوعاً، وأوفر أمناً، وأكثر قرباً (إلى السواحل الأمريكية)، وأقل تسييساً من نفط منطقة الشرق الأوسط المتوترة، وهو ما يمكن أن يغير طبيعة العلاقة بين الجانبين الخليجي والإفريقي، من التعاون المشترك إلى التنافس المفتوح.

والتساؤل الرئيس الذي يعنى الكتاب بالإجابة عليه هو: إلى أي مدى أثرت التحولات الدولية والإقليمية في طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الإفريقية؟ وهل العوامل الخارجية هي العائق الأساسي أمام تنشيط العلاقات الخليجية - الإفريقية وتفعيلها، أو أن هناك عوامل هيكلية داخلية وإقليمية على صعيد العلاقات وطبيعتها بين الطرفين، تحول دون تعزيز ذلك التعاون؟

ISBN 978-9948-14-264-5
9 789948 142645